مركز التخطيط الفلسطيني

منتدى غزة
للدراسات السياسية والاستراتيجية
العاشر

المتغيرات المستقبلية في النهج السياسي الفلسطيني

بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية

غزة – 2018

رئيس التحرير:

د.خالد شعبان

مدير التحرير :

أ.جمال البابا

هيئة التحرير :

أ.مطيع بسيسو

أ.أحمد الطيبي

أ.عاطف المسلمي

طباعة وتنسيق:

أ. محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذا الكتاب أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو مؤسسة فريدريش إيبرت

المُحتَويات

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني..... أ.عوني أبو غوش 5

كلمة مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية..... د.أسامة عنتر 9

الجلسة الأولى: المواقف السياسية والرسمية إدارة الجلسة أ.جمال البابا

الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان ترامب القدس عاصمة إسرائيل د.أحمد مجدلاني 11

المواقف السياسية لحركة فتح – هل هناك استراتيجية جديدة..... د.عاطف أبو سيف 21

قراءة في الورقة السياسية الجديدة لحركة حماس:تحولات الرؤية والموقف بين ميثاقين د.أحمد صالح 35

الجلسة الثانية: رؤى بحثية وأكاديمية إدارة الجلسة أ.لنا شاهين

إمكانية التوافق على برنامج سياسي فلسطيني موحد داخل اطار م.ت.ف..... أ.د.ابراهيم أبراش **48**

النتائج السياسية المترتبة في حالة التراجع عن مشروع أسلو وحل السلطة الوطنية الفلسطينية..... د.عبدالمجيد سويلم **64**

التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الرؤية السياسية الفلسطينية..... د.مازن صلاح العجلة **72**

تعقيب..... أ.عصام يونس **100**

مداخلات..... **104**

جلسة تقييمية.....إدارة الجلسة د.خالد شعبان **115**

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

أ.عوني أبو غوش*

الأخ الدكتور احمد مجدلاني المحترم،

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

رئيس مركز التخطيط الفلسطيني،

الأخ الدكتور أسامه عنتر، مدير مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية في قطاع غزة

الأخوات والإخوة الحضور مع حفظ الألقاب،

بدايةً نرحب بكم جميعاً، آملين أن تكون أعمال هذا المنتدى ناجحة وموفقة ليضاف إلى جملة ما قام به المركز على إنتاجه ليكون حصيلة جهد علمي مقدر وتأريخ لمرحلة من مراحل القضية الفلسطينية وآلية تستند إليها في اللقاءات السياسية سواء على المستوى الأوروبي أو الدولي أو الإقليمي أو حتى الفلسطيني.

* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

الحضور الأفاضل

ينعقد منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية العاشر، والذي يأتي بالشراكة والتعاون الثنائي المثمر والدائم مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية ومركز التخطيط الفلسطيني تحت عنوان "**المتغيرات في النهج السياسي الفلسطيني** "، اليوم الأربعاء الموافق 18 أبريل 2018، كما يأتي عقد هذا المنتدى في ظل مرحلة تاريخية فارقة من مسار الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، نحن اليوم لا نتحدث عن متغير طارئ بالنهج الفلسطيني بل نتحدث عن متغير جوهري وهام يتحدد بناءً عليه طبيعة وشكل الإصطفافات الفلسطينية والعربية والإقليمية، كون أن صراعنا لم يعد مقتصرا على الاحتلال الإسرائيلي وحكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة والعنصرية من حقوق الشعب الفلسطيني، بل اليوم نتحدث عن متغير دولي منحاز كل الانحياز للمشروع الصهيوني الاستيطاني المحتل للأراضي الفلسطينية عام 1967،والمتمثل بإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

الأخوة الكرام:

ما اقدم عليه دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من إعلان أن القدس عاصمة لإسرائيل وقراره القاطع بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ووقفه للمساعدات عن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، يؤكد على حقيقتين أولاً : إدارة الظهر لكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإنسانية، وضرب عرض الحائط بالشرعية الدولية وتحويل الصراع من صراع سياسي إلى صراع أيديولوجي ديني، ما قد يؤدي إلى إشعال الحروب وديمومة الصراع في المنطقة .

ثانيا : أن الإدارة الأمريكية وكما اكد السيد الرئيس محمود عباس، لم تعد طرفا محايداً ولا نزيها في إدارة العملية التفاوضية بين الفلسطينيين

والإسرائيليين، بل طرفاً منحازاً وبشكل سافر، الأمر الذي يتطلب آلية جديدة ونهج جديد في إدارة هذا الصراع حتى إحقاق الحق الفلسطيني .

وبناءً على ما سبق نصل في المحصلة النهائية، أن منطقة الشرق الأوسط برمتها، تمر في اخطر مرحلة من مراحل الصراع، ما يجعل من عقد هذه الندوة (المنتدى) ومع شركائنا الألمان في مؤسسة فريدريش ذات قيمة علمية وسياسية هامة، آملين أن يتوصل المشاركون على إعداد أوراق العمل إلى توصيات ومخرجات تعطي الدلالات الصحيحة لطبيعة هذه المتغيرات وصياغة استراتيجية فلسطينية علمية أكاديمية محايدة حول كيفية التعاطي مع هذه المتغيرات وخاصة أن قرار ترامب يؤكد على طبيعة الحل القادم، فما هو يخطط له في اطار ما يسمى (بصفقة القرن)،' كيانا فلسطينياً مؤقتاً، بدون القدس وبدون اللاجئين وبدون حدود، وتحت رقابة إسرائيلية أميركية، بمعنى آخر إخراج القدس واللاجئين والاستيطان والحدود من على طاولة المفاوضات وما يعنيه ذلك من إنهاء لمشروع حل الدولتين بالمطلق، هذا المشروع الذي اكد عليه مجلس الأمن الدولي بقراره 242،و383، ما يعني أن الاستراتيجية الفلسطينية اليوم أمام تحديات جمة، فإما استمرار العمل على خيار حل الدولتين واستنهاض كافة الأطراف المعنية بملف الصراع وإما خيار الدولة الواحدة والذي ترفضه إسرائيل بالمطلق ولكن الخيار الاستراتيجي الأبقى هو وحدة وإرادة القيادة والشعب الفلسطيني على إدارة الصراع ومواجهة كل المشاريع الهادفة للنيل من حقوق الفلسطينيين بالحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وانطلاقاً من ذلك فإن الدعوة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني أواخر الشهر الجاري، تأتي في السياق الطبيعي من أجل بلورة رؤية واستراتيجية عمل سياسية ودبلوماسية تكون قادرة على مواجهة كافة التحديات الراهنة،

والحفاظ على المشروع الوطني والقضية الفلسطينية استناداً إلى الشرعية الدولية ومؤسساتها ومجمل القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

الحضور الكريم، مرة أخرى نتوجه بالشكر لمؤسسة فريد ريش إيبرت على تمويلها للمؤتمر شاكرين المشاركين سواء من الضفة او من غزة على إعداد أوراق العمل في أول منتدى يعقد بين الضفة وغزة عبر الفيديو كونفرنس، لتبادل الأفكار والرؤى لما يخدم الحركة الفكرية والمسار السياسي الفلسطيني وعلى كافة الصعد و للمساهمة في وضع الرؤية الصحيحة للنهج الفلسطيني الوحدوي وبمشاركة كافة قواه الوطنية والإسلامية .

مرة أخرى شكرا لكم جميعاً .

كلمة فريدريش إيبرت الألمانية

د. أسامة عنتر

الأخ، أ. عوني أبو غوش، مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني،
الأخ د. خالد شعبان، وطاقم مركز التخطيط الفلسطيني بغزة،
الاخوة المتحدثين والباحثين الافاضل،
الاخوة والاخوات الحضور، كل باسمه ولقبه،
اسعد الله اوقاتكم بكل خير،
يسعدني ان القى كلمة قصيرة على مسامعكم، بإسم مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.

منذ سنوات عديدة وتعمل مؤسسة فريدريش إيبرت سوياً مع الشريك مركز التخطيط الفلسطيني، ويسعدنا في هذا العام مواصلة التعاون المشترك والمثمر.

مؤتمر اليوم يبحث إمكانية وجود متغيرات في المستقبل القريب للنهج السياسي الفلسطيني، وهو بالأمر الذي يهم كل فئات الشعب الفلسطيني، وليس فقط الحركات والأحزاب الفلسطينية فحسب.

لا يخفى على أحد طبيعة وتركيبة الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة ترامب، المتلائمة إلى ابعد الحدود مع القيادة الإسرائيلية الحالية، والتي تحاول تغيير التاريخ وفرض سياسة إملاءات فيما يخص القضية الفلسطينية. أسلوب الهيمنة الأمريكية وقراراتها، وخاصة فيما يخص القدس الشرقية، وهي احدى اهم نقاط الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويفرض على المجتمع الفلسطيني عامة، التفكير بعمق في أسلوب النهج السياسي للمرحلة القادمة.

السؤال الملح هنا: كيف للمجتمع الفلسطيني أن يواجه هذه السياسات الأمريكية والإسرائيلية فيما يخص مستقبل القضية الفلسطينية؟

مما لا شك فيه، بأن القيادة الفلسطينية ممثلة بالمؤسسات الوطنية، وقيادات الحركات والأحزاب السياسية يجب ان تعمل جاهدة من اجل افشال مخطط ما يسمى بصفقة القرن. ولكن سياسة الرفض من قبل القيادة الفلسطينية لا تكفي في هذه الحقبة من الزمن، حيث يجب ان يكون هناك سياسة واضحة المعالم تحقق مطامح الشعب الفلسطيني، وأولى هذه الخطوات هو العمل بشكل سريع على تجسيد الوحدة الوطنية، والعمل المشترك في تقديم برنامج سياسي منطقي، قائم على قرارات الشريعة الدولية، ومتفق عليه من قبل جميع الفصائل الفلسطينية.

الشعب الفلسطيني يضع على عاتق القيادات الفلسطينية مستقبل القضية الفلسطينية، ويجب على القيادة عدم خذلان الشعب الذي أولاه القيادة ومستقبل قضيته...

أود ان اشكر الحضور وأتمنى نقاش بناء وتوصيات تصل الى صناع القرار،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان ترامب القدس عاصمة إسرائيل والنتائج المترتبة على رؤية حل الدولتين

د. أحمد مجدلاني*

بداية أتقدم بالشكر الجزيل للسيد عوني أبو غوش ،مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني ولكافة الأخوات والإخوة والزملاء العاملين في مركز التخطيط الفلسطيني على عملهم الدؤوب ، وكذلك لمؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، والدكتور أسامة عنتر على تنظيم هذا المنتدى، " منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية العاشر" المتغيرات في النهج السياسي الفلسطيني" وهو تقليد دأبنا على تنظيمه منذ سنوات طويلة، وأعتقد أن استمرار هذا التقليد العملي الملموس يعكس الشراكة في طرح قضايا حيوية وجوهرية في كل منتدى من المنتديات من شأنه أن يوسع دائرة الحوار والنقاش في المجتمع الفلسطيني، وأيضا يوسع الحوار فيما بين النخب السياسية ويساهم إلى حد كبير في تقديم رؤى ووجهات نظر متعددة ومنفتحة أمام صانع السياسات ومتخذ القرار.

---

* عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، رئيس مركز التخطيط الفلسطيني.

إن منتدى هذا العام حول المتغيرات المستقبلية في النهج السياسي الفلسطيني، وأنا سأتحدث حول نقطة جوهرية تتصل إلى حد كبير في الموقف الفلسطيني بعد قرار الإدارة الأمريكية الجديدة والرئيس دونالد ترامب الإعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها.

سأحاول قدر الإمكان في هذه المداخلة قصيرة الوقت نسبيا ان أكون محددا ومكثفا في تقديمي لبعض النقاط الأساسية والجوهرية، كما أنني سأحاول أن ارتدي قبعة الأكاديمي أكثر من السياسي في معالجة هذا الموضوع حتى أكون أكثر موضوعية، واقل انحيازا للموقف الرسمي وان كنت امثل الموقف الرسمي للقيادة الفلسطينية.

مسار الموقف الأمريكي الجديد تشجيع الاستيطان والتنصل من حل الدولتين

الحقيقة، لم يكن مفاجئا لنا موقف الرئيس ترامب، ففي كل النقاشات والحوارات واللقاءات التي تمت مع فريق ترامب بعد تشكيل الإدارة الأمريكية الجديدة، كان واضحا تماما ان هذا الفريق يمتنع عن تأكيد الموقف الأمريكي التقليدي تجاه قضيتين جوهريتين تحددان موقف ورؤية الولايات المتحدة للعملية السياسية .

الأولى هي امتناع هذا الفريق عن تأكيد الموقف التقليدي تجاه "حل الدولتين " ،ومبعوثي السلام كوشنير، وجيسون غرينبلات في واقع الأمر لم يتطرقا إلى هذا الالتزام السابق للإدارات الأمريكية.

الثاني، امتنعت عن الالتزام بالموقف الأمريكي التقليدي من الاستيطان، الذي إعتبر الاستيطان غير قانوني وغير شرعي ويعيق عملية السلام، وعلى العكس سمعنا مواقف من بعض ممثلي الإدارة الأمريكية تشجع

الاستيطان الذي على الأقل كانت الإدارات السابقة تنتقده وتوجه اللوم للحكومات الإسرائيلية وبعض الإدارات تلوح باتخاذ عقوبات أو إجراءات.

إن اللقاءات التي عقدت مع مبعوثي الإدارة الأمريكية والتي تجاوزت الـ 21 لقاء، وأربعة لقاءات جمعت الرئيس محمود عباس مع الرئيس ترامب، لم يتطرق المبعوثون الأمريكيون الى جوهر القضية المركزية لعملية السلام، بمعنى آخر الانسحاب، تطبيق قرارات الشرعية الدولية، والمفاوضات لإنهاء قضايا الوضع النهائي المحددة والمعروفة وجرى حولها مفاوضات سابقة كثيرة، واكتفى كوشنير في إطار اللقاءات بالقول نحن في إطار البحث والتحضير ، نحن في طور الاستكشاف، نحن إدارة جديدة ما زلنا بحاجة الى الوقت.

وكان اللقاء الأخير مع الرئيس عباس في أغسطس 2017، كان على غرار ما سبق من لقاءات فكل ما يطرحه مبعوثو الإدارة الأمريكية تمحور حول ثلاثة أمور فقط وهي وقف رواتب الأسرى والشهداء باعتبارها دعما للإرهاب، وقف التحريض معتبرين أن الفلسطينيين هم من يقوم بالتحريض وأن ذلك يشجع الإرهاب، وبحث إمكانية الاعتراف بيهودية الدولة.

ولم يطرح ممثلو الإدارة الأمريكية لعملية السلام، أي موضوع جوهري يمس العملية السياسية، فقط حملوا دائما المطالب الإسرائيلية، مترجمة من العبرية الى الانجليزية لتصبح مطالب امريكية.

وفي هذا اللقاء(الأخير) الرئيس أعطى فرصة لمبعوثي ترامب فترة زمنية حتى تحدد الإدارة الأمريكية موقفها وآلية العمل المشتركة.

وبالمناسبة في اللقاء الذي جرى في بيت لحم مع الرئيس ترامب، اتفق على تشكيل لجنة مشتركة(5+5) لمراجعة كل العملية التفاوضية السابقة،

لكن مبعوثي ترامب تراجعوا عن هذا الاتفاق، وعادوا من جديد يكرروا ذات المطالب الإسرائيلية.

يوم2017/11/17 ، حيث كان من المفترض أن تتقدم الإدارة الأمريكية للقيادة الفلسطينية بمجموعة من الأفكار لنطلع عليها، حسب الاتفاق قبل إن تعلن تلك الإدارة مبادرتها أو ما تسميه صفقة العصر، لكن في ذلك اليوم امتنع وزير الخارجية الأمريكي التوقيع على الاستثناء لاستمرار فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وأرسلت رسالة رسمية إلى الرئيس محمود عباس، تشير إلى أن الإدارة الأمريكية سوف تمتنع عن توقيع هذا الاستثناء بناء على قرار الكونجرس لعام 1975 ،الذي يعتبر منظمة التحرير منظمة إرهابية وبالتالي لا ينبغي أن يكون مكتبها مفتوحاً.

تذرعت الإدارة الأمريكية بأن الرئيس عباس في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ذكر بأنه سوف يذهب إلى محكمة الجنايات الدولية، وبدأت الإجراءات تتوالى الواحدة تلو الأخرى، حيث بعد أيام قليلة قدم للكونغرس مشروع قانون باسم" تايلر فورس" لتعليق المساعدات للسلطة الوطنية، وبدأت سلسلة عقوبات على الشعب والسلطة الفلسطينية إلى أن جاء يوم 6 ديسمبر، اليوم الذي أعلن فيه ترامب قراره بتنفيذ قرار الكونغرس الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها.

رد فعل الرئيس أبو مازن الفوري على القرار، تمثل في ابلاغ مراكز القرار والمستويات السياسية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بتعليق كافة الاتصالات مع الإدارة الأمريكية وأيضا تعليق التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، وهو الذي شكل صدمة لدى الإدارة الأمريكية، وأطراف أخرى بدأت بلومنا على هذا القرار الذي اعتبره البعض متسرعا وغير حكيم على قاعدة من يجرؤ على مواجهة ترامب وإدارته.

المسار الفلسطيني الجديد: أمريكا راع غير نزيه ومؤتمر دولي للسلام متعدد الأطراف

ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، ما زالت الاتصالات الرسمية مع الادارة الأمريكية متوقفة، وتبع ذلك بلورة رؤيا فلسطينية في **مواجهة الموقف الأمريكي تلخصت بالتالي:**

أولا: إن الإدارة الأمريكية بموقفها هذا، انتقلت من موقع الراعي غير النزيه للعملية السياسية إلى موقف المتطابق والشريك للاحتلال الإسرائيلي وبالتالي هذه الإدارة لم تعد مؤهلة لرعاية العملية السياسية، ولم يعد ممكنا الاستمرار في المسار السياسي السابق بالمفاوضات الثنائية المباشرة بالرعاية أمريكية المنفردة والمنحازة.

وأيضا تقدمت القيادة الفلسطينية "برؤيا بديلة" وهي الدعوة لمؤتمر دولي للسلام، تشارك فيه كافة الأطراف المعنية على قدم المساواة، وتنبثق عنه آلية دولية متعددة الأطراف كما هو الحال مع الصيغة التي جرت مع ايران لبحث الملف النووي الإيراني (5+1) أو أي صيغة مماثلة (5+5) هذه الصيغة تكون الولايات المتحدة جزءا منها لكنها لن تكون الطرف الوحيد الذي يدير هذه العملية ويرعاها.

ونحن اكدنا في اكثر من مناسبة أن العودة لصيغة اللجنة الرباعية الدولية غير مقبول، لان أمريكا عطلتها وشلتها بالكامل، وهي أيضا صيغة كانت غير فعالة ولم تكن قابلة للحياة، وبالتالي، **القيادة الفلسطينية أخذت مسارا سياسيا مختلفا عن السابق، واعتبرت ان هناك متغيرا استراتيجيا طرأ على مستويين:**

المستوى الأول: في العلاقات الفلسطينية الامريكية انه لم يعد ممكنا في ظل اعتبار الادارة الامريكية أن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني "إرهابية"، استمرار هذه الصلات ما لم تتراجع الولايات المتحدة عن هذا القرار المجحف والذي لا يعكس حقيقة العلاقات التي نشأت ما بين الادارات الامريكية المتعاقبة منذ عام 1994 وحتى عام 2017 حيث نتحدث عن مرحلة زمنية طويلة من العلاقات المتبادلة ،زار خلالها الزعيم الراحل ياسر عرفات والرئيس محمود عباس البيت الأبيض،أكثر من أي رئيس عربي أو أجنبي ،واستقبلوا استقبال الرؤساء ،كما زار رؤوساء امريكيون فلسطين، في حين أن هكذا قرار يظهر الرئيس الفلسطيني أنه رئيس "منظمة إرهابية" ،وليس رئيس دولة فلسطين ؟!،وهذا الموضوع بالنسبة لنا، يضع علامة استفهام على العلاقة مع الولايات المتحدة، ويتطلب تصويب وتصحيح هذه العلاقة المختلة.

المستوى الثاني : أن الولايات المتحدة، التي تطور موقفها خلال سنوات سابقة وانتقل من عدم الاعتراف إلى الاعتراف بمنظمة التحرير، والاعتراف بحل الدولتين والسعي بأشكال مختلفة وان لم تأخذ مسارات عملية ملموسة ،في عهد الرئيس أوباما، الموقف الأمريكي الرسمي الذي كان دائما يصر على حل الدوليتين ورفض الاستيطان، وأن القدس جزء من قضايا الوضع النهائي.

المتغير الاستراتيجي الجديد أن الولايات المتحدة في هذا السياق لم تعد مؤتمنة، ولم يعد بالتالي ممكنا قبولها كراعي وحيد للعملية السياسية، ما يتطلب التعاطي بمستوى جديد مع العملية السياسية، إن رفضنا للرعاية الأمريكية لا يعني تخلينا عن العملية السياسية برمتها، ولا يعني ذلك الانسحاب من العملية السياسية كما تتهمنا الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية.

ولـذلك كـان لابـد مـن "بلـورة مبـادرة سياسـية فلسـطينية "،تعبـر عـن الموقـف السياسـي الفلسـطيني وعـن اسـتعدادنا وتمسـكنا بالعمليـة السياسـية ،ومـن جهـة أخـرى تقطـع الطريـق علـى مـا سـمي "بصـفقة العصـر"، والتـي هـي فـي واقـع الأمر محاولة أمريكية إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية.

المبـادرة السياسـية الفلسـطينية عبـر عنهـا الـرئيس محمـود عبـاس فـي 20 فبرايـر 2018، أمـام مجلـس الأمـن الـدولي، واختيـر مجلـس الأمـن مكانـا، باعتبـاره أعلـى مرجعيـة دوليـة ليقـدم الـرئيس الموقـف الفلسـطيني مـن العمليـة السياسية والتزام القيادة بالسلام طبقا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي

الموقـف الرسـمي الفلسـطيني هـذا و قبـل إعلانـه، كانـت هنـاك مشـاورات مـع الأشـقاء والأصـدقاء ويضـمنهم روسـيا الاتحاديـة، الصـين الشـعبية، الاتحـاد الاوروبي، وعدد من الدول العربية الشقيقة ومجموعة دول إسلامية.

مبادرة السلام الفلسطينية ومواجهة المتغير بالسياسة الأمريكية

وبالتـالي الموقـف الفلسـطيني حـين أعلـن لـم يكـن مفاجئـا لأي مـن الأطـراف الدوليـة الصـديقة، وربمـا كانـت الادارة الامريكيـة علـى علـم بالتوجـه الفلسطيني من أطراف ثالثة.

مبـادرة السـلام الفلسـطينية معلنـة جـرى ويجـري حشـد التأييـد والـدعم العربي والإسلامي والدولي لها

وفـي مـؤتمر القمـة العربيـة ال 29 التـي انتهـت قبـل ايـام قليلـة، رأينـا أن تتبنـى الموقـف الفلسـطيني بالكامـل وهـذه المبـادرة وتصـبح جـزءا مـن قـرارات القمـة، وجـزءا مكمـلا لمبـادرة السـلام العربيـة الموقـف الـذي فرضـه المتغيـر فـي السياسـية الامريكيـة تجـاه القضـية الفلسـطينية **كـان يتطلـب مواجهتـه بأربعـة مسارات سأتحدث عنها بإيجاز سريع وهي:**

أولا: المسار السياسي :والذي اسهبت بالتحدث عنه، والذي أنتج المبادرة السياسية الفلسطينية.

ثانيا: المسار الدبلوماسي: وهو المسار الذي تتواصل فيه الجهود الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس في مجلس الأمن، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة، بما في ذلك السعي لاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة مع محاولة الحصول على اعترافات جديدة ورفع التمثيل الدبلوماسي والانضمام إلى منظمات جديدة لتعزيز المركز القانوني لدولة فلسطين..

ثالثا: المسار القانوني: تقديم الإحالة لملفات الاستيطان والأسرى والعدوان على غزة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدواية .

رابعا: تحصين الجبهة الداخلية بإنهاء الانقسام لتحسين ظروف المواجهة مع مشروع التصفية الأمريكي، وتطوير أشكال المقاومة الشعبية السلمية والذي من شأنه أن يوفر أداة ضغط جماهيرية، وأيضا قوة إسنادا للموقف الفلسطيني والحراك السياسي الرسمي الفلسطيني.

مناخات سلام دون سلام والنضال السلمي أداة لمواجهة الاستيطان وتهويد القدس

ننظر ببالغ الأهمية والتقدير للحراك الشعبي الذي انطلق في 30 آذار 2018، في ذكرى يوم الأرض، والذي تقوده القوى السياسية وقوى المجتمع المدني، وتشارك فيه كل فئات المجتمع الفلسطيني في القطاع ،و الضفة الغربية وعموم الشعب الفلسطيني في الشتات.

ونرى في هذا الحراك تأكيداً للنهج السياسي، وأيضا لاستخدام النضال الشعبي السلمي باعتباره أداة من أدوات النضال الملموسة، التي من الممكن

أن تحقق أهداف الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة، بأقل كلفة علينا، وبأكبر كلفة على الاحتلال الإسرائيلي.

في الخاتمة، استطيع القول أننا أمام منعطف تاريخي في مسار القضية الفلسطينية، لن تتوقف الإدارة الأمريكية عند هذا الإعلان فقط، بل وستواصل تقديم الغطاء السياسي والدبلوماسي والدعم لحكومة الاحتلال الإسرائيلي لفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض عبر الاستيطان وتهويد القدس كأداة مركزية لفرض الحل الأحادي الجانب.

وفي تقديرنا الأخير أن الإدارة الأمريكية لن تتقدم بأي مبادرة، ولن تتقدم بما تسميه صفقة العصر لأنها تعتقد أنه لم يعد من الممكن تمريرها في ضوء الموقف السياسي الفلسطيني الصلب الذي عطل أية إمكانية لتمريرها عربيا أو إمكانية قبولها إسلاميا وإقليميا.

وبالتالي ستسعى الإدارة الأمريكية خلال المرحلة المقبلة إلى الحفاظ على مناخات السلام في المنطقة، والحديث عن السلام دون تتقدم خطوة واحدة باتجاه دعم العملية السياسية، والهدف الرئيس هو قطع الطريق أمام أي محاولة دولية أخرى كبديل عن الاحتكار والاستفراد الأمريكي في العملية السياسية.

إن الإدارة الأمريكية لا تحرض على المبادرة السياسية الفلسطينية فقط، بل على جوهر العملية السياسية، كما حرضت الأشقاء العرب في القمة العربية على عدم الاعتراف بهذه المبادرة ساعيةً كذلك نحو التعطيل مع الشركاء الأوروبيين وأطراف دولية أخرى.

ما أود قوله في ختام هذه الورقة البحثية ، أن الصراع الآن هو صراع إرادات مع الإدارة الأمريكية فإما أن تنتصر الإرادة الفلسطينية وتفرض على هذه الإدارة بفعل متغيرات قد تحدث في المنطقة، وقد تحدث أيضا داخل

إسرائيل في ضوء الأزمة السياسية والأخلاقية التي تعيشها حكومة نتنياهو حاليا، أو أن العملية السياسية سترى جمودا لفترة مقبلة ستسعى هذه الإدارة خلالها على الحفاظ على مناخ سلام وعملية سياسية وهمية دون عملية سياسية حقيقية وجادة.

المواقف السياسية لحركة فتح – هل هناك استراتيجية جديدة

د. عاطف أبو سيف*

ما هي المخاطر التي تحيق بنا كفلسطينيين.

أولاً، استمرار الاحتلال وعدم انجاز المشروع التحرري بشكله المطلوب والمرغوب. فإسرائيل تواصل احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة بأشكال مختلفة. في الضفة الغربية تزداد الحملة الاستيطانية المسعورة التي يرافقها تدمير البنية التحتية الفلسطينية ومصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار وشق الطرق الالتفافية ومحاولة تمزيق التواصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية بحيث تبدو مثل جزر متباعدة في بحر من النقاط الاستيطانية أو قطعة الجبن المثقبة. في قطاع غزة وبدون بلاغة فإن قطاع غزة مازال محتلاً وأن خرجت إسرائيل إلى التخوم بدل التواجد في المراكز. الصيادون لا يبحرون أكثر من 3 كيلومترات. المناطق الحدودية شبه معزولة، عدم وجود حرية

* الناطق الإعلامي بإسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

عبور ومرور للأشخاص والبضائع. بجانب ما يتعرض له القطاع من عدوان مستمر.

ثانياً، القدس لم تكن في خطر أكثر منها هذه المرة. تسارع مشاريع التهويد وتضييق الخناق على المقدسيين واحكام قبضة الطوق الاستيطاني على عنق المدينة المقدسة بغية عزلها عن المحيط الفلسطيني. ولأول مرة يدخل العامل الدولي مساعداً لإسرائيل في ذلك من خلال اعتراف ترامب بالمدينة عاصمة لإسرائيل وقراره نقل السفارة من تل أبيب إليها. وهنا مكمن الخطورة لأن هذا على كل ما نقوم عنه قد يدفع بالبعض، أقصد دولاً صغيرة تعتمد على الدعم الأمريكي والإسرائيلي إلى السير على طريق واشنطن. هذا يتطلب ليس الصراخ والخطب الفخمة بل العمل الدبلوماسي الجاد والحراك في كل أروقة البرلمانات ومقرات الرئاسة ووزارات الخارجية في عواصم العالم والحديث إلى أصدقائنا في كل مكان للضغط معنا من اجل منع ذلك. ونحن نقوك بذلك بكفاءة على ما يمكن القول. لكن إلى جانب ذلك يجب تعزيز صمود أهلنا في العاصمة الخالدة. قد كانت معركة البوابات دليلاً واضحاً على إرادة الشعب وتماسكه خلف أهدافه. وفي هذا السياق يجب رفع القبعة لأهلنا في القدس الذي قدموا لنا دروساً غالية في المقاومة الشعبية السلمية، خاصة ونحن نتغنى بها في غزة الآن، في إجبارهم لقوات الاحتلال على رفع البوابات ورفضهم لأي بدائل غير تلك التي تكفل الإزالة الكاملة للبوابات. لكن المطلوب تقديم العون لأهلنا في القدس حتى نعزز صمودهم. يكون هذا على الصعيد المادي وتقديم العون للسكان وعلى صعيد المؤسسات. ثمة تصاعد في حملة صهينة مناهج التعليم وتزايد المدارس المقدسية التي تقبل أن تعلم مناهج إسرائيل أمام الضغوطات الكبيرة التي تتعرض لها إدارة المدارس.

ثالثاً، الانقسام. القضية الأكثر إثارة في كل المشهد الفلسطيني. تبدو المؤشرات مرعبة. نسبة الفقر التي تجاوزت الأربعين بالمائة والبطالة التي

تجاوزت الستين بالمائة وتلوث مياه البحر الصيف الماضي الذي وصلت 73 بالمائة وقرابة 80 بالمائة من اهلنا في القطاع يتلقون أنواعاً مختلفة من المساعدات بجانب ما تواجهه الجامعات من خطر الإغلاق بسبب عدم دفع الرسوم من قبل الطلبة، وآثار العدوان المستمر من 2008 و2009 مروراً بعدوان 2012 وصولاً إلى عدوان 2104 لم يتم تجاوزها. الكهرباء التي لم تأت طوال سنوات الانقسام لأكثر من 8 ساعات، الساعات الثمانية التي باتت حلم المواطنين. أزمات إقليمية تطور فيها القطاع بسبب بعض التحالفات مع جهات معارضة هنا وهناك نحن في غنى عنها. مشاكل متراكمة ومتزايدة. من المسئول عن كل هذا؟ بالطبع سلطة الأمر التي تحكم غزة. وهذا امر يجب تجاوزه. وبنظرنا في فتح فإن الإنقسام يشكل تحدياً كبيراً لاستكمال مسيرة استعادة الحقوق الوطنية. لقد آثر الانقسام كثيراً على مسيرة النضال التحرري وعلى مطالبنا سواء أمام دولة الإحتلال أو في نقاشنا مع العالم. ضعوا جانباً الصور المسيئة للحظات الاقتتال وسحل الجثث وما شابه، ولكن أن يستمر هذا لأكثر من عقد من الزمن فإن عاقلاً لا يفهم ذلك.

رابعاً، انسداد أفق عملية السلام والمواقف الأمريكية الجديدة خاصة صفقة القرن وإصرار واشنطن على قلب الآية بحيث يصبح التطبيع العربي مع إسرائيل شرطاً وليس نتيجة لعملية تسوية سياسية تشمل حقوق الفلسطينيين. نتنياهو لا يريد أن يحل. والحكومة الإسرائيلية في تكويناتها الحالية لا تبحث عن أي حل. وزرائها يتسابقون في نفي الحاجة لحل. هم يبحثون عن شركاء عرب دون أن يلتزموا بأي شيء تجاه الفلسطينيين. الرؤية الأمريكية التي نعمل على إفشالها تتساوق كثيراً مع رؤية نتنياهو ورفاقه في الحكومة. لا يعرض علينا أي شيء سوى القبول بما هو موجود وتسميته ما نشاء. ولكن قبل كل شيء يجب على العرب أن يحتضنوا أخيهم الذي نبذوه كثيراً: إسرائيل. أسئلة كثيرة تثار في هذا السياق حول مستقبل العلاقة

التعاقدية مع إسرائيل ومستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية بوصفها نواة الكيانية الفلسطينية.

يجب أن نأخذ ما يجري من حديث عن صفقة قرن بمحمل الجد. لأن المقصود تصفية القضية الوطنية. وكل تعاطي مع أي من مدخلات هذه الصفقة تحت أسباب قد تبدو براقة ليس إلا تساوقاً من نتائجها. والخطورة تكمن أن السياق الفلسطيني هش وضعيف وقد يبدو أن إحداث اختراقات ضيقة فتوحات مكية كبرى، يجب الحذر منها. المؤكد أننا بحاجة للوقوف بجدية أمام هذا التحدي لأنه يعني التفاف المجتمع الدولي على تطلعاتنا. وهذا مرفوض. ويجب استنفار كل طاقاتنا في سبيل إيقاف هذا النزيف.

خامساً، السياق الإقليمي والدولي. أحد أهم إفرازات ما يعرف بالربيع العربي أو لنكن أكثر دقة الانفجار العربي الداخلي هو هيمنة الأزمات العربية الداخلية على اهتمام المواطن وبالتالي تراجعها من أجندة المسئولين. في كل بلد عربي ثمة أزمة كبيرة تشكل كل اهتمامات المواطنين. تذكروا كيف خرج الناس في العواصم الأوروبية نصرة للقدس خلال أزمة البوابات، هل لاحظتم مثل هذا الاهتمام في العواصم العربية! ينتج عن هذا أن السياق الفلسطيني محاط بسياج من غياب الاهتمام، وهذا التحدي يتطلب وقفة جادة أمام مسئولياتنا القومية ومسئوليات العرب تجاه قضيتنا دون أن نتورط في أن نكون طرفاً. يرتبط بالسابق تراجع الاهتمام العالمي بالصراع. أوروبا مشغولة بالأزمات الجديدة مثل "تصدير الإرهاب" الذي بات يقلق عواصم القارة العجوز، والمهاجرين غير الشرعيين وما يتطلبه هذا من تشريعات وسياسات للحد من تدفقهم على الشواطئ الأوروبية واستيعاب من يصل منهم. السياسة الدولية تشهد الكثير من التحولات. منها سياسة الرجل الفرد مثل ترامب واستعادة دور الفرد في مواجهة المؤسسة. كل هذا يتطلب منا إدراكاً لحجم التهديدات لأن أن ننظر تحت أرجلنا ونستمتع ونحن نظن أننا صرة الكون.

سادساً: أوضاع الشتات. قضايا كثيرة يمكن أن تثار في ذلك ولكن يجب الانتباه إلى ما يعانيه الشتات الفلسطيني من أزمات، ويجب إدماج هذه الأزمات وطرق حلها ضمن رؤيتنا للمستقبل. ثمة غياب لمركزية الهدف الموحد. وهذا مقلق. كل تجمع فلسطين بات له أزماته الخاصة التي صار البحث عن حلها بعيداً عن الهدف الكبير. هذا مقلق. حل هذا يكون بإعادة صياغة مواقفنا ومطالبنا ومؤسساتنا. الآن ثمة أزمة في سوريا طالت الوجود الفلسطيني برمته. تطور البعض عن سوء تقدير حتى لا نجرح أحداً وعن تحالفات ساذجة وناصر طرفاً على آخر. موقفنا واضح نحن لسنا طرفاً ولا نقبل أن نكون حطباً في مواقد الآخرين. بخصوص أزمة اليرموك ونية الحكومة القيام بحملة تطهير ضد الخارجين عن القانون. نقول إن هذا يجب أن لا يتعارض مع حماية حقوق أهلنا في المخيم وعدم إنهاء وجود المخيم كحالة نضالية رمزية تشير إلى حق العودة المرتقب. الفلسطينيون في أوروبا وفي الأمريكيتين، ولكن ثمة وصول وتدفق لأعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى أوروبا هرباً من جحيم الأزمة السورية. هناك تراجع كبير في تعداد الفلسطينيين في سوريا ولبنان. كل هذا يتطلب وقفة حتى لا تذوب القضية الوطنية في سياقات محيطها.

سابعاً، تنامي النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في الزوايا المهملة للعالم مثل قلب أفريقيا الفقيرة. هناك تواجد إسرائيلي قوي في الكثير من الدول الأفريقية. لاحظوا الزيارات الكثيرة التي بات يقوم بها المسئولون الإسرائيليون لدول أفريقية مختلفة واللقاءات الجماعية بين إسرائيل ومجموعات مختلفة من دول أفريقيا. نتنياهو صاحب نظرية تعزيز التواجد الإسرائيلي في القارة الفقيرة، وليبرمان من جهة أخرى يبحث عن تعزيز تواجد إسرائيل في جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابقة. وكالة التنمية الإسرائيلية تعمل بشكل قوى في بلدان مختلفة. الدبلوماسية العامة الإسرائيلية نشطة. مشاريع مثل علاء الدين

للتعريف بالمحرقة واستخدام إسرائيل لمنصات التواصل الاجتماعي لاختراق المجتمع العربي. مواضيع بحاجة للكثير من التأمل وإيجاد الحلول لها من اجل الحد من الانهيارات على جانب الطريق.

الفرص المتاحة

استمرار التضامن العربي

رغم كل ما قيل ويقال عن تراجع الاهتمام العربي بسبب الانشغالات المحلية فإنه يجب العمل على تكثيف جهودنا للتأثير في السياسة العربية. إسرائيل تعمل جهدها لإحداث اختراق في العواصم العربية. بعض اللقاءات السرية وبعض المصافحات في مؤتمرات دولية. مكتب فرعي هنا وآخر هناك، حديث عن توافق في قضايا دولية خاصة فيما يتعلق بالهموم الجديد في الجانب الأمني الخارجي، ولكن هذا بقدر ما يقلق يجب أن يحفزنا لتعزيز جهودنا من اجل ضمان مواقف عربية تخدم معركتنا. القمة العربية الأخيرة شكلت نجاحاً غير متوقعاً بالنسبة للكثيرين لكنه تطلب منا عملاً شاقاً نجحنا به. قرارات القمة جاءت مساندة لرفضنا لكل ما قال عنه ترامب ويسعى إليه. شكل هذا الرفض صفعة لتل أبيب ولكل ما قال بانهيار جدار الإسناد العربي. كلمة الملك سلمان كانت قوية وتبرعه لأهلنا في القدس لدعم صمودهم وللوكالة في رفض عربي قوى لكل محاولات واشنطن تجفيف منابع الأونروا وبالتالي القضاء على ما تمثله من استمرار لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

المقاومة السلمية الشعبية

المقاومة الشعبية. ما يجري في مسيرة العودة في غزة أمر كبير وهو يشكل انتقالة هامة لأنه يشكل حالة اجماع وطني ويشكل نقطة التقاء يجب البناء عليها. نحن سعداء حين نرى الجميع بما في ذلك حماس يأتون إلى ما كنا ندعو إليه منذ عقد ونصف من الزمن. الرئيس أبو مازن كان واضحاً

بخصوص هذا منذ دعايته الانتخابية لانتخابات الرئاسة. في ذلك الوقت جرمه الكثيرون. نحن في فتح وضعنا المقاومة السلمية الشعبية كإحدى استراتيجيات العمل في المؤتمر العام السادس ثم أكدنا عليها في مخرجات المؤتمر العام السابع. وحين نقول مقاومة شعبية نحن لا نخطب ولا نتسابق، نحن نعمل في الميدان. قدمنا عضو مجلسنا الثوري ومسؤول ملف مناهضة الجدار واحد قادة المقاومة الشعبية الوزير زياد أبو عين شهيداً في معارك المقاومة الشعبية. كما اننا وطوال عشر سنوات طورنا وعياً مقاوماً شعبياً في كل القرى المحاذية لجدار الفصل العنصري وتم تشكيل لجان للمقاومة الشعبية هناك. حتى في عضويات المؤتمر العام السابع كان هناك حصة لهذه اللجان. هذا عمل منظم وجزء أصيل من استراتيجيتنا. شعبنا العظيم منذ ثورة البراق حتى الانتفاضة الأولى يقدم دروساً هامة في هذا المجال. وعليه وهذا باب القصيد ندعو إلى أن تكون مسيرات العودة جزء من فلسفة عمل وطريقة كفاح جمعي وليست ردة فعل أو إحياء لمناسبة، فهي يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية وطنية شاملة. هذا يتطلب بالتأكيد وضع حد لملف الإنقسام الأسود، كما ضرورة تكامل ما يجري مع الجهود السياسية الهادفة من جهة لفضح ممارسات قوة الاحتلال وتجريم إسرائيل وقادتها بجانب النضال السياسي الهادف إلى استصدار المزيد من القرارات التي تمكن شعبنا من استعادة استقلاله. لنتذكر يجب الحافظ على سلمية التظاهرات. عدم الانجرار وراء استفزازات العدو، عدم الوقوع في أخطاء الإعلام والبلاغة التي تخرج الخطاب السلمي الشعبي عن مساره. قوة الضحية كما يقول إدوارد سعيد تربك الجلاد. كما علينا عدم البحث عن مكافآت سياسية وأثمان جانبية.

ولنتذكر أننا بحاجة لتوثيق كل جرائم الاحتلال بحق المتظاهرين السلميين من اجل تجريم دولة الاحتلال. أيضاً يتطلب هذا مقاطعة اقتصادية للبضائع الإسرائيلية في غزة. وسنأتي على هذا.

استعادة الوحدة الوطنية

دون استعادة الوحدة الوطنية التي داستها بلدوزرات الإنقسام لن نتحرك مليمتراً واحداً. هذا مهمة مقدسة يجب تحقيقها. الوقت ليس في صالحنا. العالم لا يفهم ما نقوم به. شعب تحت الاحتلال لديه سلطتان. هناك فرصة يجب أن لا تضيع. هناك حكومة وفاق وطني شارك الجميع في تشكيلها. وحماس اقترحت بعض وزرائها. لذا لنترك الحكومة تقوم بما تقوم به حكومات العالم. تعالوا على كلمة سواء. إذا قصرت الحكومة بعد تمكينها نهجم عليها نحن وانتم. من غير المعقول ما يجري. ما المطلوب. أن نتحدث عن مصالحة فيما الحقيقة أننا نطيل عمر الإنقسام.

الحضور الفلسطيني في أوروبا وحركة المقاطعة

التواجد الفلسطيني القوى في أوروبا يجب استغلاله بما يخدم النضال السياسي الفلسطيني. هذا يتطلب ترتيب أوضاع الجاليات وعدم مخاطبتها بلغات حزبية مشتتة حتى لا ننقل صراعاتنا وخلافاتنا إلى مركز قوة يجب أن يكون مسانداً لنا لا صورة طبوغرافية عن مشاكلنا. للأسف هذا يحدث وهذا ضرر آخر في القضية الوطنية. التواجد الفلسطيني في أوروبا مصدر قوة هام خاصة في ظل إنتباه أبنائنا هناك إلى أهمية الانخراط في المجتمعات التي يعيشون فيها ودخول بعضهم الأحزاب الفاعلة للتأثير فيها. هذا عمل جيد.

تنامي حركة المقاطعة البي دي أس. إسرائيل تخشى حركات المقاطعة وتحاول محاصرتها بمنع النشطاء وملاحقتهم وباستنفار حلفائها في البرلمانات الأوروبية من أجل استصدار تشريعات تمنعها كما حدث في بعض الدول. ولكن كل هذا لم ينجح في إخمادها. هذا مصدر قوة لأنه يتكامل مع الجهود المبذولة لتجريم إسرائيل وفضح ممارستها. في هذا السياق رغم عدم كفايته فإن قرار الإتحاد الأوروبي بخصوص بضائع المستوطنات هاماً. هذا لم يأت

من فراغ. السلطة الفلسطينية منذ نهاية التسعينيات وهي تسعى وراء الأمر وتقدم مصوغاته وتضغط باتجاه تبنيه خاصة مع تمتع إسرائيل بمكانة غير عادية في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي.

أيضاً مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي يقوم عليها التنظيم في الضفة الغربية وبمشاركة النشطاء فاعلة وهامة. للأسف في غزة الأمر لا يتم. هناك نشاط قوى لمقاطعة بضاعة إسرائيل ووقف تمويل الجيش من أموالنا. أيضاً ضمن الرؤية الوطنية الشاملة يجب التفكير في مقاطعة شاملة وجهد موحد.

ما المطلوب

بخصوص الانقسام والمصالحة

من غير المعقول أن يستمر الانقسام أكثر من ذلك. الآن 11 سنة ولا يوجد دليل ولو صغير أن هذا قد لا يدوم لأحد عشر عاماً آخر. يجب وضع حد لهذا الكابوس التي باتت أكثر شراسة في أكل أحلام الناس وابتلاع تطلعاتهم. في هذا السياق نحن لا نريد أن ندير الانقسام أو أن نجد صيغ توافقية بخصوص استدامته. قناعتنا حماس تريد منا ذلك، وكل ما تتحدث عنه حماس يشير إلى هذا الرغبة. لم يعد في قوس الصبر منزع. على حماس أن تختار بين استعادة الوحدة الوطنية وبين الانقسام، أما إدارة انقسام وصيغ توافقية من أجل أن يظل الوضع القائم إلى الأبد فهذا مروض جملة وتفصيلاً. وإما تمكين الحكومة حتى تصبح قادرة على الحكم. مطالب الحكومة بالتمكين واقعية وواجبة. إذا أردنا أن نبني دولتنا بطريقة صحيحة فعلينا أن نلتزم بما للدولة من هيبة وكرامة. صحيح أننا تحت الاحتلال ومحاصرون ولا نمارس أشكال السيادة بطريقة معقولة، ولكن في علاقاتنا البينية علينا أن نحترم مؤسساتنا ونسعى وراء سلطة القانون الواحدة، لا تكتلات القوة ومراكز النفوذ.

حتى في النقاش الأكثر عمقاً فإنه لا يمكن تفهم بواطن الخلاف في ظل أن حماس لم تعد تقول شيئاً يختلف كثيراً عما تقوله فصائل منظمة التحرير. فهي مع دولة في غزة والضفة (يمكن أن تضيف الكثير من التوصيفات والاشتراطات، لكن في المحصلة النهائية السطر الأخير من كل ذلك هو دولة في غزة والضفة) وهي أقرت بذلك في وثيقة الوفاق الوطني. الآن حماس تتغنى بالمقاومة الشعبية السلمية (أيضاً يمكن أن تضع ألف استطراد، لكن السطر الأخير أيضاً أن هذه المقاومة مجدية وليست خيانة أو وهن كما كان الأمر يصور في السابق).

نحن في فتح لا نقول مكنوا فتح. هذه مطالب مشروعة لكننا لا نجعلها عقبة. نأتي على أنفسنا، نضغط على مصالحنا. لكن مصالح الشعب لا يحق لأحد أن يأتي عليها، ولا نستطيع. لذا مكنوا الحكومة حتى تصبح حكومة.

بخصوص عملية السلام

ما الذي يحمله الأفق إزاء هذا. إسرائيل لا تفكر جدياً في منح الفلسطينيين أي شيء. استمرار الوضع القائم والتعامل معه يبدو مغرياً لإسرائيل خاصة مع استمرار الانقسام وتمسك البعض ببقرته المقدسة. الإطار الذي هيمن على عملية السلام والقائم على تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالوساطة، وهي وساطة غير نزيهة، لم يعد ممكناً في ظل انتقال واشنطن من الانحياز إلى الاصطفاف وتبني المواقف خاصة بعد إعلان ترامب المشؤوم بخصوص القدس. وعليه فإننا نشهد حالة من إنعدام الفرص فيما يتعلق بعملية السلام يبدو استعادتها بعيداً. والمطلوب هو إعادة موضعة عملية جديدة تقوم على أسس جديدة من ملامحها: البحث عن أطر وحواضن لعملية السلام عبر آليات دولية مثل رعاية جماعية للعملية. وفي هذا الأطر نحن لا نعيش في أوهام لأننا نعرف طبيعة التنظيم الدولي ومكوناته. فمن جهة نحن لا نطالب باستعباد واشنطن من أي تدخل دولي في عملية السلام لأنها شئنا

أم أبينا القوة الأولى في العالم، ولكن من جهة ثانية نصر على تحمل المجتمع الدولي لمسئولياته تجاه قضية كان هو من "خرب بيتها" عبر قراراته الجائرة بحق الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور مروراً بكل التسويفات خلال فترة الاحتلال البريطاني وصولاً إلى قرار التقسيم الجائر وما تلاه من اعتراف بإسرائيل وعدم الزامها حتى بتنفيذ القرار الذي أعطاها شهادة الميلاد الظالمة. وعليه فإن نهوض أي محاولة لوضع القطار على السكة الصحيحة يجب أن يكون برعاية دولية واسعة وبالاستناد إلى المرجعيات الدولية حل الصراع لا وفق أهواء الحكومة الإسرائيلية. في هذا السياق فإن المجتمع الدولي مدعو للتصرف وفق قراراته والمبادئ الناظمة للعلاقات بين الدول بوصف فلسطين دولة وإن كانت غير كاملة العضوية.

لقد قامت القيادة الفلسطينية بالكثير من الجهود من اجل محاصرة ما يعرف بصفقة القرن. الرئيس أبو مازن زار كبريات العواصم في العالم وتحدث لمجلس الأمن الدولي وللبرلمان الأوروبي وللقمة الأفريقية والتقى بالقيادة الروسية بجانب مشاوراته في رام الله مع القادة الأوروبيين والأسيويين، ومشاوراته الدائمة مع إخوته القادة العرب. لم تمر صفقة القرن بسبب الضغط الفلسطيني المتواصل. لقد قادت فلسطين العالم الحر في وجه طاغوت واشنطن الذي أراد سرقة التاريخ وتزوير سيرة الشعوب وكواشين طابو ملكية القدس المعمدة بسيرة الكنعانيين العرب. عموماً الجهود متواصلة. نحن ندرك حجم التهديدات التي نتلقاها من واشنطن من إغلاق مكتب تمثيل منظمة التحرير إلى وقف المساعدات إلى محاولة شطب وكالة الغوث لتصفية قضية اللاجئين. نحن نأخذ كل هذه على محمل الجد، وندرك مدى نفوذ واشنطن في العالم، لكننا ندرك بأن قوة الحق أكبر من أي قوة. ولكن هذا يتطلب منا كفلسطينيين أن نكون مدركين جميعاً بخطورة أي تعاطي مع المقترحات الخارجية وأن المال السياسي لا يجب أن يكون على حساب التطلعات

الوطنية. ونعتقد بأن فتح والقيادة الفلسطينية أثبتت خلال عهدي الرئيس الراحل الزعيم أبو عمار والرئيس أبو مازن بأنها لا تفرط بالثوابت وتعرف متى تقول لا، وحين تقول "لا" تقولها بقوة وصلابة تصعق الجميع. من استدارة الرئيس ياسر عرفات الشهيرة بعد مؤتمر كامب ديفيد إلى مواقف الرئيس أقو مازن الهادرة في وجه ترامب. لا ثوابت إلا الثوابت التي نؤمن بها والتي عمدها شهداؤنا بدمائهم وسيجها أسرانا البواسل بالقيود على معاصمهم ولا تنازل عنها. بالنسبة لنا فإن عملية السلام غاية وليست هدف، والغاية التي لا تحقق الهدف يجب البحث عن بديل لها أو تعديلها.

وحتى لا ينظر الآخرون تحت أرجلهم فإن ما تم خلال السنوات الخمسة والعشرين شكل نقلة نوعية في العمل السياسي الفلسطيني. صحيح أننا أخفقنا كثيراً بسبب السياسات الإسرائيلية وتعنت الحكومة الإسرائيلية وعدم إيفائها بالتزاماتها، لكن أيضاً ثمة إنجازات كبيرة ربما أهمها وجود الكيانية الفلسطينية على أرض الوطن. نعم السلطة الوطنية الفلسطينية التي بات خصومها وخصوم وجودها ومقاطعوا انتخاباتها الأولى عام 1996 في اليمين واليسار يتنافسون لدخول مجلسها التشريعي وبعد ذلك بعضهم يقتتل ويحمل السلاح للسيطرة عليها. في فتح ندرك، حتى إن دفعنا ثمن مواقفنا التنويرية الوطنية وأخطاء المرحلة، أهمية وجود كيان فلسطيني حتى إن لم يكن كاملاً، لأن النكبة ما كانت لتحدث ولا كانت القرارات الأممية الجائرة لتكون لو كان لنا دولة وكيانية. قراءة التاريخ مهمة، والأهم التعلم من دروسه لا تفسيره وفق أهوائنا. نعم وقعنا في معضلة أخطاء المرحلة في المزاوجة بين عملية التحرير والبناء، نعم لم يكن المجتمع الدولي ورعاة عملية السلام على قدر المسؤولية، نعم إسرائيل مخادعة، ولكن التحولات في المجتمع الدولي وانهيار التوازن فيه في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن العشرين ليست بيدنا، كما أن افتراض أن عملية السلام سهلت مهمة إسرائيل في مواصلة المصادرة

وتوسيع الاستيطان، هو وهم وسوء فهم لطبيعة المشروع الكولينيالي الإحلالي، وكأن إسرائيل كانت لتقف مكتوفة الأيدي لو لم تتم عملية السلام، أما أخطاء المرحلة فجزء منه نتحمله وجزء منه يتحمله من عمل على إعاقة عملية البناء من خلال المعارضة غير السوية. عموماً ما ندعو إليه هو التفكير في المستقبل وعدم النظر تحت الأرجل. تأمل الماضي بغية تصويبه يشبه تشريح جسد الميت بغية إحياؤه، وفي الطب هذا درس خاطئ، ولكن إن أردنا أن نتعلم منه فعلينا أن نكون اكثر تسامحاً مع أنفسنا ومع بعضنا بعضاً.

الفعل السياسي المستقبلي

أمام كل هذا فإن القيادة الفلسطينية ستواصل مساعيها من أجل تطوير عضوية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة وحصولنا على عضو كامل العضوية. هذا ليس سهلاً في ظل التصادم العنيف الذي تقوم به إدارة ترامب. لكننا عازمون على المضي قدماً في الطريق. وسنعمل كل ما في وسعنا من اجل تأمين التصويت اللازم. الموقف العربي داعم ويشكل رافعة هامة. كما سنواصل انضمامنا إلى كل الاتفاقيات والمؤسسات الدولية من أجل تحسين وضعنا في المؤسسات الدولية، مما يتيح لنا المزيد من الفرص في محاصرة إسرائيل سياسياً.

وطنياً

ذاهبون لعقد المجلس الوطني في نهاية الشهر الجاري. المجلس الوطني استحقاق واجب. سنجدد شرعيات نظامنا السياسي وسنيعد بناء البيت. درويش كان يقول عن المنظمة وطننا المعنوي. نريد لوطننا المعنوي أن يكون أكثر صلابة. كما أن دورة المجلس إلى جانب القضايا التنظيمية الداخلية المتعلقة بهيئات المنظمة سيسعى إلى تطوير الموقف السياسي

الفلسطيني في ظل التهديدات القائمة. دورة هامة ستشكل إنعطافة في عملنا. جملة من القرارات المتوقعة.

أجرينا ونجري حوارات عميقة مع شركائنا في منظمة التحرير. الآن هناك حوار مع الرفاق في الجبهة الشعبية نأمل أن يتكلل بالنجاح. نؤمن بحرصهم على المؤسسة التي شاركونا في دفع الدماء من اجل استمرارها. بالنسبة للأخوة في حماس والجهاد كنا نتمنى أن يكونوا معنا. دعوناهم للمجلس المركزي في يناير الماضي خيبوا الآمال بعدم مشاركتهم. عموماً دورة المجلس القادمة لن تكون عقبة في وجه حضورهم المستقبلي لو أرادوا. مستعدون لعقد جلسة جديدة بحضورهم بعد الاتفاق على ذلك في الأسبوع التالي للدورة الحالية، لكن لا يمكن رهن القرار الفلسطيني برفضهم الحضور ولا يمكن إعاقة عملية البناء والتطوير بإصرارهم على المقاطعة. أجلنا هذه الجلسة آخر مرة عام 2015 يعني ثلاث سنوات، ولم يحدث شيء. بمعني لم يقرروا تغير رأيهم. عموماً نحن واثقون بأن المصلحة الوطنية ستغلب في النهاية واننا سننجح في رأب الصدع ولكن حتى يحدث هذا ماضون في بناء مؤسساتنا وتطوير عملها وتجديد شرعياتها.

ختاماً

إن قوة المبادئ تجر خلفها كل شيء. مونتسكيو

قراءة في الورقة السياسية الجديدة لحركة حماس: تحولات الرؤية والموقف بين ميثاقين

المستشار / د. أحمد صالح*

تمهيد

عندما انطلقت حركة حماس في مشروعها المقاوم للاحتلال في ديسمبر 1987، ونجحت في تحريك الساحة الفلسطينية للوقوف معها في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية والتصدي لجيش الاحتلال في ملحمة الانتفاضة البطولية، كان عليها إيجاد صياغة فكرية لمشروعها الجهادي، يُلهب مشاعر الجماهير، ويُلهم قادتها الميدانيين على الحشد والتعبئة لاستمرار المواجهات، وتثمين عطاء الشهداء والجرحى وتضحيات المعتقلين والأسرى، ويرسم الخطوط العريضة لوعي الجيل المقاوم بالتحديات التي تنتظره في صراعه مع دولة الاحتلال المارقة.. من هنا، وُلدت فكرة الميثاق، وكان الاجتهاد.

---

* رئيس مجلس أمناء معهد بيت الحكمة

إن ميثاق حماس كان – في الحقيقة – رداً على واقع الاحتلال الظالم، وهو وإن كان وجهة نظرٍ لأحد أهم شيوخ الحركة المخضرمين؛ الأستاذ عبد الفتاح دخّان، إلا أنه قد تمت المصادقة عليه داخلياً في ظل ظروف الانتفاضة الاستثنائية عام 1988، باعتبار أنه وثيقة مطلوبة للتعبئة والحشد ضد الاحتلال الغاشم، ولم يتم التدقيق – آنذاك – في بعض مفرداته الدينية والسياسية من وجهة نظر القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشكل عام.

في عام 1992، ومع بداية تشكيل مكتبها السياسي برئاسة د. موسى أبو مرزوق، حاولت حركة حماس إجراء تعديلات على ميثاق عام 1988، والذي أثارت لغته الدينية وبعض بنوده جدلاً كبيراً حرَّكته إسرائيل، بهدف إلباس حركة حماس عباءة الشيطان واتهامها بالتطرف والإرهاب، ولكن اعتراض البعض في الساحة الإسلامية وانتقاده لمثل هذا التوجه، وتحذيره لقيادة حركة حماس من مغبة انتهاج مثل هذا السلوك، كون أن ذلك سيتم فهمه بأنه توجه يمضي على خطى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي سبق لها أن تبنّت إلغاء الميثاق أو هكذا فُهِم في حينه من رد ياسر عرفات خلال زيارة له لفرنسا عام 1989، فعند سؤاله عن ميثاق المنظمة، كانت كلمته الشهيرة (كادوك)، والتي فهمها العالم بأنها الشطب أو تعليق العمل به..

بعدها، مضى مسلسل التنازلات التي أفضت إلى اتفاق أوسلوا، وتداعياته الكارثية على القضية الفلسطينية.

كما أن هناك الكثير من المفكرين والنخب الإسلامية التي أبدت تخوفها إذا ما أُخذ باقتراح التعديل من حرف بوصلة المقاومة عن أهدافها، والرضوخ للمطالب الغربية والإسرائيلية التي لا تنتهي، وأعتبر البعض ذلك إن تمَّ إنما هو بداية التراجع والهزيمة، حيث إن "أول الرقص حجلان"!!

كانت موجة الاعتراض والتحذير كبيرة، وخاصة في أوساط الإسلاميين في الأردن وفلسطين، الأمر الذي عطّل اتخاذ أي خطوة في هذا السياق، حيث أحجمت القيادة بعد ذلك من الاقتراب من هذا الملف مرة ثانية.

بعد توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993، وقيام السلطة الوطنية عام 1994، وسعي الرئيس ياسر عرفات (رحمه الله) لاستيعاب الكل الفلسطيني؛ بدعوته لحركة حماس مشاركته مشهد الحكم والسياسة، والدخول في مؤسسات السلطة الوطنية، إلا أن موقف حركة حماس لم يكن بمستوى المرونة واللين المطلوب – آنذاك – للتعاطي مع تحديات المرحلة، وإن تجاوبت الحركة – نسبياً – بتأسيس حزب الخلاص الوطني الإسلامي.

يمكن القول؛ إن مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية وفوزها بالأغلبية عام 2006 تكون قد تجاوزت – إلى حدٍ ما – ميثاق 88، حيث إن المشاركة في العملية السياسية من ناحية كانت تعني أن تكون جزءاً من حكومة وطنية خرجت من رحم اتفاق أوسلو، الذي سبق أن عارضته منذ التوقيع عليه في سبتمبر 1993، والقبول بدولة فلسطينية على حدود عام 67 من ناحية أخرى، إضافة إلى استعداد الحركة للتعاطي مع الرؤى والحلول السياسية المطروحة من قِبَل المجتمع الدولي، وكذلك الانفتاح على محيطها الإقليمي بكل اتجاهاته وأنظمته التي لها تحفظات على العديد منها.

ربما كانت زَهوة الفوز بالأغلبية قد أخذت الجميع بالمفاجأة، وخلطت كل الأوراق وغيَّبت التفكير في عواقب أن تكون سياسياً؛ تدير الحكومة وتحرك الفعل المقاوم، وهي معادلة خطرة لسلطة قائمة تحت الاحتلال، وكانت كل حساباتها مبنية على أن إنجاز مشروعها الوطني مرهون بالدرجة الأولى على المفاوضات، والتعويل على المجتمع الدولي لتسوية القضية سلمياً، وفق اتفاق أوسلو في سياق "حل الدولتين".

من خلال عملي كمستشار سياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية أدركت – آنذاك – أن هناك مشكلة تحتاج إلى نص يضبط جدلية "المقاومة والمفاوضات"، وفك حالة الاشتباك التي تبدو بينهما، فكان أن أوضحنا في ورقة البرنامج السياسي للحكومة أن المقاومة مرتبطة بالعملية التفاوضية، فإذا أنجزت المفاوضات طموحاتنا السياسية فلا داعي للفعل المقاوم؛ وهذا معناه عملياً إذا كانت هناك مفاوضات جارية فالمطلوب تعليق العمل العسكري بشكل واضح وصريح.

ولكن الأمور لم تمض بالتصور الذي تم وضعه في البرنامج السياسي، حيث أن المفاوضات كانت متعثرة، ولا تبعث على الاطمئنان بجدية الطرف الإسرائيلي، والعمل المقاوم هو الآخر لم يتوقف، الأمر الذي وفرَّ الذرائع لإسرائيل للتنكر للاستحقاقات المطلوبة منها بحسب الجداول الزمنية لاتفاق أوسلو.

تشكيل الحكومة وجدل أسئلة الميثاق

لم تتوقف الأسئلة على ألسنة الصحفيين والسياسيين التي تتعلق بميثاق 88، ومدى تمسك الحكومة أو عملها بالنصوص التي وردت فيه. كانت هذه الأسئلة تواجهنا دائماً، وقد كنت أشعر بأن هناك جهات إسرائيلية تقف وراء ذلك.. ففي الحكومتين العاشرة والحادية عشرة (حكومة الوحدة)، التي كنت فيهما مستشاراً لرئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية أو حتى في فترة عملي كوكيل لوزارة الخارجية، كان سؤال ميثاق 88 هو من تطاردنا أسئلته طوال الوقت!!

وبالرغم من الإيضاحات الكثيرة والشروح المطولة التي تناولتها في العديد من المقالات التي نشرتها على صفحات جريدة "الواشنطن بوست" و"النيويورك تايمز" الأمريكيتان، وصحيفة "الجارديان" البريطانية، حيث

أشرت فيها بأن الحكم على حماس يجب أن يتم النظر إليه من زاوية الواقع القائم والخطاب السياسي للحكومة، وليس من خلال النظر في ميثاق 88، الذي هو بمثابة ورقة تاريخية تجاوزناها بعد مشاركتنا في الانتخابات وتشكيل الحكومة، إلا أن عملية غسيل الدماغ التي قامت بها ماكينة الدعاية الصهيونية (الهاسبرا) وعلى مدار عقدين من الزمان أو أكثر، جعلت الكثيرين منهم غير قادرين على رؤية التحولات على الساحة الحمساوية، وظل النظر إلى حركة حماس في نطاق ميثاق 88، والتعاطي مع المسألة بمنطق "عنزة ولو طارت"، كما نقول في أمثالنا الشعبية.

من الجدير ذكره، أن حركة حماس وبعد تصدُّرها لمشهد الحكم والسياسة لم تتوقف جولات الحوار داخل مؤسساتها الشورية حول ضرورة إعادة النظر في ميثاق 88، وخاصة بعد الأحداث المأسوية في يونيه 2007، والتي وجدت فيها حركة حماس أنها أمام تحديات كبيرة تتطلب منها التخذيل عن نفسها، والخروج برؤية تقطع الطريق أمام استمرار إسرائيل في تسويق اتهامها لحركة حماس بالتطرف والإرهاب والعنصرية ومعاداة السامية.

تدريجياً، بدأت قيادة حركة حماس في دحض الاتهامات الإسرائيلية من خلال تصريحات قادتها المتعاقبة، وكان أبرزها المقابلة التي أجراها الأخ خالد مشعل؛ الرئيس السابق للمكتب السياسي للحركة، مع صحيفة السبيل الأردنية في أغسطس 2010، والتي وضع من خلالها النقاط على الحروف، حيث أوضح توجهات حركة حماس وسياساتها من الكثير من الملفات المتعلقة بالداخل الفلسطيني، أو ذات العلاقة بالغرب واتجاهات عمل الحركة على المستويين الإقليمي والدولي*.

* تمَّ نشر هذه المقابلة بعد ذلك في كُرَّاس بعنوان "الفكر السياسي لحركة حماس"، وذلك في الذكرى الـ(25) لانطلاقة حماس عام 2012م.

لـم تتوقـف مطالباتنـا بإعـادة النظـر فـي ميثـاق 88، وضـرورة الخـروج بورقـة سياسـية جديـدة تُمثـل "القـول الفصـل"، الـذي ترسـم مـن خلالـه حركـة حمـاس آفـاق رؤيتهـا الوطنيـة، وتحسـم الجـدل القـائم حـول الدولـة الفلسـطينية والموقـف من المسألة اليهودية، وعلاقاتها مع الغرب والمجتمع الدولي.

كـان الجـواب: إنّ قيـادة الحركـة تعكُـف علـى بَلـورة ورقـة سياسـية جديـدة، وسـتكون "شـافية وافيـة". للأسـف؛ تـأخر صـدور هـذه الورقـة السياسـية الجديـدة؛ لاعتبـارات كانـت متعلّقـة بتطـورات الحالـة السياسـية التـي ظهـرت مـع حِراكـات الربيـع العربـي، وإعـادة الأمـل بإمكانيـات التغييـر والتمكـين للإسـلاميين بإمسـاك حطـام الحالـة السياسـية فـي الـوطن العربـي، وتعزيـز مكانـة حركـة حمـاس ومشروعها في التحرير والعودة.

ومـع انتكاسـة ثـورات "الربيـع العربـي"، وانشـغال الإسـلاميين بتطبيـب الجـراح التـي أصـابت بلـدان الربيـع العربـي، وانفجـار الصـراعات التـي تعاظمـت فـي العـراق وسـوريا وأخـذت أبعـاداً طائفيـة، ثـم تمـدد المواجهـات المسـلحة مـع تنظـيم الدولـة (داعـش) إلـى كـل مـن ليبيـا وسـيناء قـد أوجـدت إشـغالات داخليـة علـى مسـتوى الأمـة، أدت إلـى تراجـع الـدعم للقضـية الفلسـطينية ولحركـة حمـاس، حيـث وَجَـدَت الحركـة نفسـها أنهـا محشـورة وسـط هـذه النزاعـات الطائفيـة، ومتطلبـات اتخـاذ مواقـف تجعلهـا فـي مربـع الإصـطفافات والتحالفـات غيـر المرغوبـة، نظـراً لحساسـية القضـية الفلسـطينية؛ باعتبارهـا القضـية المركزيـة للأمـة، وأي انحـراف فـي زاويـة العلاقـة مـع هـذا الطـرف العربـي أو ذاك الإسلامي سيجعلها في دائرة الاتهام والإقصاء!!

الورقة السياسية الجديدة: الإطلالة والاستراتيجية

إن التوتر المُتعاظم للأجواء السياسية والأمنية المضطربة عربياً وإسلامياً، أوجدت معها إشكاليات كبيرة لحركة حماس، إستدعت أن تكون لحركة حماس قراءة سياسية جديدة لتكييف حضورها ومكانتها، التي أخذت تتهددها داخل ساحتها الفلسطينية ومع دول الجوار العربي.

وعليه؛ ففي يونيه 2017، وبعد نقاشات وحوارات سياسية موسعة ومخاض فكري طويل، طرحت حركة حماس رؤيتها السياسية الجديدة في "وثيقة المبادئ والسياسات العامة"، والتي جاءت في إطار سعي الحركة لتطوير وتجديد فكرها السياسي، بما يتلاءم مع المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، والتي رأت فيها الحركة أنها تُعبّر عن رؤيتها وفكرها الجديد في كافة القضايا المصيرية، وتُقدّم إجابات عن وجهة نظر حركة حماس على مختلف التساؤلات المطروحة.

وفيما نحن نرصد واقع المتغيرات الإقليمية والدولية، والتي كانت لها ضغوطاتها وأثرها على الموقف السياسي لحركة حماس، **يتبين لنا أنها تتمحور حول التالي:**

أولاً: المتغيرات الإقليمية

كانت التحولات التي جرت في الموقف الخليجي؛ وخاصة السعودية والإمارات، والتي اتهمت حركة الإخوان المسلمين بالتطرف والإرهاب، والمسئولية عما آلت إليه الأوضاع الأمنية في المنطقة من التردي والخروج عن السيطرة، صادمة لحركة حماس، كونها خرجت من رحم هذه الحركة الإسلامية الأم، التي تُمثل كُبرى الحركات الإسلامية، حيث تجاوز حجم

أتباعها وأنصارها المليون نسمة حول العالم*، وهذا يعني خسارة حركة حماس لحاضنتها المعنوية الأهم في العالم، فضلاً عما كانت تُقدمه حركة الإخوان المسلمين عبر الجمعيات والمؤسسات التابعة لها من دعم مادي واسناد جماهيري في الأقطار العربية والإسلامية والحواضر الغربية المختلفة.

وإذا أضفنا لما سبق الصراعات الدامية التي استشرت في العديد من الدول العربية وأكلت الأخضر واليابس على خلفيات سياسية وعرقية ودينية؛ كالعراق وسوريا وليبيا، ثم كانت المواجهات في اليمن مع الحوثيين، وتورط الإخوان هناك واستهدافهم بأسلوب مزدوج من قبل قوات الحوثيين وأنصار التيار الموالي للإمارات العربية المتحدة هناك.

لا يمكننا كذلك تجاهل انعطافات الوضع الأمني في سيناء، وتداعيات ذلك على العلاقة مع مصر، وما يستدعيه ذلك من تنسيق وتعاون مع الجهات الأمنية المصرية، والتي لها تحفظات على حركة حماس، حيث غدا الأمر إلى إعادة تكييف العلاقة مع مصر بالطريقة التي تحافظ فيها حماس على موقف غير عدائي تجاهها، وهذا ما استدعى أن يتضمن ميثاقها لغة واضحة وصريحة في العلاقة مع مصر، وأن الارتباط مع الإخوان المسلمين لا يتجاوز الإطار التاريخي لهذه العلاقة وأن حركة حماس ليس لديها ارتباطات تنظيمية أو إدارية مع أحد، وهي لا تتدخل في الشئون الداخلية لأيّ من دول الجوار.

كانت إنشغالات إيران وحزب الله في سوريا تعني كذلك إعطاء الأولوية لما يجري هناك من مواجهات تُهدد مستقبل النظام السياسي الحليف لهما؛ أي

* يوسف ندا مع دوجلاس تومسون، من داخل حركة الإخوان المسلمين، القاهرة – دار الشروق، الطبعة الثانية 2013، ص 65.

تراجع الدعم المادي لحركة حماس وتأخر إمكانيات الإسناد الذي قد تتطلبه أية مواجهات قادمة مع إسرائيل.

وإذا نظرنا للمتغير الآخر وهو تركيا – أردوغان، والتي شكّلت عبر السنوات السابقة دعماً معنوياً وإغاثياً للحالة الفلسطينية بشكل عام، ولحركة حماس على وجه الخصوص، من حيث الدفاع عن الحركة وتوضيح مواقفها في المحافل الدولية.. إذا أخذنا أولويات تركيا في تأمين حدودها مع كل من سوريا والعراق، بل وتورطها – لاعتبارات متعلقة بأمنها القومي – بدرجات متفاوتة في النزاع القائم هناك، أدركنا حجم العزلة التي ستنتهي إليها أواضعنا بعدما وجدنا أنفسنا مكشوفين بلا ظهر وطني يُمكن الاعتماد عليه ولا حليف بإمكاننا التعويل عليه إذا ما جدّ الجد، وحصلت مواجهات عسكرية سافرة أو حالة عدوان واسعة نجد فيها أنفسنا أمام حالة "يا وحدنا!!".

في الحقيقة، كان هذا المتغير الإقليمي هو الأصعب علينا، واستدعى هذا الأمر من الحركة التسريع بإنجاز ورقة الرؤية السياسية وتكييفها في السياق النضالي والمسار الاستراتيجي، لتحقيق التوافق داخل البيت الفلسطيني، بما يسمح بجسر الهوة بين أبناء الوطن الواحد.

ثانياً: المتغيرات الدولية

كانت المعطيات على الساحة الدولية تعمل بعيداً عن تحقيق آمالنا وطموحاتنا الوطنية، حيث جاء صعود اليمين المتطرف في أمريكا لتكريس الانحياز الكامل لإسرائيل؛ أي أننا أمام إدارة أمريكية جديدة لا تعترف بالتوازن في علاقاتها الدولية، وهي تتماهى في توجهاتها مع إسرائيل، وتنظر لها كحليف استراتيجي له الأولوية في الحسابات الأمريكية للمنطقة!!

ومع اللغة غير الدبلوماسية التي طالعنا فيها دونالد ترامب، والسياسات العدائية لإدارته تجاه الفلسطينيين وحركة حماس، اتضحت لنا الرؤية وانجلى

الموقف وفقدنا الثقة بعدالة أمريكا تجاه حالة الصراع في المنطقة، وأننا سنكون ضمن دائرة الاستهداف في المرحلة القادمة.. إن هذه التخوفات، والتي تجلت فيما بعد في الحديث عن صفقة القرن، وما لمسناه فيما بعد من حرف لبوصلة الصراع باتجاه إيران بدل إسرائيل!!

لا شك أن كل هذه المتغيرات، قد تمَّ النظر إليه بقلق شديد، واعتبارها جزءاً من حالة التواطؤ العربي لإسقاط حق شعبنا في النضال، وشطب قضيتنا كأولوية من على الخارطة الإقليمية والدولية.

توجهات حركة حماس الداخلية

كان نبض الوثيقة ومراميها هو الحرص على الشراكة السياسية والتوافق الوطني، والتفاعل مع الآخر الفلسطيني في دائرة القواسم المشتركة.. حيث أوردت الوثيقة في بندها (28) أن "حركة حماس تؤمن وتتمسك بإدارة علاقاتها الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديمقراطي والشراكة الوطنية وقبول الآخر واعتماد الحوار، بما يعزّز وحدة الصف والعمل المشترك، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وتطلّعات الشعب الفلسطيني"*.. وهذا الموقف أوضحه كذلك د. غازي حمد؛ القيادي في حركة حماس، حيث أشار قائلاً: "إن الهدف من الشراكة هو تعزيز المؤسسات الفلسطينية بما يحقق المصالح العليا، من خلال إشراك الكفاءات من القوى والفصائل والشخصيات والمؤسسات، وبما يضمن النهوض بالمجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، وأن الشراكة لا تعني بحال ترسيخ مفهوم المحاصصة أو التقسيم الحزبي والسياسي بين الأطراف المشاركة، بل فتح الأبواب أمام الجميع

* هذه الوثيقة تمَّ عرضها في مؤتمر صحفي بالعاصمة القطرية الدوحة، حيث عرض بنودها الأستاذ خالد مشعل؛ رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس بتاريخ 1 مايو 2017.

للمساهمة والمشاركة في البناء الوطني، وأن مفهوم الشراكة يجب أن يطبّق على جميع الهيئات والمؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية*.

واليوم وفيما نشاهده من مسيرة العودة الكبرى، فإن خيار العمل اللاعنفي، أصبح معمولاً به وبمباركة الجميع، بل إن الدعم الذي لقيه هذا الفعل النضالي قد وجد له استجابة كبيرة داخل حركة حماس أذهلت الكثيرين في الساحة الفلسطينية، بما فيهم الرئيس محمود عباس!! وكأن الجميع قد تناسوا أن هذا التوجه نحو ممارسة أسلوب اللاعنف، هو أحد الأدوات النضالية لشعبنا في مواجهة المحتل الغاصب، والذي تبنته حركة حماس في ورقتها السياسية الجديدة.

الرؤية السياسية لحركة حماس

في ظل هذه الأوضاع المتأزمة عربياً ودولياً، وامتلاك إسرائيل لليد الطولى عسكرياً، يأتي السؤال حول أدوات حركة حماس المستقبلية في ظل هذه الأوضاع البالغة التأزيم والتعقيد؟

لا شك أن الإجابة حالياً لن تكون شافية بحال من الأحوال، حيث أننا نواجه مستقبلاً لا تُعرف مجاهله وأبعاد ما فيه من الغيب، وقد يصعب حالياً توفير منطقٍ يكفي لقراءة المشهد، وحتى لا نقع في طائلة القول "البلاءُ مُوَكَّلٌ بالمَنْطِقِ"، مما يوجب علينا التريث في إعطاء الجواب، وتعويض ذلك بلغة السيناريوهات، التي تمنحنا فضاءات أرحب للتأمل والتفكير، ووضع أكثر من تصور للتعاطي مع المعضلة واستشراف فهم المعادلة أو السماح بفهمها بشكل أفضل.

* الشراكة السياسية: الأسس والمبادئ والتصور المقترح، كتاب: "لغز الوطن: التحرير وسياقات الحل البديل"، وثيقة (2)، ص. (514)

لعلي؛ ومن خلال التفكير الواقعي، والسجال الدائر داخل أروقة حركة حماس، وفي سياق تعذر فتح النوافذ والأبواب الموصدة، فإن خيارات المستقبل يمكن رصدها في السيناريوهات التالية:

1) ستظل حركة حماس مع باقي فصائل العمل الوطني والإسلامي تدعم التحركات السلمية على الحدود إلى أن تظهر بدائل وخيارات أفضل لتحريك القضية، وفك الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة.

2) الحرص على تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، والابتعاد كلياً عن تحمل تبعات قطاع غزة المعيشية، مع إبقاء العمل بمسئولية عالية للحفاظ على السلم الأهلي داخل قطاع غزة، وفتح المجال للتنسيق مع باقي الفصائل ووكالة الأونروا والاتحاد الأوروبي لضمان تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم لأهل القطاع.

3) التنسيق مع مصر لترتيب أمر الجباية مع إسرائيل، بحيث تكون استحقاقات التجارة مع الاحتلال تعود إلى جهة إشراف وطنية في قطاع غزة؛ باعتبارها جزء من الاعتمادات المالية لميزانية القطاع.

4) تأسيس مجلس تنسيق وطني يشارك فيه الجميع، بما فيه تيار النائب محمد دحلان، للإشراف على الأوضاع المعيشية، وتوفير الدعم العربي والإسلامي، وجلب المساعدات الإغاثية والإنسانية الدولية بأشكالها المختلفة للقطاع.

باختصار: هذه السيناريوهات هي مجرد تأملات وسرحات خيال يفكر فيها البعض كـ"مُتطلب ضرورة"، فيما لو استمرت المصالحة تراوح في مكانها، وتطلب الأمر التحرك لعمل شيء لتجاوز هذه المرحلة، التي يكتنفها الغموض بسبب استمرار مسلسل الإجراءات العقابية على قطاع غزة، وطغيان مشهد الانقسام الفلسطيني الحزين، والذي تبدو فيه سُبل التواصل مع الحكومة في

رام الله قد تقطَّعت، مما يوجب علينا في "لحظة اضطرار" حسم حالة التردد بتبني أحد ما ذكرناه من سيناريوهات.

إمكانية التوافق على برنامج سياسي فلسطيني موحد داخل اطار م.ت.ف

أ–د/ إبراهيم أبراش *

مقدمة

يعود الاهتمام بمنظمة التحرير والإجماع على استنهاضها لكونها إطارا استطاع توحيد الشعب الفلسطيني في فترة سابقة ولأنها تحظى بصفة تمثيلية عربية ودولية، كما أن منظمة التحرير ليست حزبا كبقية الأحزاب و ليست حكرا علىطَد أو إرث يُ ـورث بل عنوان لكل الشعب وضرورة وطنية ما دام الاحتلال قائما ،الأمر الذي يتطلب إخراجها من مربع المناكفات والمناورة كما يجري هذه الأيام بعد الدعوة لعقد اجتماع للمجلس الوطني في مايو القادم 2018.

وهكذا وبعد سنوات من تهميش وتغييب منظمة التحرير الفلسطينية اتفقت الفصائل والأحزاب على فتح ملف منظمة التحرير والعمل على إعادة بنائها وتفعيلها، وهذا ما أكدت عليه كل التفاهمات واتفاقات المصالحة

* – أكاديمي ووزير ثقافة أسبق

الفلسطينية – إعلان القاهرة يناير 2005، وثيقة الوفاق الوطني مارس 2006،الورقة المصرية للمصالحة ديسمبر 2011، اتفاق الدوحة 2012، تفاهمات مخيم الشاطئ 2014، وأخيرا اتفاق المصالحة في أكتوبر 2017 .

التحولات الداخلية والعربية والدولية والتحولات الكبيرة التي جرت على نخبة منظمة التحرير والقيادة السياسية وعلى حركة حماس ورهاناتها ،وصدور قرار بدولة فلسطينية بصفة مراقب بالإضافة إلى استمرار الانقسام والفصل ما بين غزة والضفة، كل ذلك يضع تحديا كبيرا أمام استنهاض المنظمة سواء من حيث بنيتها وتشكيلاتها أو من حيث أهدافها ووظيفتها.

بالرغم من كل التحديات التي تواجه المنظمة ففي الإمكان استنهاضها وإعادة تفعيلها والتوافق على برنامج وطني مشترك ولكن بتفكير جديد وأدوات نضالية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والعربية والدولية، وفي هذا السياق يمكن استلهام تجربة منظمة التحرير في مرحلة تجديدها عام 1968.

لأن افتقاد المنظمة للقدرة على التحكم في الأمور وتوجيهها وفي الحفاظ على قوة الدافعية والتمثيل التي كانت عليه لا يعود فقط إلى ظهور أحزاب من خارجها تنازعها تمثيل الشعب الفلسطيني بل أيضا لخلل بنيوي ووظيفي في المنظمة تعزز بعد قيام السلطة 1994 ثم مع الانقسام 2007، فإن الأمر يتطلب استنهاض المنظمة بصيغتها الراهنة قبل بحث وسائل إدماج حركتي حماس والجهاد، وإعادة النظر في التلازم والاشتراط ما بين إعادة بناء وتفعيل المنظمة وإنهاء الانقسام المرتبط بالصراع على السلطة ،كذلك الخروج من اشتراط إعادة بناء وتفعيل المنظمة بإجراء انتخابات مجلس وطني ومجلس تشريعي ورئاسية ،وخصوصا أنه لم يحدث في تاريخ المنظمة أن تم انتخاب أعضاء المجلس الوطني والظروف الفلسطينية والعربية اليوم ليست أفضل حالا من الماضي، أيضا التفكير الجاد إن كان يجب إعطاء

الأولوية لإعادة بناء وتفعيل المنظمة أم العمل على تحويل القرار الأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب إلى ممارسة سيادية على الأرض من خلال الإشتباك المباشر مع الاحتلال.

سنقارب موضوع البحث من خلال المحورين التاليين :

المحور الأول : ضرورة وأهمية التوافق داخل منظمة التحرير في ظل فشل البدائل

المحور الثاني :التوافق على برنامج وطني : ضرورة وطنية وإمكانية متاحة

المحور الأول

ضرورة وأهمية التوافق داخل منظمة التحرير في ظل فشل البدائل

ما وصلت إليه الحالة الوطنية من انهيار داخلي لطرفي المعادلة منظمة التحرير ومشروعها السلمي من جانب وحركتي حماس والجهاد ومشروعهما المقاوِم من جانب آخر، والتهديد الذي تمثله صفقة القرن والإدارة الأمريكية الجديدة من جهة أخرى وأسباب ومتغيرات كثيرة، كل ذلك يحتم صياغة معادلة وطنية جديدة قد يكون عنوانها منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن قبل الحديث عن الأسباب الموجبة لإعادة إحياء وتفعيل منظمة التحرير وإمكانية النجاح في ذلك، علينا التطرق للأسباب التي أدت لتهميش المنظمة، وما إن كانت أسباب تهميشها قد زالت وتراجعت الأطراف التي همشت المنظمة عن موقفها ؟ أم ما زالت الأمور تراوح مكانها؟.

أولا : الأسباب والظروف التي أدت لتهميش مكانة ودور منظمة التحرير

التآمر على منظمة التحرير واكب المنظمة منذ تأسيسها، ذلك أن كل القوى والدول المعارضة لظهور الوطنية الفلسطينية واستقلال القرار الفلسطيني ناصبت المنظمة العِداء كل منها من منطلق ولأسباب مختلفة عن الآخرين، وإن كانت القوى المعادية للمنظمة أو المتحفظة على تأسيسها وسياساتها في البداية غير فلسطينية كإسرائيل والأردن وبعض الدول العربية والجماعات الإسلاموية، ففي مرحلة لاحقة أصبح الخطر المُهدد للمنظمة من داخل البيت الفلسطيني، وأصبحت العوائق أو التحديات أمام انعقاد المجلس الوطني

واستنهاض المنظمة فلسطينية بالأساس، ويمكن حصر هذه التحديات أو العوائق بما يلي:

1- ظهور أحزاب من خارج منظمة التحرير حازت على قبول شعبي وخصوصا حركتي حماس والجهاد الإسلامي. والأمر لا يتعلق بزيادة عددية في الأحزاب بل برؤية سياسية وعقائدية متعارضة مع المنظمة وبرنامجها السياسي، بل إن حركة حماس قدمت نفسها كبديل للمنظمة، ومنذ ظهور الحركة في إطار المجمع الإسلامي وهي تناصب المنظمة العداء وتشكك بصفتها التمثيلية وتعمل كل ما من شأنه أن يقوض سلطتها وسياساتها.

2- بالرغم من أن السلطة الوطنية تم تأسيسها بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير حيث راهنت قيادة المنظمة على عملية تسوية تنقل الفلسطينيين من حالة التحرر الوطني التي عنوانها منظمة التحرير إلى مرحلة الدولة والسلطة كقاعدة منطلق للدولة، إلا أن السلطة انقلبت لاحقا على المنظمة وأصبحت استحقاقات التسوية واتفاقية أوسلو والتزامات السلطة تتطلب تهميش المنظمة ،وحلت مؤسسات السلطة التي يؤَمل أن تتحول لمؤسسات الدولة الفلسطينية محل مؤسسات المنظمة.

3- يبدو أن القيادة الفلسطينية ما زالت مترددة بالعودة لمنظمة التحرير كحركة تحرر وطني، لأن ذلك يعني الخروج من مربع السلطة والتسوية السياسية وقد يربك الاشتغال على الدولة الفلسطينية والقيادة ما زالت لم تحسم أمرها بهذا الشأن، وهكذا نلاحظ كلما تجدد الحديث عن مفاوضات أو الذهاب للأمم المتحدة يتم تجميد الحديث عن الدعوة لعقد المجلس الوطني وكلما تعثرت العملية السلمية يعود الحديث عن منظمة التحرير كما هو الحال هذه الأيام.

4- مع أن المنظمة ما زالت الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني إلا أن دول العالم والمنظمات الدولية تتعامل مع السلطة والدولة الفلسطينية قيد التأسيس أكثر من تعاملها مع المنظمة .

5- المتغيرات العربية والدولية لا تشجع على العودة لمنظمة التحرير باعتبارها حركة تحرر وطني، وخصوصا الدول العربية التي تحتضن ملايين الفلسطينيين .

6- استمرار الانقسام أوجد كيانين منفصلين ونخب سياسية متصارعة لها مصلحة في استمرار الانقسام وبالتالي عدم الخضوع لقيادة ومرجعية واحدة.

ثانيا : الأسباب الموجبة لاستنهاض منظمة التحرير

1- المنظمة حتى الآن هي الممثل الشرعي والوحيد للكل الفلسطيني باعتراف غالبية دول العالم ،وفي حالة إنهائها قبل قيام الدولة يصبح الفلسطينيون بلا عنوان .

2- تدهور أوضاع السلطة وتراجع خيار حل الدولتين وفشل الرهان على السلطة الوطنية بديلا للمنظمة وما يُحاك من مؤامرات على الشعب الفلسطيني لا يترك مجالا لاستمرار حالة التيه السياسي والفراغ المؤسساتي (غياب مرجعية واحدة ومُوحِدة للشعب) حتى تتم المصالحة الفلسطينية وينتهي الانقسام وخصوصا أن معادلة الانقسام ليست فلسطينية فقط .

3- عنصرية إسرائيل ورفضها للسلام أعاد القضية الفلسطينية إلى بداياتها وحسب توصيف منظمة التحرير لها ،كصراع بين إسرائيل من جانب وكل الشعب الفلسطيني في أراضي 48 والضفة والقطاع والشتات من جانب آخر.

4- فشل حركة حماس وكل الجماعات الإسلاموية في تشكيل بديل عن منظمة التحرير ،وخصوصا بعد وصول مراهنات حركة حماس لطريق مسدود .

5- فقدان كل المؤسسات والمرجعيات السياسية المرتبطة بالسلطة لشرعيتها وصفتها الجامعة ،ووجود فراغ مؤسساتي استراتيجي .

6- من المهم أن تستنهض المنظمة نفسها حتى بتركيبتها القديمة لأن مشكلة منظمة التحرير لم تعد مع الفصائل خارجها فقط بل أيضا مع الفصائل والأحزاب المنتمية لها بل وداخل البيت الفتحاوي .

7- فشلت كل المحاولات التي تقف ورائها إسرائيل ودول عربية وأجنبية للقفز عن منظمة التحرير أو تجاهلها أو تشكيل بديل عنها ،وما ظهر من تشكلات بقيت كيانات أو حالات هزيلة .

8- بالرغم من تراجع دور وحضور فصائل منظمة التحرير لاعتبارات سياسية وأيديولوجية ومادية إلا أن هذه الفصائل ما زالت هي الأقدر على تمثيل الحالة الوطنية واستنهاضها وخصوصا مع تراجع أيديولوجيا الإسلاموية السياسية .

9- حالة التيه السياسي والفراغ في الرؤية الاستراتيجية يتطلب دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد ليتحمل مسؤوليته .

10- إن لم تدعو القيادة الفلسطينية لعقد المجلس الوطني واستمرت حالة الانقسام فإن دولا عربية قد تتجاوب مع وتتبنى أي طرف فلسطيني يدعو لعقد المجلس الوطني أو أي مؤتمر فلسطيني عام سواء برغبة القيادة الفلسطينية أو عدم رغبتها ،أو يتم طرح موضوع منظمة التحرير على مجلس الجامعة العربية .

المحور الثاني

التوافق على برنامج وطني : ضرورة وطنية وإمكانية متاحة

الإشكالات المتعلقة بإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير ليست مشكلة فنية فقط، بل تأخذ أبعادا استراتيجية شمولية، حيث يتداخل ملف منظمة التحرير مع ملف الانقسام وأجندة دول الجوار ومع التسوية السياسية، كل ذلك يتطلب مراجعات استراتيجية تؤسس لبرنامج وطني شمولي .

أولا : نحو رؤية استراتيجية لاستنهاض منظمة التحرير

مع كامل التفهم للجهود الرامية لإعادة تفعيل منظمة التحرير إلا أنه يجب استبعاد أي تفكير بأن الأمر يتعلق بالعودة لمنظمة التحرير على حالها قبل قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، أو إنه يمكن العودة لمنظمة التحرير بمجرد قرار يصدر عن منظمة التحرير نفسها مع تجاهل كل المكونات الأخرى في الساحة الفلسطينية، لذا فإن إعادة بناء وتفعيل المنظمة يصبح جزءا من استراتيجية وطنية جديدة .

إن أية محاولة لوضع برنامج وطني استراتيجي أو رؤية شاملة للمرحلة القادمة يجب أن تَؤَسس وتنطلق من تجاوز الوضع الراهن الذي نبحث عن بديل له أو نسعى لتصحيحه، والبرنامج الوطني ليس برنامج الحكومة وليس مصالحة طرفي الانقسام بل هو برنامج الكل الفلسطيني لمواجهة الاحتلال وإنجاز الاستقلال التام .

فإن تُجمِع القوى السياسية وكل فئات الشعب على الحاجة لاستراتيجية وطنية أو برنامج وطني جديد فذلك يتضمن حُكَما الاعتراف بأن ما هو موجود مرفوض أو على الأقل لا يلبي الحد الأدنى من متطلبات استنهاض الحالة الوطنية ومواجهة تحديات المرحلة ،أيضا اعتراف بوجود خلل في تشخيص الانقسام وبالتالي الاتفاقات الموقعة حول المصالحة، وإلا ما سبب

بقاء هذه الاتفاقات حبيسة النصوص ولم يتم تنفيذها بالرغم من مرور سنوات على توقيعها ؟ .

لذا فالبرنامج الوطني الاستراتيجي المنشود يفترض أن يتجاوز ما هو قائم، إن لم يكن بمعنى القطيعة وهو أمر صعب لاعتبارات متعددة، فتجديدّ وجديدّ بما يستوعب بعض القديم من البرنامج/البرامج القائمة، الأمر الذي يتطلب الانتقال من مفهوم مصالحة طرفي الانقسام – فتح وحماس – إلى الوحدة الوطنية. الانتخابات ومواعيدها والمحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ومصالحة حركتي فتح وحماس ليست جوهر المشكل، كما أن تشكيل حكومة توافقية ليس هو الحل، الحل يكمن في إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية في إطار رؤية جديدة وبرنامج جديد .

إن استمرت مكونات النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين فتح وحماس على الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية ...فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أوسلو أو لإدارة الانقسام حتى وإن صرحت القوى السياسية غير ذلك.

دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة كرفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس واستحقاقات الدولة فإن البرنامج الوطني الاستراتيجي المطلوب يتطلب التعامل مع القضية كقضية شعب قوامه اثنا عشر مليون فلسطيني في الداخل وفي الشتات .

ومن جهة أخرى فإن علاقة ما تربط ما بين المصالحة الوطنية ومنظمة التحرير ولكن ليس المصالحة بمفهومها وموضوعاتها التي انحدرت إليها بحيث أصبحت مشكلة رواتب وموظفين، بل المصالحة بمفهوم الوحدة الوطنية في إطار منظمة تحرير متجددة تضم الكل الفلسطيني .

ثانيا : المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية

استحضار بدايات تأسيس منظمة التحرير ضروري لأنه سيخفف من حالة اليأس والإحباط التي تنتاب البعض تجاه إمكانية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني سواء أخذ تسمية منظمة التحرير أو غيرها من التسميات، فالظروف التي عاصرت تأسيس المنظمة وما صاحب ذلك من جدل وما دهم المنطقة من أحداث تتشابه نسبيا مع الظروف التي نعيشها اليوم ،فالمنظمة ظهرت عام 1964 وسط خلافات عربية – عربية وصراعات حزبية وعقائدية – قومية وشيوعية ووطنية – وكانت كثير من الأحزاب الفلسطينية خارج المنظمة ،أيضا كانت غزة والضفة تحت الاحتلال كما هو الحال اليوم ،ومع ذلك فإن الإرادة بإحياء الوطنية الفلسطينية استطاعت التغلب على كل العقبات وتمكن الوطنيون الفلسطينيون من إخراج الشعب الفلسطيني من حالة التيه والوصاية المفروضة عليه، وتم إعادة بناء المنظمة وتصحيح مسارها في ولادتها الثانية عام 1968 لتستوعب كل القوى الفلسطينية وتتحرر من وصاية الأنظمة والإيديولوجيات العربية الرسمية .

القوى الفلسطينية الجديدة – حماس والجهاد – فرضت حضورها في المشهد السياسي نتيجة ممارستها العمل الجهادي – كما جرى مع حركة فتح والفصائل الفدائية منتصف الستينيات – وهو الأمر الذي يبرر مطالبتها بالمشاركة في القرار الوطني والمشاركة في تمثيل الشعب الفلسطيني ،وهذا من حقهما إن التزمتا بالوطنية الفلسطينية مرجعية وهوية وانتماء. لذا نتمنى أن يتم الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير دون انتظار أو الخضوع للمتغيرات العربية من حولنا ،ودون ربط ذلك بإجراء انتخابات متزامنة للمجلس الوطني وللمجلس التشريعي وللرئاسة ،فلإنهاء الفصل بين غزة والضفة وإعادة توحيدهما في إطار سلطة وحكومة واحدة استحقاقات

وشروط ليس الفلسطينيون وحدهم اللاعب الوحيد فيها، بينما يمكنهم الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل المنظمة بتحرر من الشروط والضغوط الخارجية .

إعادة بناء منظمة التحرير يعني التعامل مع شعب قوامه حوالي 12 مليون في الداخل وفي الشتات، يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة، الأمر الذي يتطلب أن تضع المنظمة الجديدة على سلم اهتماماتها رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.

لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم أجمع. منظمة التحرير الجديدة يجب أن تعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملحقة بهذا البعد أو ذلك.

استلهاما من تجربة الولادة الثانية لمنظمة التحرير 1968 / 1969، وانطلاقا من التفاهمات والاتفاقات التي تمت بين حركتي فتح وحماس ووافقت عليها غالبية الأحزاب والقوى السياسية، ومع افتراض جدية الرغبة عند حماس والجهاد في دخول منظمة التحرير، نقدم المقترحات التالية حول آلية إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية في منظمة التحرير-:

1- التراضي والتوافق بديل عن الانتخابات

بالرغم من أن الانتخابات عنوان رئيس للديمقراطية وهي المقياس الأول على شرعية من يتولى السلطة والحكم في الأنظمة الديمقراطية المستقرة، إلا أن آلية الانتخابات ليست مدخلا وحيدا لحل الإشكاليات السياسية لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساما حادا أيديولوجيا وجغرافيا،

وقد رأينا كيف أن نتائج انتخابات يناير 2006 بدلا من أن تحل استعصاءات النظام السياسي زادت الأمور سوءا وأدت إلى حرب أهلية ثم الانقسام الذي نعيشه اليوم، لذا نرى أن التوافق والتراضي مدخل يجب التفكير به وأخذه بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توفر الظروف المناسبة للانتخابات .

2- مجلس تأسيسي للإشراف على عملية إدماج حماس والجهاد الإسلامي في حالة تعثر إجراء الانتخابات كما نصت على ذلك اتفاقيات المصالحة ،يمكن إبداع طرق أخرى لتجديد المجلس الوطني، وأول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء واستنهاض منظمة التحرير هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة، فإذا كانت الأحزاب والسلطتان والحكومتان مأزومين بل تُحملها الجماهير مسؤولية الأزمة فكيف يمكن الاطمئنان إليها لتقوم بعملية إعادة البناء ؟ .

الآلية التي نراها للقيام بمهمة إعادة البناء هي توسيع الإطار المؤقت المكلف ببحث تطوير منظمة التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة من خلال إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية وشخصيات وطنية أكاديمية ومهنية من الداخل والخارج ليصل العدد حوالي المائة عضوا، وتكون عملية التوسيع بالتوافق كما جرى مع الأعضاء الأوائل للإطار المؤقت ،على أن لا تزيد نسبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن نصف أعضاء الإطار القيادي الجديد.

يصبح الإطار الجديد الموسع بمثابة (مجلس تأسيسي) تُشكل من داخلة لجنة تسمى (لجنة الميثاق) – ويمكن الاستعانة إن دعت الضرورة بشخصيات قانونية فلسطينية وعربية وإسلامية – تقوم بوضع مسودة الميثاق الوطني الجديد – ويمكن الاستفادة في ذلك من وثيقة الوفاق الوطني ومجمل تفاهمات المصالحة – ،ويتم عرض مشروع الميثاق الجديد على المجلس

التأسيسي لأخذ المصادقة عليه ويجب أن تكون المصادقة أو التصويت بثلثي أعضاء المجلس التأسيسي، بعدها يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من داخل المجلس التأسيسي.

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك اتفاقات المصالحة يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد. و يمكن لهذا المجلس أن يقترح مسمى بديلا لمنظمة التحرير إن لزم الأمر ويتم مراسلة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية لاعتماد المسمى الجديد، أيضا إعادة صياغة وتحديد علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية وبالدولة التي اعتمدت كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولمزيد من الضمانات نقترح مشاركة، بالحضور الرمزي فقط، لممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة في كل خطوات عملية إعادة البناء باعتبار المنظمة عضو في هذه المنظمات.

3- تحديات الإدماج المتعلقة بالجوانب الأمنية

في حالة إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير ستبرز تحديات لها علاقة بالميليشيات والأجهزة الأمنية للفصائل .حركة حماس تملك أجهزة أمنية في قطاع غزة وكذلك ميليشيات وقوات مسلحة كبيرة العدد ،وكذلك الأمر بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي في القطاع حيث تتوفر على آلاف المقاتلين وقطع السلاح ،وكلا الحركتين لهما عقيدة عسكرية معلنة معادية لإسرائيل، بينما حركة فتح تشرف على الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وملتزمة باتفاقات أمنية مع إسرائيل بل يوجد تنسيق أمني مع إسرائيل بمقتضى اتفاقية أوسلو.

هذا الوضع لم يكن موجودا في عملية التحول التي شهدتها المنظمة عام 1968 ،حيث لم تكن هناك سلطة سياسية داخل الأراضي المحتلة ولا

تنسيق أمني ولا أجهزة وجيوش تمارس عملها بشكل علني. ومع ذلك كان لكل فصيل قواته الخاصة وعلاقاته الخارجية الخاصة، في تلك المرحلة تم حل إشكال تعدد الميليشيات والجماعات المسلحة من خلال تشكيل (مجلس الكفاح المسلح الفلسطيني) الذي تنضوي داخله كل القوات العسكرية ويخضع المجلس لقيادة مشتركة تمثل كل الجماعات المسلحة. ونرى انه يمكن راهنا وفي إطار منظمة التحرير الجديدة إعادة تشكيل مجلس الكفاح المسلح – أو أي مسمى آخر – وتشكيل قيادة مشتركة تشرف على جميع الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة التابعة لفصائل منظمة التحرير، حتى في حالة الانقسام الراهنة يمكنها وضع آلية لتحديد مهام الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة والتنسيق بينها إلى حين إنهاء الانقسام.

خاتمة

بعد فشل المراهنة على تسوية سياسية تحقق الانتقال من مرحلة الثورة والتحرر الوطني إلى مرحلة الدولة ،ومع وصول خيار المقاومة المسلحة والعمل الجهادي إلى طريق مسدود بعد توقيع حماس والجهاد لهدنة مع إسرائيل ،وتراجع مكانة حركة حماس داخليا وإقليميا ودوليا ،ومع النتائج الكارثية للانقسام ، ولأن القضية الفلسطينية أكبر من الأحزاب الفلسطينية ولا تخضع لموازين قوى راهنة، ولأن كل فلسطين ما زالت تحت الاحتلال ولأن العالم بات أكثر تفهما لعدالة القضية الفلسطينية ... لكل ذلك فإن الأمر يتطلب العودة لمرحلة التحرر الوطني و لمراجعة استراتيجية لكل المراهنات على بديل عن منظمة التحرير.

إن لم يتم تدارك الأمر بالمصالحة الاستراتيجية على قاعدة إعادة بناء وتفعيل المنظمة لينضوي فيها كل الأحزاب والحركات السياسية وهذا أمر ممكن فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك والقضية الوطنية برمتها نحو مزيد من التيه والضياع. حركة فتح لن تبقى موحدة وستفقد كينونتها كحركة تحرر وطني، وحركة حماس ستشهد مزيدا من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالهدنة مع إسرائيل وستشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف. بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل، وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين، إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية

لأن إسرائيل لن تُمكِن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وحتى تُبعد الأنظار عما يجري في الضفة وحتى تلهي الفلسطينيين

فستخلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع ،كما سبق وهيأت المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو 2007.

التخوفات الأكثر مأساوية هي فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريبا حربا أهلية في قطاع غزة حول من سيحكم القطاع. حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة : حركة فتح أم حركة حماس وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة.

سكوت إسرائيل عن حكم حماس في غزة ليس نهائيا أو موقفا استراتيجيا بل لهدف تكتيكي، وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام وأن الدور الوظيفي لسلطة حماس في غزة قد انتهى فستعمل على نقل المعركة لقطاع غزة وقد يكون ذلك بتشجيع من دول عربية في إطار صفقة القرن، وهناك غير حركة حماس من تراودهم شهوة حكم غزة ، ولتجنب هذا الوضع الكارثي من المفروض وطنيا إنجاز وحدة وطنية، ومنظمة التحرير هي الإطار الأقدر على ذلك لصفتها التمثيلية وتجربتها التاريخية ووجود مؤسسات قائمة يمكن تفعيلها والبناء عليها ، ويبقى السؤال : هل إن حركة حماس مستعدة لتكون جزءا من الحالة الوطنية أم ما زالت مشدودة للإخوان المسلمين وللمشروع الإسلامي المتعارض مع الوطنية ؟.وهل إن القيادة السياسية للمنظمة مستعدة للعودة لمنظمة التحرير كعنوان لحركة التحرر الوطني الفلسطيني أم ما زالت تراهن على التسوية السياسية والشرعية الدولية كخيار وحيد للوصول للدولة ؟ نعتقد أن مخاضا كبيرا يشهده الطرفان وضغوطا شعبية على الطرفين قد تدفعهما للالتقاء وسط الطريق في إطار منظمة تحرير جديدة.

النتائج السياسية المترتبة في حالة التراجع عن مشروع أسلو وحل السلطة الوطنية الفلسطينية.

د.عبد المجيد سويلم*

لست من أنصار إطلاق صفة الأزمة على المأزق الذي نمر به في هذه المرحلة، ذلك لأن مفهوم الأزمة بالمعنى النظري المتعارف عليه ينطوي على البعد الفكري (بما في ذلك الفكر السياسي)، وكل مأزق مهما كان صعبا لا يمكن له أن يصل إلى مفهوم الأزمة إذا كان هذا الأمر ناجم عن صعوبات وتعقيدات المرحلة السياسية بحد ذاتها، ولا يتحول المأزق إلى أزمة إلا إذا أصبح الفكر من زاوية الايديولوجيا عقيما، وإلا إذا أزيح موضوعيا من ساحة الفعل والتأثير، أو إلا إذا كان المفهوم شاملا وعميقا وتضمن إنسدادا تاما وكاملا في حقل السياسة والتنظيم والفكر الأيدولوجي الذي يوجه العمليات الاجتماعية في المرحلة التاريخية المعينة.

نحن في مأزق وطني من نوع مختلف اختلافا كبيرا عن مفهوم الأزمة المشار إليه، لكن هذا المأزق حتى وأن لم يكن يجسد حالة أزمة وطنية شاملة

---

* أكاديمي وباحث

فهو مأزق خطير على كل حال وربما يكون المأزق الأخطر الذي يواجهه الشعب الفلسطيني منذ عدة عقود، ويكاد يكون المأزق الأكبر منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ومن زاوية المنهج فأن تحديد مخارج وطنية من هذا المأزق يقتضي أول ما يقتضي الاتفاق على سماته الأساسية ومركباته الحقيقية وليس المتخيلة ومدى ديمومة وثبات واستقرار العناصر والعوامل المؤثرة فيه وعليه.

باختصار وتكثيف فأن لهذا المأزق ثلاث سمات أساسية، وهناك عدة عوامل وعناصر مؤثرة في هذه السمات:

السمة الأولى: التحولات العميقة في المجتمع الإسرائيلي، يعتبر اليمين الحاكم والمؤتلف في إسرائيل اليوم حصيلة تراكمية لكمية تطورات نوعية بصورة جديدة إذ يمكن القول أن المجتمع الإسرائيلي قد فقد كل مناعة فعالة ضد صعود هذا اليمين، أن لم نقل أن كل ما كان يسمى بالمعارضة الإسرائيلية (معارضة سياسية فاعلة) قد تم إزاحتها فعليا من ساحة الفعل والتأثير، ولم تعد هذه المعارضة قائمة اليوم إلا على هيئة اعتراضات جزئية أو هامشية، هذا إن لم نقل أن المعارضة قد تحولت في حقل المنافسة السياسية مع هذا اليمين الصاعد من دائرة التنافس البرنامجي إلى دائرة الاعتراضات هنا وهناك ولكن على نفس وقاعدة وبرنامج اليمين نفسه، واليمين الجديد وليس التقليدي الذي عرفناه .

هذا فيما يتعلق بالتراكم والحوصلة السياسية، أما إذا دققنا في طبيعة اليمين نفسه فالواقع يقول أن اليمين الذي عرفناه على مدى أربعة أو خمسة عقود ماضية قد تغير جذريا، اليمين اليوم هو يمين قومي ديني متطرف وعنصري مندمج كليا وبصورة عضوية مع الاستيطان والتهويد.

هذا اليمين لا يعترف بأية حقوق وطنية للشعب الفلسطيني وهو لا يرى للفلسطينيين سوى احتياجات معيشية، ولا يقبل لهم سوى هوامش إدارية لادارة هذه الاحتياجات وهو يتحدث عن حق إسرائيل في كامل ارض إسرائيل وهو يجهز نفسه للضم والمصادرة والتهويد والى الترانسفير إذا لزم الأمر وتوفرت الفرص.

باختصار ليس لدى الفلسطينيين من يشاركهم حلا سياسيا قائما على الحد الأدنى من القانون الدولي، أو العدل والإنصاف وباختصار أيضا، فإن إسرائيل لا تبحث عن حل سياسي، وإنما تمعن في منع أي حل سياسي حتى تكمل دائرة التصفية النهائية للحقوق الفلسطينية .

السمة الثانية: تحالف أمريكي إسرائيلي جديد، مع صعود اليمين الأمريكي الجديد ممثلا في إدارة ترامب الى سدة الحكم في البيت الأبيض تحولت العلاقة الخاصة العضوية والفريدة من نوعها في كامل تاريخ العلاقات الدولية، تحولت هذه العلاقة التحالفية الى طور جديد وغير مسبوق ومختلف اختلافا جذريا عما كان عليه الأمر في اي مرحلة من المراحل.

معروف أن ما يميز هذا التحالف الفريد هو الموقع الذي تحتله إسرائيل من دور خاص في تجسيد مصالح الرأس مال الأمريكي في منطقة وإقليم له من الابعاد الاستراتيجية (الجيو سياسية) والاقتصادية ما يجعل الدور الإسرائيلي والوظيفة الإسرائيلية حيوية إلى أبعد الحدود.

لكن بالاضافة إلى هذه الميزة الخاصة ،فإن إسرائيل بالمقابل لها من المكانة داخل الولايات المتحدة ما يجعلها جزءا هاما وفاعلا في المعادلة الداخلية الإسرائيلية.

إذن نحن أمام معادلة فريدة في تاريخ العلاقات الدولية، إسرائيل تقوم بوظيفة استثنائية في منطقة استثنائية تمثل حالة مصالح مكثفة وحيوية وفي

نفس الوقت الموظف (وهو الغرب والولايات المتحدة تحديدا) لا يمكنه إلا أن يأخذ بكامل الاعتبار المكانة التي تحتلها إسرائيل في المعادلة الأمريكية وهو الأمر الذي يجعل من المصالح الإسرائيلية أو الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة الشيء الجديد هو أن اليمين الأمريكي الصاعد في الولايات المتحدة قد وجد ضالته الايديولجة في التحالف اليمين القومي الديني المتطرف في إسرائيل، فقد باتت المكانة الإسرائيلية في الولايات المتحدة إحدى أكبر واهم ضمانات بقاء اليمين الأمريكي في السلطة وباتت الملاذ الأخير والحصن المنيع الذي يمكن لإدارة ترامب أن تعتمد عليها فيما إذا تعرضت هذه الادارة لأية ازمات وهزات قد تؤدي إلى عدم استكمال هذه الادارة لولايتها الدستورية، إضافة إلى ما يمكن أن تراهن عليه هذه الإدارة للبقاء في هذه الولاية والتحضير للولاية القادمة .

لقد تحولت إسرائيل اليمينية اليوم ليس إلى مجرد قوة تأثير في المعادلة الأمريكية وإنما أصبحت احتياج أمريكي يميني للبقاء والاستمرار لجهة التحديات الداخلية والمراهنة على الدور المستقبلي أيضا، فإذا أضيف إلى كل ذلك ما يمثله اليمين الأمريكي من أيديولوجيا للتطرف والاستعلاء والبلطجة السياسية والاقتصادية التي يمارسها في مختلف الجبهات وفي مختلف الاتجاهات والحقول يصبح هذا التحالف الجديد بين إسرائيل والولايات المتحدة أمراً مفهوما لجهة ما يمثله من خطر على القضية الوطنية من خلال انخراط الإدارة الأمريكية المباشرة في محاولات تصفيتها.

هذه السمة الجديدة تمثل السمة الثانية في قراءة المأزق الوطني الجديد.

أما السمة الثالثة : تتمثل في حالة الدمار والتهشيم الذي تعرض لها الإقليم العربي وحالة الهوان والهشاشة التامة التي باتت تسيطر على كامل المشهد الإقليمي.

وسواءً اتفقنا أو اختلفنا على تقييم نتائج الربيع العربي، فإن النتيجة المؤكدة هو أن هذا الربيع قد تم اختطافه من قبل جماعات الإسلام السياسي وكان من نتيجة ذلك مباشرة التضحية بالدولة الوطنية في عدة بلدان، وتهشيم البنى الاجتماعية وإغراقها في دهاليز الطائفية والمذهبية والعرقية، بحيث تغيرت الأولويات بالكامل، وتنحت القضية الفلسطينية جانبا، وأصبحت التحالفات الأمريكية العربية الجديدة تقتضي انخراط إسرائيل الضمني في اطار هذا التحالف بعد أن تغيرت الأولويات.

صحيح أن العرب ما زالوا يتحدثون عن رفضهم للتطبيع الكامل قبل حل القضية الفلسطينية لكن الصحيح أيضا أن هذا الرفض لا يساوي من حيث القيمة العملية ما يساويه الارتهان العربي للتحالف مع الولايات المتحدة من قيمة موازية بما يعني أن الأمور ستسير موضوعيا نحو التطبيع المندرج من جهة ونحو قبول حلول سياسية ستكون حتما على حساب الأهداف والحقوق الوطنية الفلسطينية .

يجدر بنا على هذا الصعيد أن نعرف هذا الاتجاه وهذا المسار لم يبدأ من مرحلة الربيع العربي وإنما قبله بعدة سنوات، لكن الربيع العربي كان المناسبة التاريخية الجديدة لتسارع تطور هذا الاتجاه أما صعود الإسلام السياسي وخصوصا الجناح التكفيري منه والذي يمارس الإرهاب كمنهج شامل فقد وفر لإسرائيل فرصة لم تكن تحلم بها.

وخلاصة الأمر هنا هو أن مطلب إسرائيل بيهودية الدولة يصبح مشروعا اذا قامت الدولة في المحيط العربي على أسس عرقية أو دينية أو طائفية أو مذهبية.

وعلى الرغم من تراجع دور الإسلام السياسي في ضوء التجربة الفاشلة والمدمرة له فأن هذا الدور ما زال موضع رهان غربي في استمرار حالة الدمار العربية.

أدت موجات تحول الإسلام السياسي إلى دائرة الإرهاب إلى استقطابات طائفية ومذهبية بحيث أعطت للنظام العربي الرسمي الانتقال إلى أولويات جديدة، أصبحت إسرائيل بموجبها خطرا دائما ولكن ليس داهماً في حين أحتلت ايران في هذه الأولويات في درء الخطر الداهم، وهو أمر يضع القضية الفلسطينية أمام مأزق غير مسبوق.

إذا اعتبرنا أن هذه السمات لها طابع موضوعي، وهي كذلك لان كل مسألة موضوعية بالنسبة للحالة الفلسطينية هي التي تسير وتتطور وفق عوامل لا يملك الفلسطينيون القدرة الفعلية على تغيير مسار هذا التطور فان هناك سمات أخرى من طبيعة ذاتية فلسطينية:

الأولى: الفشل في إنهاء الانقسام ليس باعتباره (الانقسام) خطرا غلى قوة وتماسك الموقف الوطني وإنما باعتبار انه بات مرشحا للتحول إلى حالة جديدة ونوعية تتمثل في تشكل برنامج انفصالي يتقاطع مع المشروع الأمريكي الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية عبر قيام كيان في قطاع غزة يمكن أن ينهي أو سيحاول إنهاء المشروع الوطني الذي تمثله المنظمة تمثيلا وبرنامجا.

بات واضحا الآن أن الخطر الأكبر على هذا الصعيد هو التهديد بإنهاء وحدانية التمثيل وإنهاء الولاية السياسية عن كامل الإقليم الفلسطيني المعترف به دوليا والعمل و الذهاب باتجاه قيام سلطة سياسية في القطاع المحاصر تحت دائرة الابتزاز وسلطة بلدياتية على التجمعات السكانية الكثيفة بالضفة بعد العزل والتهويد الكامل للقدس الشرقية.

وبات واضحا أن حركة حماس ليست بوارد التخلي عن حكمها للقطاع مما يعني في نهاية المطاف بحجة وذريعة الحصار التلاقي مع مشروع إنهاء تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة تحت الاحتلال حيث أن دولة تحت الاحتلال ستكون من هذه الزاوية موضع تساؤل وتشكيك على الرغم من بقاء إعلانها من الناحية القانونية أي أننا في حالة إعلان دولة تحت الاحتلال سندخل في سعي حثيث من إسرائيل والولايات المتحدة في جدل عقيم بين الاعتبار العملي الواقعي وبين الاعتبار القانوني النظري. لهذا كله فان مستقبل السلطة الفلسطينية أمام خيارات عدة وسناريوهات عدة أهمها :

- بقاء الحال على ما هو عليه من استمرار لحالة الانقسام وتجديد شرعية المنظمة والسلطة بعد الدورة القادمة للمجلس وبقاء الصراع على التمثيل والولاية السياسية قائما بدون تغييرات جوهرية إلى أن يتم الانتقال إلى مرحلة أخرى.

هذا السيناريو هو الأسوأ لأن التآكل سيكون هو السمة الأهم وهو ما تعمل عليه إسرائيل والولايات المتحدة اذا لم تتمكنا من ترسيم (انفصال القطاع) وإغراء حركة حماس بدور قادم وهذه هي السمة الثانية .

- ان يتم عقد مجلس وطني بديل أو موازي وترسيم بقاء الانقسام إلى أن يتم عقد مجلس وطني توحيدي جديد وبذلك ندخل في مرحلة التطبيق الفعلي لدولة غزة وسلطة البلديات في الضفة وهذا السيناريو ليس الأسوأ فقط وإنما هو الكارثة الوطنية والنكبة الجديدة وهذا اخطر ما في السمة الثانية.

هذا السيناريو بالذات مدرج على جدول أعمال إسرائيل والتحضيرات له بالضفة قائمة على قدم وساق وتتصرف الإدارة المدنية الإسرائيلية وكأنه السيناريو القادم سريعا .

- السيناريو الوطني الوحيد هو أن تدعى حركة حماس للمشاركة في الدورة القادمة للمجلس وأن تحضر بصفة مراقب وان تشارك في أعمال

المجلس أملاً في عقد الدورة القادمة على أساس تمثيلي وتوحيدي قبل قيام أي كيانات رديفة أو موازية .

في هذه الحالة فقط يمكن الحديث أن بقاء السلطة وصمودها وقطع الطريق على محاولات حصرها في مشروع بلدياتي على أن يعاد بالكامل التفكير بدورها ارتباطا بتصحيح العلاقة بينها وبين المنظمة الموحدة والفاعلة.

المخرج الممكن في المدى المرئي هو :

بقاء السلطة قوية وموحدة وكاملة الصلاحيات للممارسة دور الصمود الوطني في كل اتجاهات العمل الوطني على صعيد البناء والتنمية والتركيز على شبكات حماية واسعة على الصعيد الاجتماعي واستحداث سياسات ملموسة لتجسيد هذا الصمود عبر إعادة توجيه الموارد الوطنية بهذا الاتجاه .

الوحدة والصمود هي كلمة السر الوحيدة لإحباط الخطة الأمريكية الإسرائيلية ولمنع الانهيار العربي ولخوض معركة دبلوماسية وسياسية واسعة في مؤسسات القانون الدولي وفي المجتمع الأمريكي تحديدا حيث باتت الساحة الأمريكية أمام تحولات استراتيجية لمصلحة القضية الفلسطينية .

الخيار الأخير هو الملاذ الأخير أما دونه فإن السيناريوهات كلها تتراوح بين المآسي والكوارث والنكبات.

المخرج من المأزق الوطني بقدر ما يتعلق الأمر بالشروط الداخلية الذاتية.

أما المخرج من المأزق بما تمثله الحالة الإسرائيلية والتحالف الأمريكي الإسرائيلي الجديد وحالة الدمار العربي والانهيار المستمر ممكن على المدى المتوسط فقط .

في المدى المرئي المباشر الصمود الوطني والوحدة هي المرحلة الإجبارية لتحول هذه الإمكانية لواقع جديد .

التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الرؤية السياسية الفلسطينية

د. مازن صلاح العجلة*

ملخص تنفيذي:

– تهدف هذه الورقة إلى دراسة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطورات الأوضاع السياسية المرتبطة بالمواقف وردود الافعال للأطراف الرئيسية، وخاصة الإجراءات الإسرائيلية والأمريكية. ولا يخفى أن المحور الرئيسي لهذا الموضوع يخضع لمنهجية الاقتصاد السياسي، باعتبارها الانسب لموضوع تحركه وتحدده السياسة بكل أبعادها.

– من أجل تحقيق هذا الهدف، استعرضت الورقة أهم الملامح للسياق السياسي الذي تشكلت فيه التطورات الاقتصادية خلال السنوات الخمس الماضية. وتبين أن هذا السياق السياسي افرز مجموعة من الاجراءات المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تزايد حدة المشكلات الاقتصادية وتحدياتها. حيث ترتب على المواقف السياسية الفلسطينية الرافضة لنهج

* باحث اقتصادي

المفاوضات التي لا تضع سقفاً زمنياً لإنهاء الاحتلال، وردة الفعل الفلسطينية الحادة على القرارات الامريكية الخاصة بالقدس، مجموعة من الإجراءات التي مست الأوضاع الاقتصادية وعززت من ضعفها وتراجعها.

– تمثلت الاجراءات الاسرائيلية بتجميد إيرادات المقاصة ثلاث مرات خلال الفترة(2011–2017). ناهيك عن الاستمرار في مصادرة الاراضي وتوسعة المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين، وتزايد معوقات استفادة الفلسطينيين من المنطقة ج، وخصم مستحقات الكهرباء والمياه والعلاج من ايرادات المقاصة بدون اتفاق، والمصادقة على قانون خصم رواتب الاسرى والمحررين، اضافة إلى الاستمرار في حصار غزة وإبقائه خارج إطار الفضاء الفلسطيني. بينما قامت امريكا بإصدار قرارا تخفض أو تمنع مساعداتها للفلسطينيين سواء للحكومة مباشرة او للأونروا أو لدعم المشاريع عن طريق الوكالة الامريكية للتنمية (USAID). في ذات الوقت الذي تراجع فيه حجم المساعدات الخارجية بحوالي النصف.

– ناقشت الورقة مجموعة من التحديات الاقتصادية على رأسها تحدي التبعية الذي يقود مجمل هذه التحديات، و تأتي خطورتها من تَجذرها وعمقها في البنية الاقتصادية الفلسطينية بعد عقود طويلة من الاحتلال وسياساته، التي استمرت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية من خلال اتفاق باريس الاقتصادي. لقد ترتب على ذلك، أن أصبحت هذه العلاقة (علاقة التبعية/السيطرة) نظاماً له مكوناته، وأدواته وآلياته. استعرضت الورقة أهم التحديات الاقتصادية بدءاً بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، التي تراجعت من 8.8% في المتوسط خلال الفترة (2008–2011) الى 3.2% في المتوسط خلال الفترة (2012– 2017). وتزايد هشاشة الوضع المالي نتيجة تراجع المساعدات الخارجية وتزايد حجم الدين المحلي والمتأخرات المستحقة

علـى وزارة الماليـة. فقـد تزايـد الـدين المحلـي مـن 1385 مليـون دولار عـام 2012 إلـى 1500 مليـون عـام 2107.. وتراجعـت كـذلك مسـاهمة القطاعـات الإنتاجيـة فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن حـوالي 20% عـام 2012 إلـى 15.8% عـام 2017.، إضـافة إلـى تشـوهات النظـام المـالي (اسـتمرار عجـز الموازنـة والعجـز عـن تغطيتـه ذاتيـا)، والنظـام التجـاري (تزايـد عجـز الميـزان التجـاري السـلعي وتركـزه مـع السـوق الإسـرائيلي)، وسـوق العمـل (ارتفعـت معـدلات البطالـة مـن 23% عـام 2012 إلـى 27.4% عـام 2017)، وسـيادة الصـفة الريعيـة للاقتصـاد الفلسـطيني سـواء علـى صـعيد النزعـة الاسـتهلاكية المتزايدة، أو على صعيد الاعتماد على المساعدات.

– استعرضـت الورقـة كـذلك، التحـديات الاجتماعيـة مـن خـلال عـدة مؤشـرات أهمهـا، تراجـع نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الـذي سـجل خـلال فتـرة الدراسـة نمـواً سـلبيا خـلال عـامي 2013، 2014، مـع معـدلات نمـو متواضـعة جـداً للسـنوات الأخـرى. وزيـادة معـدلات البطالـة، كمـا أوضـحنا مسـبقاً. وبلـغ مسـتوى الفقـر 26%، وتبـين أن أكثـر مـن ربـع الأسـر تعـاني مـن انعـدام الأمـن الغـذائي وعـدم المسـاواة وارتفـاع معـدل الاعالـة الاقتصـادي. وكـذلك ضـعف الخدمات الاساسية والبنى التحتية وتآكل الطبقة الوسطى دوراً وحجماً.

– تمثـل هـذه التحـديات معوقـات جـادة فـي وجـه أيـة جهـود سياسـية للسـلطة الفلسـطينية، ومـن المهـم ان تملـك السـلطة رؤيـة جديـدة لتحويـل الاقتصـاد مـن الحالـة الريعيـة الـى الاقتصـاد الحقيقـي الـذي يعتمـد علـى الـذات والقطاعـات الانتاجيـة مـن خـلال دعـم المنـتج الـوطني وتخفـيض الـواردات التـي تطغـى عليهـا النزعة الاستهلاكية.

1. مقدمة:

من نافلة القول أن العوامل السياسية، وخاصة ذات العلاقة بالإجراءات والمواقف الإسرائيلية، تعتبر مؤثراً مركزياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في فلسطين. لذلك غالباً ما تتراجع معدلات النمو وتتزايد المؤشرات السلبية للاقتصاد الكلي، عندما تتباعد الرؤى الفلسطينية عن نظيرتها الإسرائيلية، وهي غالباً كذلك. من هنا فإن التطورات السياسية في فلسطين، تعكس، خلال السنوات القليلة الماضية تراجعًا تدريجيًا في الاقتصاد وتزايداً في عدم اليقين السياسي الناجم دوما، عن تعثر المفاوضات والإجراءات الاسرائيلية الانتقامية المصاحبة لهذه الحالة.

حيث تمتلك اسرائيل ومعها الدول المانحة ومؤسساتها الدولية قدرة نافذة على التأثير المباشر على الاقتصاد الفلسطيني سواء على الصعيد الهيكلي أو على صعيد تخصيص وتوجيه المساعدات، وصياغة الرؤى والتوجهات الاقتصادية والتنموية. لقد نما الاقتصاد الفلسطيني وتطور في هذا السياق، مستنداً إلى نموذج تنموي ضعيف يعتمد على تحفيز الطلب من خلال زيادة الاستهلاك الممول من المساعدات، التي كانت الداعم الاول لزيادة معدلات النمو. من ها أصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ريعياً لأنه يخلق معدلات نموه ويشكل أنشطته بعيداً عن القطاعات الانتاجية.

لقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني تأثراً عميقاً نتيجة مجمل التحركات الفلسطينية للرد على رفض اسرائيل الدائم لتنفيذ الحق الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى القرار الامريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها اليها. وقد ترتب على المواقف الفلسطينية مجموعة من الاجراءات الاسرائيلية والأمريكية والدولية، أسفرت

عن اجراءات اقتصادية عقابية، أدت الى تزايد حدة التراجع في النشاط الاقتصادي وتعميق التشوهات الهيكلية الاقتصادية.

تهدف هذه الورقة الى دراسة هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطورات الاوضاع السياسية المرتبطة بالمواقف وردود الافعال للأطراف الرئيسية، وخاصة الاجراءات الاسرائيلية والأمريكية. ولا يخفى أن المحور الرئيسي لهذا الموضوع يخضع لمنهجية الاقتصاد السياسي، باعتبارها الأنسب لموضوع تحركه وتحدده السياسة بكل أبعادها.

2. السياق السياسي:

بعد فشل كافة جولات المفاوضات وتزايد التعنت الإسرائيلي، وتسارع وتيرة الاستيطان، وبناء حالة أمر واقع تحول دون قيام الدولة الفلسطينية على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف. بلورت السلطة رؤية جديدة قوامها التوجه للأمم المتحدة، وحصلت في نوفمبر 2012 على اعتراف بدولة غير عضو لها صفة المراقب. وبعد قرارات الرئيس الامريكي الاخيرة الخاصة بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل ونقل السفارة الامريكية اليها، وفي سياق الرد الفلسطيني على هذه التطورات النوعية في الموقف الامريكي من الصراع، واصلت السلطة انضمامها الى المنظمات الدولية، وأكدت على أن أمريكيا لم تعدوسيطاً نزيهاً، ولا بد من عقد مؤتمر دولي للنظر في القضية الفلسطينية. لقد انعكست هذه الرؤية على جداول أعمال وقرارات العديد من المؤسسات الرسمية والفصائلية مثل خطابات ولقاءات الرئيس، وبيان المجلس المركزي الفلسطيني المنعقد في آذار 2015، وبيان مؤتمر حركة فتح السابع في ديسمبر 2016، وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني في يناير 2018، وبيان اللجنة التنفيذية في فبراير 2018، ومواقف مختلف الفصائل الفلسطينية التي رفضت القرارات الامريكية ودعمت التوجهات السياسية الجديدة للسلطة وخاصة ما يتعلق بتدويل القضية.

لقد تضمنت هذه الرؤية الجديدة توجهات اقتصادية تناسبها، وعبرت اللجنة التنفيذية عن ذلك في الفقرة الثانية عشرة من بيانها، مؤكدةً على قرار المجلس المركزي بأن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة نتيجة لتتكر الحكومة الإسرائيلية لمجمل ما ترتب عليها من التزامات وفقاً للاتفاقات، وطلبت على أساس ذلك من الحكومة البدء فورا بإعداد الخطط والمشاريع لخطوات فك ارتباط مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية وعرضها على اللجنة التنفيذية للمصادقة عليها، بدءاً من تحديد العلاقات الأمنية مع الجانب الإسرائيلي، والتحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي بما يلبي متطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني، والتحرر من تبعات الربط القسري مع الاقتصاد الإسرائيلي وإعطاء الأولوية للنهوض بالاقتصاد الوطني ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة ودول الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه تحريم تداول السلع المنتجة في المستوطنات وتوسيع نطاق مقاطعة المنتجات الاسرائيلية بتوفير بدائل لها من المنتجات الوطنية ومنتجات البلدان العربية والأجنبية الصديقة.

ورغم اهمية هذا التوجه وضرورته للاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه تكرر قبل ذلك بدون تطبيق. فقد اطلقت وزارة الاقتصاد عام 2015، ورداً على حجز ايرادات المقاصة، على لسان وزيرها السابق د. محمد مصطفى رؤية اقتصادية جديدة ترتكز على إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل باتفاقية مختلفة تقوم على حرية التجارة وتضمن التوازن معها والانفتاح على العالم. وتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بدعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، وتسهيل التجارة، ويعمل على تنظيم السوق المحلي من خلال برنامج يقوم على تشجيع استثمارات جديدة في القطاعات الحيوية[i].

3. الإجراءات الاقتصادية ضد الاقتصاد الفلسطيني:

دخل الاقتصاد الفلسطيني منذ أواخر العام 2012 مرحلة جديدة من التراجع بفعل مجموعة من الاجراءات التي تزامنت وتتابعت طوال السنوات الخمس السابقة. وهي وأن اختلفت مصادرها (إسرائيلية، أمريكية، دولية) إلا أنها تضافرت معاً في إلحاق الأذى الاقتصادي والسياسي للسلطة الفلسطينية وشعبها.

أ. الإجراءات الإسرائيلية:

لا بد من التنويه بدايةً، أن المقصود بالإجراءات الاسرائيلية ما صدر كرد فعل على المواقف السياسية الفلسطينية خلال هذه الفترة، باعتبار أن اسرائيل تضع وبشكل ممنهج ومستمر منظومة كاملة من المعوقات تتزايد سنة بعد أخرى. ويمثل الفقدان المستمر للأراضي والموارد الطبيعية بسبب اقامة المستوطنات وضم الاراضي في الضفة، والحصار الشامل لقطاع غزة أبرز محاور هذا المنهج، فضلا عن تجزؤ الاقتصاد الى أسواق ومناطق غير مترابطة، وفرض قيود على استيراد مدخلات الانتاج الاساسية. ومن أهم الاجراءات خلال فترة الدراسة:

– حجز أموال المقاصة: وهو إجراء دأبت إسرائيل على استخدامه عقاباً أو ضغطاً على السلطة، وقامت بذلك في مايو 2011، عقب جهود المصالحة، وفي نوفمبر 2012، عقب اللجوء للأمم المتحدة، وفي مايو 2015، غداة تقديم فلسطين طلب الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، واستمر التعليق الأخير لإيرادات المقاصة أربعة أشهر، الأمر الذي زاد من تدهور الوضع المالي للسلطة المتأزم أصلاً، وأرغمها الى اللجوء للاقتراض المحلي، وغير ذلك من الاثار السلبية التي سنتعرض لها في حينه.

– استغلال أموال المقاصة التي تجبيها اسرائيل لخصم مستحقات تكاليف استهلاك المياه والكهرباء والعلاج، بعيداً عن الاتفاقيات المبرمة مع

السلطة بهذا الخصوص. ويساهم هذا الاجراء في ارباك الوضع المالي للسلطة كونها تعتمد على هذه الاموال لدفع رواتب موظفيها بشكل اساسي.

– تسارع الهجمة الاستيطانية في الضفة الغربية، وخاصة في المنطقة ج، لقد أدى تزايد إنشاء المستوطنات إلى تغيير المشهد الجغرافي للضفة الغربية بحيث تحول، وفقاً لتقرير الاونكتاد، إلى ما يشبه أرخبيل من الجزر المشتتة المنفصلة عن بعضها[ii]. وفقاً لتقرير المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان فقد سجلت عطاءات الاستيطان في النصف الأول من العام 2016 ارتفاعاً بنسبة40% مقارنة بالنصف الثاني لعام 2015 [iii]. كذلك زاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس خلال الفترة (2012–2016) بنسبة 16%. والغريب أن نسبة الزيادة في مستوطني الضفة أكبر من القدس إذ بلغت 20.6%، بينما وصلت في القدس الى 8.4%[iv]. ويمثل التوسع الاستيطاني المعوق الرئيسي لحركة انتقال الأيدي العاملة والبضائع واستغلال الموارد الطبيعية خاصة في المنطقة ج.

– الُمصادقة على قانون خصم رواتب الأسرى والشهداء من قبل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي يوم 2018/2/21. وسيتم ذلك مباشرة من أموال المقاصة، التي تتعرض دوماً، كما أشرنا الى قرصنة السلطات الاسرائيلية.

– الإبقاء على قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، باستمرار الحصار وعرقلة المصالحة، والاعتداءات العسكرية. يكلف هذا الوضع الموازنة الفلسطينية الكثير من الايرادات التي تفقدها، والنفقات التي تتزايد غداة كل اعتداء عسكري.

ب. الاجراءات الامريكية:

تعتبر المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية الاكثر تسييساً، وهي مرتبطة بموافقة الكونغرس الذي يربطها بشكل مباشر بأمن اسرائيل ومصلحة

امريكا في المنطقة. تتنوع المساعدات الامريكية لفلسطين، فمنها مساعدات مباشرة للسلطة لدعم الموازنة وتطوير قوى الامن والحكم، ومنها ما يُوجَّه للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية عبر الوكالة الدولية للتنمية (USAID). وبعد التوترات الناجمة عن قرار ترامب بخصوص القدس والموقف الفلسطيني الرافض لهذا القرار، فقد توجهت الادارة الامريكية لمعاقبة السلطة بتقليص ومنع المساعدات، وفقاً لما يلي:

– صوتت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ يوم 2017/7/30 على مشروع "تايلور فورس" بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية إذا ما استمرت في دفع مخصصات الشهداء والأسرى والجرحى. ثم صادق الكونغرس الأمريكي في مارس 2018 على هذا القانون الذي تم تحويله للبيت الأبيض للمصادقة عليه بشكل نهائي عبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث يشمل القانون في أحد أفرعه قراراً يدعو لحجب المساعدات التي تقدمها واشنطن، والتي تصل الى 300 مليون دولار.

عملياً فقد انخفض حجم المساعدات الامريكية للأراضي الفلسطينية من 417 مليون دولار عام 2016 الى 285 مليون دولار عام 2017[v]. وانخفض حجم المساعدات الامريكية المقدمة لدعم الموازنة من حوالي 170 مليون دولار في المتوسط للفترة (2008–2015) الى 75 مليون للعامين الاخيرين 2016،2017 [vi].

– أعلنت إدارة الرئيس ترامب يوم 2018/2/14، أنها تنوي تقليص مساهمتها للاونروا، وأكد ترامب بأنه يعتزم تحويل مبلغ 60 مليون دولار فقط للاونروا من أصل 125 مليون، ذلك بالإضافة إلى أن أي مساعدات أميركية مستقبلية للمنظمة الأممية سوف تكون مشروطة بعودة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. تشير التقارير الى أن حجم المساعدات الامريكية للاونروا بلغ

في المتوسط 350 مليون دولار سنوياً خلال الفترة (2014-2017)[vii].

ج. انخفاض حجم المساعدات الخارجية:

بدء حجم المساعدات الخارجية في التراجع منذ العام 2009. ويسري هذا التراجع على المساعدات الموجهة للحكومة أو تلك الموجهة للقطاع الخاص والقطاعات الأخرى. ويأتي ذلك في سياق مواقف سياسية للدول المانحة رداً على جمود عملية السلام في سياق بيئة إقليمية ودولية متغيرة.

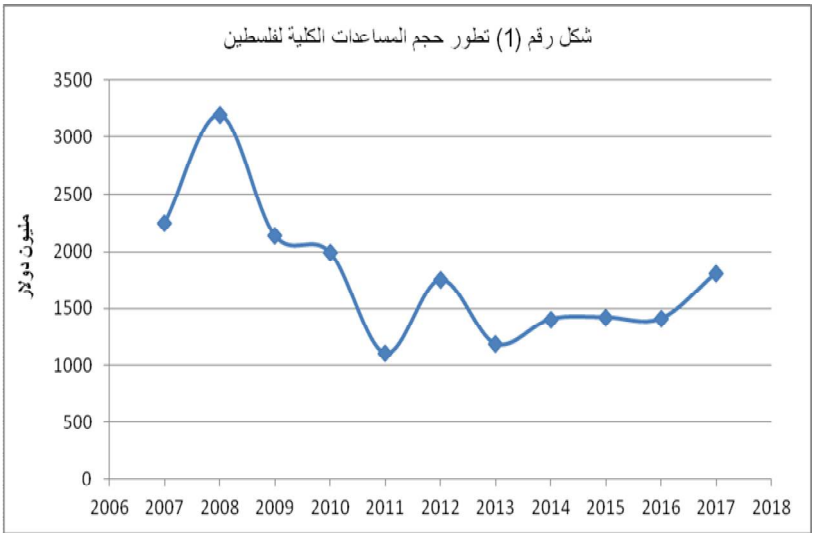

لقد بلغ حجم المساعدات أقصاها عام 2008 بمبلغ 3190 مليون دولار (62% منها للحكومة). وكما يظهر في الشكل رقم (1) استمر في التراجع الى مستوى 1751 مليون دولار عام 2012 (36.7% منها للحكومة). لكنه انخفض الى 1447 في المتوسط للفترة (2013-2017) (44% منها للحكومة)[viii].

سلكت المساعدات الموجهة لدعم الموازنة (الجارية والتطويرية) نفس الاتجاه الخاص بالمساعدات الكلية، حيث تناقصت منذ العام 2010 من مستوى 1146 مليون دولار الى 944 مليون دولار عام 2012، ورغم ارتفاعها عامي 2013، 2014، إلا انها عادت للتراجع طوال السنوات الثلاث الاخيرة لتسجل حجماً وصل الى 798، 765، 476 مليون دولار على الترتيب[ix]، وفقاً لبيانات الشكل رقم (2). يشير هذا التراجع المستمر في حجم المساعدات الكلية والموجهة للموازنة الى منهجية جديدة قوامها عدم العودة الى المستويات السابقة للدعم، الامر الذي سيترك آثاراً سالبة على قدرة الحكومة على تغطية العجز وزيادة الدين الداخلي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، كما سنرى لاحقاً.

شكل رقم (2) تطور حجم المساعدات الموجهة لدعم الموازنة

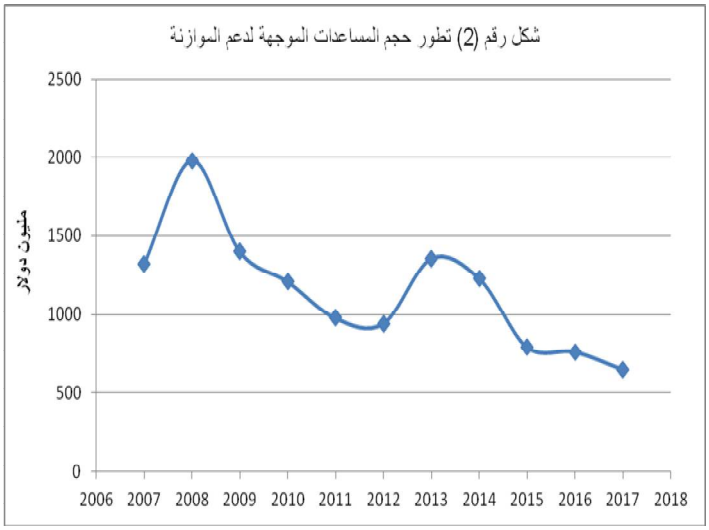

4. المؤشرات الرئيسية للتحديات الاقتصادية

قبل الدخول في استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تأثرت سلباً بهذه الاجراءات وأصبحت تمثل تحديات حقيقية تعترض سُبل تطور

الاقتصاد الفلسطيني كرافعة للعمل السياسي، لابد من التأكيد على أن كافة هذه التحديات انما تعمل وتنشأ في سياق التحدي الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني ألا وهو التبعية الاقتصادية التي تمنع الوصول إلى اقتصاد فلسطيني قوي، بل ومستقل. وتتبدى ملامح التبعية ومؤشراتها في كل مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، ابتداءً بقطاع التجارة الخارجية، ومروراً باستخدام العملة الإسرائيلية والمصارف الإسرائيلية، والالتزام بالنظام الجمركي الإسرائيلي، والاعتماد على الخدمات العامة الاساسية (كهرباء، مياه، اتصالات، وقود ..)، وانتهاءً بسوق العمل. وخطورة التبعية تأتي من تَجذرها وعمقها في البنية الاقتصادية الفلسطينية بعد عقود طويلة من الاحتلال وسياساته، التي استمرت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية من خلال اتفاق باريس الاقتصادي. لقد ترتب على ذلك، أن أصبحت هذه العلاقة (علاقة التبعية/السيطرة) نظاماً له مكوناته، وأدواته وآلياته.

1.4. تراجع معدلات النمو الاقتصادي:

اشرنا الى أن الطلب الكلي ينمو بتأثير من زيادة حجم الاستهلاك المدعوم من المساعدات الخارجية في سياق استحواذ كبير لقطاع الخدمات على الناتج المحلي يصل الى 70% بينما لا يتجاوز نصيب القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة معاً) 19% في المتوسط خلال فترة الدراسة. تراجعت معدلات النمو بتراجع المساعدات الخارجية حيث انخفضت من 8.8% في المتوسط للفترة (2008-2011) الى 3.2% للفترة (2012-2017). انظر الشكل رقم (3).

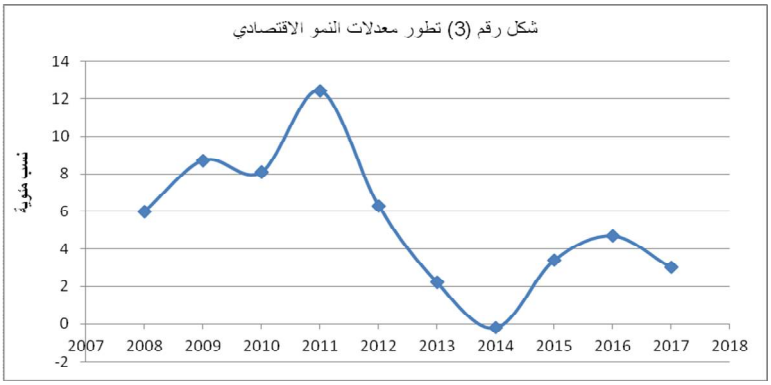

2.4-تزايد هشاشة الوضع المالي:

رأينا كيف أن حجم المساعدات الخاصة بالموازنة العامة تراجع بشكل كبير، حيث بلغت نسبة الانخفاض عام 2017 مقارنة بعام 2013 حوالي 65%. كذلك انخفضت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من 32% عام 2008 الى حوالي 5% فقط عام 2017. ورغم أن الإصلاحات المالية أسفرت عن انخفاض نسبة عجز الموازنة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من 30% عام 2006 الى أقل من 8% عام 2017، وانخفاض نسبة الاجور الى الناتج المحلي من 23% الى 14% لنفس عامي المقارنة، إلا أن المساهمة المحتملة لهذه الإجراءات، وفقاً للبنك الدولي[x]، لن تكفي لسد فجوة التمويل بالكامل. ويقترب اقتراض السلطة الفلسطينية من البنوك المحلية من الحد الاقصى الذي وضعته سلطة النقد الفلسطينية. ونظراً لان فرص الاقتراض الداخلي تقلصت الى حد كبير، فإن فجوة التمويل ستؤدي الى تراكم المزيد من المتأخرات، التي ترهق الموازنة عند سدادها وتُحدث من جديد عجزاً في قدرة الحكومة على تسديد كافة الاستحقاقات المالية . ومما يزيد الوضع

المالي سوءاً أن الخيارات المتاحة الآن لمعالجتها محدودة للغاية اذا لم يتم تعديل الاتجاهات السائدة حالياً*.

من الواضح إذا، أن تداعيات تخفيض المساعدات تظهر في تزايد حجم الدين الداخلي والمتأخرات، لذلك ومن المفيد ان نستعرض التطورات في هذا المجال.

أ. تطور حجم الدين الداخلي:

تزايد حجم الدين الداخلي باضطراد، فقد ارتفع من 840 مليون دولار عام 2010 الى 1385 مليون دولار عام 2012، ثم قفز الى 1501 مليون عام 2017، وذلك بزيادة قدرها 18.4% مقارنة بعام 2012 (انظر الشكل رقم 4). ترتبط هذه الزيادة الى حد كبير بانخفاض المساعدات، حيث أن معظم

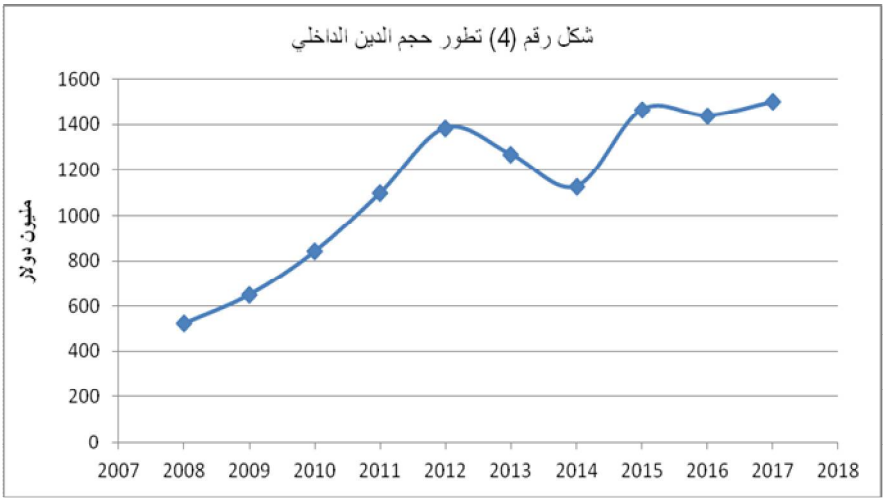

* أحالت السلطة الفلسطينية الى التقاعد المبكر حوالي 20 الف موظف معظمهم من قطاع غزة، وقد يمثل هذا الاجراء بداية لتعديل الاتجاهات السائدة حسب وصف البنك الدولي، لأنه من المفترض أن يساعد بشكل واضح على تخفيض فاتورة الرواتب، ولا يتوفر الان احصاءات حول النتائج المالية لهذا الاجراء من اجل التقييم.

هذه الديون تستخدم لتمويل ما تبقى من العجز بعد المساعدات. من الجدير بالذكر أن اجمالي الدين العام (خارجي وداخلي) وصل الى 2543 مليون دولار وبلغت نسبته من الناتج المحلي حوالي 40% بعد أن كان 31% عام 2011. ولعله من الاهمية بمكان الاشارة الى تزايد نسبة الدين الداخلي من اجمالي الدين العام، حيث تزايدت من 49.6% عام 2011 الى 59% عام 2017، الامر الذي يعكس خطورة الاتجاه العام للدين الحكومي ومكوناته.

ب. المتأخرات

تنتهي السنة المالية عادة بوجود متأخرات لم يتم سدادها، وهي تتكون من مستحقات مالية واجبة السداد على هيئة أُجور ورواتب لهيئة التأمين والمعاشات (مساهمة الحكومة للموظف)، ورديات ضريبية للقطاع الخاص، اضافة الى تكاليف التوريد من السلع والخدمات وتلك الخاصة بالمشاريع التطويرية[xi]. وهي تتراوح حسب احصاءات وزارة المالية حول نصف مليار دولار طوال الفترة (2012–2017)، باعتبار أن الوزارة تقوم بتخصيص مبالغ سنوية للسداد حتى لا تتراكم بشكل يُعجزها عن السداد. وتمثل هذه المتأخرات والحال كذلك عبء مالي مستمر يُضاف الى عبء الدين الداخلي وتغطية كافة النفقات العامة.

3.4. التشوهات الهيكلية:

أ. ضعف القطاعات الانتاجية:

من أهم ملامح هشاشة الاقتصاد الفلسطيني ضعف القاعدة الانتاجية، يشير تقرير للانكتاد بأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل بأقل كثيراً من ثلثي رأس المال المادي (القاعدة الإنتاجية) مقارنة بعام 1998[xii]. يتمثل ضعف القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) في تراجع نصيبها من الناتج المحلي

الاجمـــالي. توضـــح بيانـــات الشـــكل رقـــم (5) هـــذا التراجـــع حيـــث انخفضـــت مســـاهمته مـــن 19.3% عـــام 2012 الـــى 15.8% عـــام 2017. وهـــي تعكـــس اتجاهاً عاماً من التراجع منذ بداية الالفية.

حيـث تراجـع نصـيب الزراعـة فـي النـاتج المحلـي مـن 12% إلـى 2.8% فقـط بـين عـامي 1995، 2017 ، فـي ظـل العديـد مـن العوامـل المناوئـة. فـي حـين هـبط نصـيب الصـناعة مـن 21% مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي و18% مـن العـاملين، الـى 13% مـن النـاتج، 13% مـن العـاملين. بينمـا ارتفـع فـي الوقـت ذاتـه نصـيب قطـاع الخـدمات العامـة والخاصـة ليصـل الـى 62%، الامـر الـذي يعنـي أن ثلثـي النـاتج يـأتي مـن الخـدمات، عاكسـاً هيكـل غيـر انتـاجي عاجز عن رفد الاقتصاد بمعدلات النمو اللازمة وفرص العمل.

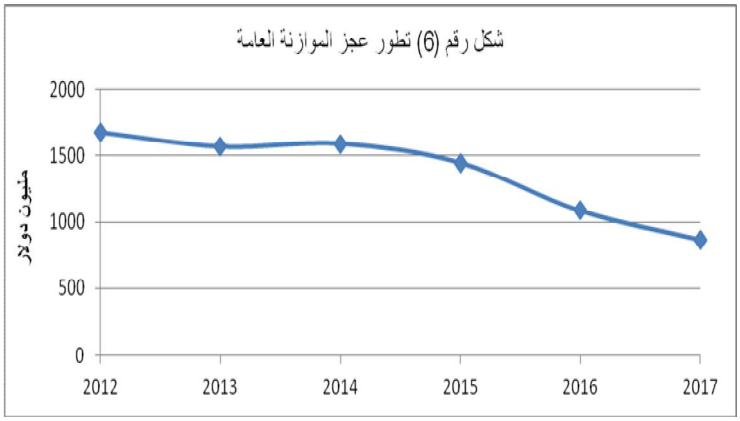

ب.عجز الموازنة:

سجل عجز الموازنة العامة قبل المساعدات تزايداً طوال السنوات السابقة، نتيجة خلل هيكلي في قصور الايرادات عن تغطية النفقات المتزايدة، حيث تعتمد الايرادات وبنسبة تصل الى حوالي 65% على الضرائب غير المباشرة التي تُحصلها اسرائيل على الواردات الفلسطينية، في ظل تراجع دور القطاعات الاقتصادية الانتاجية في الاقتصاد وما يترتب على ذلك من تراجع حصيلة الضرائب المحلية. يوضح الشكل رقم (6) تطور عجز الموازنة العامة، حيث تراجع العجز من 1675 مليون دولار عام 2012 الى 870 مليون دولار عام 2017. ويأتي ذلك في سياق جهود السلطة لمواجهة الانخفاض المستمر في المساعدات الموجهة للموازنة ووصول قدرتها على الاقتراض المحلي الى حدها الاقصى. لكن استمرار هذا العجز يعزز عدم الاستدامة المالية خاصة في ظل ضعف توفر فرص قوية لتغطيته محلياً.

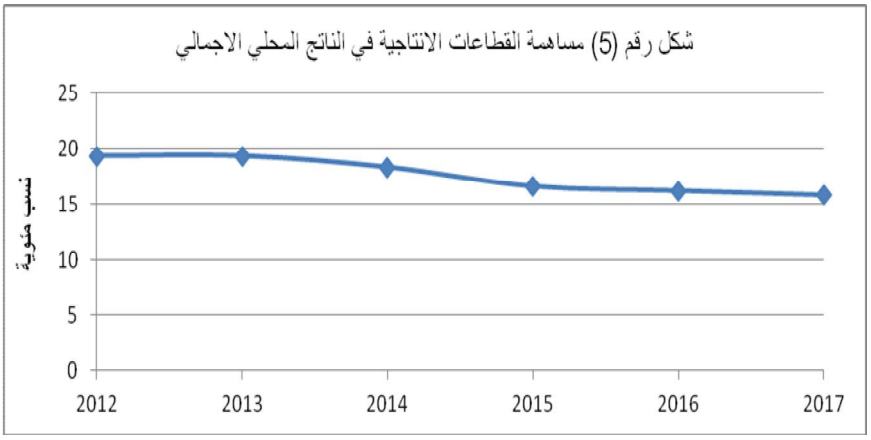

ج. عجز الميزان التجاري السلعي

يمثل العجز التجاري (السلعي) أحد أبرز التشوهات المرتبطة بالتبعية للسوق الاسرائيلي. فقد تزايد العجز التجاري بشكل مستمر، وصل الى 4408 مليون دولار عام 2017، وللمقارنة فقد بلغ العجز عام 2005 مستوى 2235.6 مليون دولار، وبنسبة زيادة وصلت الى 97%. الملاحظ أن العجز التجاري أكثر من ثلاثة اضعاف الصادرات التي تزيد حتى عن عجز الحساب الجاري. يعكس الشكل رقم (7) هذا التطور الذي يشير الى انخفاض حدته بعد عام 2013، والمرجح أن هذا الانخفاض يعود الى تراجع لحجم الواردات في قطاع غزة. ورغم أن اسرائيل لم تعد مصدرا/وجهة إلا لخمسين بالمائة من التجارة الفلسطينية، وتراجع العجز مع اسرائيل الى أقل من 20% من الناتج المحلي، كما لاحظ الخالدي[xiii]، إلا أن اسرائيل لا تزال أكبر شريك تجاري لفلسطين وتتحكم في التجارة الفلسطينية

عبر الموانئ التجارية الاسرائيلية. وسوقها هو المهيمن على الصادرات وبنسبة 87%، بينما تبلغ نسبة الواردات من اسرائيل 70%.

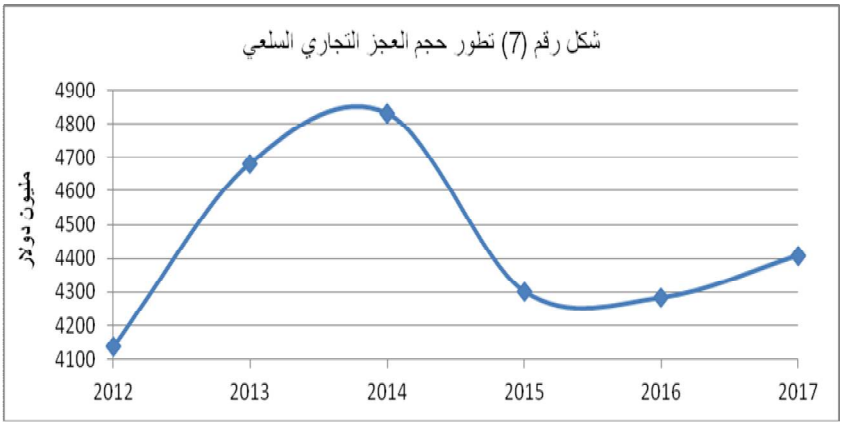

د. تشوهات سوق العمل:

متأثرا بتآكل القاعدة الانتاجية وضعف دورها في الناتج المحلي، نشأت فجوة متزايدة ومستعصية في سوق العمل، الذي لم يعد قادراً عن استيعاب النسبة الاكبر من المشاركين في القوى العاملة، فضلا عن الداخلين الجدد لسوق العمل، ومعظمهم من الخريجين. لقد بلغ عدد القوى العاملة 1.34 مليون شخص عام 2016 (844 في الضفة و497 في قطاع غزة). وتعتبر معدلات البطالة المرتفعة من أبرز تشوهات سوق العمل، فقد وصلت عام 2017 الى 27.4%(18.1% في الضفة، 43.6% في قطاع غزة)[xiv].
وحيث أن نسبة الذين يعملون في اسرائيل تصل الى حوالي 12%، فإن الاقتصاد المحلي لا يوظف إلا 60% فقط من القوى العاملة التي تزداد سنوياً بمعدل يصل في المتوسط الى 3.3%. إن هدر الموارد البشرية يؤكد عدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني.

هـ. الاقتصاد الريعي

عملت التشوهات السابقة كمنظومة متكاملة تتغذى بالمساعدات الموجهة في معظمها لتمويل النفقات الجارية، على اضعاف الاقتصاد الحقيقي المعتمد على الانتاج. حيث اعتمدت السلطة، بتشجيع من المانحين، على المساعدات لتحفيز الطلب، الامر الذي أدخلها في دوامة الحاجة المستمرة لهذه المساعدات لتمويل الاستهلاك المتزايد، وتلعب المساعدات دورا بارزا في اضفاء الصفة الريعية على الاقتصاد الفلسطيني، ومن أبرز المظاهر الريعية الاخرى في الاقتصاد:

– زيادة نسبة الاستهلاك النهائي عن الناتج المحلي بنسبة تتراوح حول 120%، وتزيد عند تراجع مستويات الناتج المحلي نتيجة الازمات المتكررة، لتصل الى 136%. وهذا يعني أن الادخار الوطني يسجل معدلات سالبة،

إلا عند زيادة المساعدات في بعض السنوات. وتعزز هذه الحالة الغريبة (نسبة الاستهلاك الى الناتج في الدول العربية حوالي 60%) من الحالة الريعية للاقتصاد وضعف قدراته الذاتية على توليد الاستثمار وفرص العمل.

– يترتب على ما سبق تغيرات في نسبة الاستثمار من الناتج وحجمه ومكوناته، فقد تراجعت نسبة نمو الاستثمار خلال الخمس سنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات الخمس الاولى من عمر السلطة (1995–1999)، حيث نما بمعدل 79% خلال الفترة الاولى، بينما نما بمعدل 2.9% خلال الفترة (2012–2017). وتراجعت نسبته من الناتج المحلي من حوالي 30% خلال الفترة الاولى الى 21.3% خلال السنوات الاخيرة، كذلك تشوهت مكوناته، فقد بدأت نسبة الاستثمار في المباني في الزيادة منذ العام 2012، وبلغت في المتوسط للفترة (2012–2017) 88.5% من حجم الاستثمار الكلي بعد أن كانت لا تتجاوز 70.4% للسنوات الست الاولى (1995–2000)[xv]. تعكس هذه التغيرات تشوهات هيكلية ترتبط ببيئة الاعمال المتقلبة وضعف التدخلات الفلسطينية لتشجيع الاستثمار.

5. المؤشرات الرئيسية للتحديات الاجتماعية:

تبرز التحديات الاجتماعية في سياق التطورات الاقتصادية والسياسية، وقد تكون العديد من مؤشراتها نتيجة لتغيرات في المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة. نستعرض فيما يلي أهم هذه التحديات التي تتضافر مع نظيرتها الاقتصادية كعبء يواجه الجهود المبذولة لأي حراك سياسي/اقتصادي.

1.5. ضعف مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي:

تكمن أهمية نصيب الفرد من الناتج في كونه أحد المقاييس الرئيسية لتقييم مستويات المعيشة. وهو يمثل ثلث المعيار الخاص بدليل التنمية البشرية، لأنه غالباً، ما يعكس مستوى التنمية في بلد ما وأثرها الاجتماعي. إن تراجع معدلات نمو الناتج المحلي خلال الفترة (2102-2017) كما رأينا، يقدم صورة عامة عن المستويات التي حققها نصيب الفرد من الناتج، حيث كان اعلاها عام 2012 وبنسبة 3.9% (الشكل رقم 8)، لتشهد باقي السنوات تراجعاً واضحاً وصل لدرجة تحقيق معدلات نمو سالبة في عامين 2013، 2014.

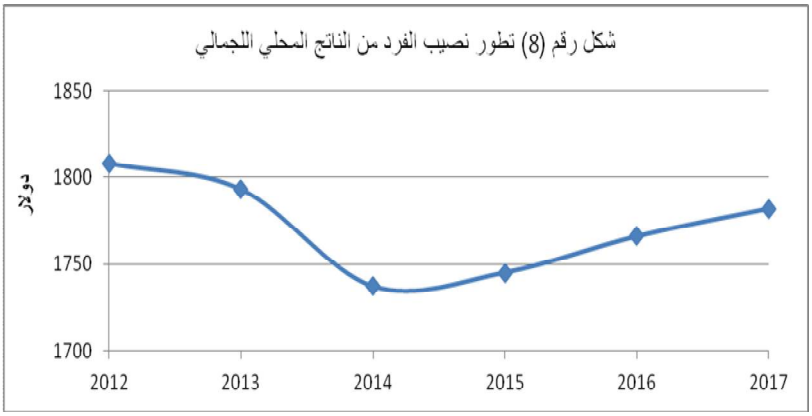

2.5. تزايد معدلات البطالة والفقر:

في سياق التشوهات الهيكلية التي استعرضناها سابقاً يتضح مدى ضعف وتهافت القطاعات الانتاجية التي لا تسعف سوق العمل بتوفير ما يلزم من فرص العمل المطلوبة، ومن هنا تحدث تشوهات سوق العمل التي تتبدى في عجزه الدائم عن توفير هذه الفرص. ويُشار في هذا المجال الى

معايير ثلاثة طرحها أستاذ الاقتصاد « Dudley Seers ددلي سيرز» عند محاولة تقييم مستوى الانجاز الذي تحقق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي: ماذا حصل للفقر؟ وماذا حصل للبطالة؟ وماذا حصل لعدم المساواة في توزيع الدخل؟. فإذا كانت كل هذه المشكلات قد انخفضت مستوياتها بشكل ملموس عما كانت عليه في السابق، فإنه يمكن القول أن الدولة المعنية كانت تسير في فترة تنمية اقتصادية، أما إذا كان أحد هذه المشكلات أو أكثرها، قد ازدادت سوءاً، فإن من غير الممكن الادعاء بأن التنمية الاقتصادية في هذه الدولة قد حدثت حتى لو تمكنت من زيادة متوسط دخل الفرد فيها بمعدل الضعف[xvi].وبتطبيق ذلك على فلسطين نجد أن هناك تراجعاً حاداً في الثلاثة معايير التي وضعها سيرز وما زالت حتى الآن فمعدلات البطالة زادت خلال الخمس سنوات السابقة من 23% عام 2012 الى 27.4% عام 2017 (18.1 في الضفة، 43.6% في قطاع غزة). وعلى مستوى الجنس بلغت بين الذكور 22.3%، بينما ارتفعت بين الاناث الى 47.7%. وسُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية (20–24) حيث بلغت 44.6%. على مستوى سنوات الدراسة سجلت الإناث اللواتي انهين 13دراسة فأكثر أعلى معدلات بطالة بلغت 58.8% من مجمل الاناث المشاركات في قوة العمل من هذه الفئة[xvii].

وتزايدت معدلات الفقر من 20% عام 1998 (30% غزة، 15% الضفة) الى 26% عام 2011 (آخر ما يتوفر من احصاءات حول الفقر)، بواقع 17.8% في الضفة، 38.8% في غزة. يرتبط بارتفاع معدلات الفقر والبطالة ارتفاع نسب انعدام الأمن الغذائي حيث تبين نتائج آخر مسحين للأمن الغذائي (2013–2014) أن أكثر من ربع الأسر الفلسطينية (ما يقارب 1.6 مليون شخص) تعاني من انعدام الأمن الغذائي، موزعة بالتساوي بين أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المتوسط، بينما تمثل

الأسر الآمنة غذائياً بشكل جزئي حوالي 15% فقط[xviii]. أما على صعيد عدم المساواة، فإن معامل جيني[xix] تزايد في فلسطين من 34% عام 1998 الى 40.3% عام 2011[xx].

3.5. ارتفاع معدل الاعالة الاقتصادية:

يعتبر معدل الاعالة الاقتصادية (عدد الافراد الذين يعيلهم الفرد في المجتمع) مؤشراً على حجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله الأفراد العاملون. ويتأثر هذا المعدل بشكل رئيسي بعدد العاملين والزيادة الطبيعية للسكان، إذ أن الزيادة في عدد العاملين بأكثر من معدل النمو الطبيعي للسكان يعمل على تخفيف العبء الاقتصادي على الفرد العامل، والعكس صحيح[xxi]. بين عامي 2012، 2016، انخفض قليلا معدل الاعالة في فلسطين من 5 أفراد لكل عامل الى 4.9 أفراد لكل عامل. وهو يرتفع في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، حيث وصل عام 2012 الى 6.4 ليرتفع قليلا عام 2016 الى 6.5. أما في الضفة الغربية فقد بلغ 4.4، 4.3، في عامي 2012، 2016 على الترتيب[xxii].

ويعتبر معدل الاعالة مرتفعاً في فلسطين خاصة في قطاع غزة، ويرتبط هذا بعدة أسباب متداخلة أهمها بطالة الشباب وخاصة خريجي الجامعات. وهناك سبب آخر هو تدني الأجور فحتي أولئك الذين يعملون يتلقون اجورا منخفضة لا تغطي تكاليف المعيشة المرتفعة الأسعار (75% من العاملين في القطاع الخاص يتلقون أقل من الحد الادنى للأجور وبمتوسط يبلغ 800 شيكل شهرياً).

ومنها الاعتماد على القطاع العام فقط في توفير فرص عمل جديدة وضعف القطاع الخاص وعدم فاعليته خلق وظائف جديدة في الاقتصاد، بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع تكاليف الانتاج.

4.5. تحديات اجتماعية أخرى:

– من التحديات الاجتماعية ضعف الخدمات الاساسية والبنى التحتية، خاصة في قطاعي التعليم والصحة. ناهيك عن المشكلات المستعصية في قطاع غزة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي. مؤشرات القطاع الصحي متدنية مقارنة بدول أخرى فمثلا يبلغ مؤشر عدد الأسرَّة لكل 1000 مواطن 1.3(في قطاع غزة 1.4). ويبلغ عدد الطلاب لكل معلم 23 طلب (يرتفع في القطاع الى 26). بينما يصل عدد الطلاب لكل شعبة في التعليم الاساسي الى 37.8، وفي الثانوي 36.5.

يرتبط هذا التدهور الى حد كبير بالانخفاض الكبير في الموازنة التطويرية التي لا تتجاوز 6.5% في المتوسط خلال السنوات القليلة الماضية تعتمد السلطة على المساعدات الخارجية لتمويلها، لكنها لا تحظى إلا بتمويل يغطي نصف قيمتها المرصودة في الموازنة تقريباً.

– – تآكل الطبقة المتوسطة: تكمن أهمية الطبقة الوسطى في طبيعة الأفراد المنتمين إليها، فهم من النخب والمتعلمين والمؤهلين، ومن ثم يمارسون دوراً مهما في الريادة والإدارة والعملية الانتاجية والاستهلاكية أيضاً. تتأثر الطبقة المتوسطة حجماً ودوراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية. حيث ان انتشار معدلات الفقر والبطالة تقلص من حجم ودور هذه الطبقة. ولا تتوفر معلومات وإحصاءات دقيقة لتقدير حجمها في فلسطين. لكن من الواضح أنها تتراجع كلما زاد حجم الطبقات الفقيرة نتيجة زيادة معدلات الفقر. ويبرز هذا الوضع بشكل واضح في قطاع غزة، حيث يُقدر أن 70% من الافراد يتلقون مساعدات ومن ثم فهم يقعون تحت خط الفقر، وبافتراض أن 10% من السكان يُمثلون الطبقة الغنية، فهذا يعني أن الطبقة الوسطى تبلغ 20% فقط من عدد السكان الإجمالي، ولا بد من التأكد من هذه النسبة باستخدام

مؤشرات أخرى. وبصفة عامة تتوفر العديد من المؤشرات الاحصائية التي تُعزز هبوط فئات من الطبقة الوسطى تحت خط الفقر سواءً على صعيد تدني وتراجع الاجور والرواتب أو على صعيد تعطل عشرات آلاف الخريجين المؤهلين للانضمام لهذه الطبقة أو على صعيد جموع الموظفين العموميين الذين لم يعودا يمارسوا أعمالهم في ظل الانقسام وتبعاته السياسية والحزبية التي أثرت بقوة على تآكل الطبقة المتوسطة في القطاع.

6-الاقتصاد السياسي للتحديات: خلاصة

تبين كيف ان الاقتصاد الفلسطيني ينمو ويتشكل في ظل منظومة كاملة من التشوهات. ولا بد من التأكيد هنا أن هذه المنظومة تكونت في ظل منظومة التبعية الشاملة التي تخلق من العوامل المعوقة اكثر كثيراً من العوامل الداعمة. ومن ثم فإن منظومة التبعية بالاستناد الى اتفاق باريس وإجراءات الاحتلال الممنهجة والمستمرة، وفي ظل ضعف سياسات السلطة أمام سطوة المساعدات الاقتصادية، قد أفرغت معظم انجازات السلطة من مضمونها، سواء على صعيد البناء المؤسسي أو على صعيد بعض التطورات الاقتصادية مثل تخفيض عجز الموازنة بزيادة الايرادات وضبط النفقات وغيرها.

لا تملك السلطة أية صلاحيات على عناصر ومقومات التنمية الاقتصادية، فإسرائيل تسيطر على وتتحكم في الأرض والمياه والتجارة والمعابر والعملة والاتصالات والكهرباء والأيدي العاملة، بل وتتدخل في ادارة وتخصيص وتوجيه المساعدات الخارجية. إن مجمل التحديات التي استعرضتها الورقة تحول دون تحقيق انجازات تنموية حقيقة، حتى لو أشادت المؤسسات الدولية بهذه الانجازات على صعيد بناء المؤسسات، فهل استطاع بناء المؤسسات منع التدهور الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة والفقر؟

غيـر أن الكثيـر مـن هـذه التحـديات لا يعتبـر قـدراً مفروضـاً، فالاقتصـاد الفلسـطيني يحتـاج الـى الانطـلاق مـن قاعـدة انتاجيـة لتوليـد معـدلات نمـو اقتصـادي حقيقيـة تسـتطيع تخفيـف معـدلات البطالـة وزيـادة نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي. فمـثلا، مـا الـذي يمنـع السـلطة مـن الاهتمـام بالقطاعـات الإنتاجيـة وتطويرهـا. وهـي لا تعـدم السياسـات فـي هـذا المجـال مثـل دعـم المنـتج الـوطني ومحاولـة تقلـيص الـواردات الاسـتهلاكية (معظـم وارداتنـا اسـتهلاكية أو مـواد أوليـة هناك مثلا 20% منها وقود).

إن المشـروع الـوطني الفلسـطيني فـي كـل مراحلـه، تـأثر سـلباً وايجابـاً بالأوضـاع الاقتصـادية، وبـدون التعامـل الـواعي والعقلانـي مـع هـذه التحـديات فمـن الصـعب تحقيـق إنجـازات سياسـية خاصـة فـي ظـل هـذا الضـعف السياسـي أمام الانقسام وتبعاته الصعبة على التطورات السياسية والاقتصادية.

الهوامش

[i] محمد مصطفى، موقع وزارة الاقتصاد، www.mne.gov.ps

[ii] الاونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكتاد الى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها قتصاد الارض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2014، ص 15

[iii] منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=25825

[iv] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2017. المستعمرات الاسرائيلية في فلسطين: التقرير الاحصائي السنوي 2016، رام الله. فلسطين، ص52.

[v] USAID, U.S. Overseas Loans and Grants, Obligations and Loan 2016 , Authorizations, July 1, 1945 – September 30, 2016. https://www.usaid.gov

[vi] وزارة المالية، تقرير العمليات المالية، موقع الوزراة الالكتروني www.pmof.ps

[vii] Zanotti, Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional 2016 - , Research Service, 7-5700> www.crs.gov

[viii] كافة الاحصاءات في هذا البند من: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الاولية لميزان المدفوعات الفلسطينية، تقارير مختلفة.

[ix] كافة الاحصاءات الخاصة بهذا البند من: وزارة المالية، تقرير العمليات المالية، سنوات مختلفة، موقع الوزارة www.pmof.ps

[x] world bank ,Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee,*September 19, 2016* The World Bank, p4. www.worldbank.

[xi] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016:تموز 2017، رام الله-فلسطين،ص 97.

xii الانكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال (جنيف: الأنكتاد، 2012) ص4.

xiii رجا الخالدي،أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها، في: نحو رؤية تحضيرية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني- الاوراق التحضيرية، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016، ماس رام الله،2016، ص13

xiv الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017 . مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي :2016.ا رم الله - فلسطين.

[xv] كافة البيانات الواردة في الفقرة من : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2016. رام الله، فلسطين.

[xvi] Dudley Seers, "The meaning of development, IDS Communication 44, Institute of Development Studies, University of Sussex, UK. 1969,P5

xvii الاحصاء الفلسطيني يُصدر النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة لعام 2017، بيان صحفي، 2018/2/13، wwwpcps.gov/pcps_2012

xviii ماس، نشرة الامن الغذائي، عدد 14 شتاء 2015، ص7

xix معامل جيني درجة العدالة والمساواة باستخدام فئات السكان وما يناظرها من فئات الدخل، وكلما قلت قيمة المعامل زادت العدالة.

xx الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، . 2012 مستويات المعيشة في الأراضي

الفلسطينية :الانفاق، الاستهلاك، الفقر،2011 رام الله - فلسطين.ص34

[xxi] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016: تموز 2017، رام الله- فلسطين، ص20

[xxii] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تقرير مسح القوى العاملة لعامي 2012، 2016، رام الله فلسطين.

تعقيب

أ.عصام يونس*

كثيرة هي التفاصيل، والتي قد تشكل أسبابا تأخذنا نحو التشبث بها تفسيرا وتبريرا لواقع تضربه أزمة عاتية، هي نفسها، أي محاولة التفسير، ما يدفعنا إلى رد التفاصيل إلى الأصول وعدم الاكتفاء بالظاهري مهما كان عظم تأثيره، في محاولة الاقتراب من الأسئلة الكبرى ومثالها، لماذا تعثر المشروع الوطني؟ ولماذا حقق المشروع الصهيوني انتصارا آخر؟ ولماذا وكيف جرى تفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية التي لم يكد شملها يلتئم إلا قليلاً؟ ولماذا انقسم الفلسطينيون سياسيا وجغرافيا، ولماذا فشلوا في تحقيق مصالحة قد تعيد بعضا من الاعتبار لقضيتهم الوطنية؟ إن العودة إلى الأصول القريبة نسبيا، في مساحة تفرضها متطلبات كتابة مقال، أراها واجبة منهجيا، حتى لا نتوه في زحمة التفاصيل والنتائج، على حساب الكليات والأسباب والأصول. إن هذا التأسيس قد يكون محاولة لخلخلة، ولو قليلا، لما يبدو انحرافا في الوعي أو قدرية مفرطة في تفسير الظواهر، طمعا في تفكيك أزمة عميقة، أظنها لو استمرت على ما هي عليه، سوف تفقدنا المبادرة بلا رجعة وتزيدنا انكشافا

---

* المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان

على انكشاف، وتباعدا أكثر من أي وقت مضى، بيننا وبين حقوقنا المشروعة غير القابلة للتصرف، جوهر المشروع الوطني.

المثير أننا اعتقدنا واهمين، أن توصيف الحالة وتشخيصها مسألة إجماع لا اختلاف، وأن المشكلة تكمن في غياب الإرادات وحسب في استحضار للاحتلال وسياساته ودون إجهاد في بحث المقدمات ونتائجها في ظل عامل الزمن الذي يعيد إنتاج النتائج، مقدمات جديدة وحقائق أشد وطأة وتأثيرا، مؤزما ما هو مأزوم. وأحسب أن الدلالات والمعاني والمآلات، لحقائق لا اختلاف عليها، مختلف عليها، لم يعمل العقل فيها كما تستحق، في محاولة تعريف ما بدا أنه معرف. إنني أزعم أن ذلك فعل تأسيسي لتفسير الصيرورة ولتلمس طريق قد يعيد الاعتبار لقضية الفلسطينيين أرضا وشعبا فيما تبقى من وقت، لو كان هناك متسع من وقت.

إن الفشل في إنهاء الانقسام، حتى اليوم، يجب النظر إليه جوهرياً في شكل مختلف وأكثر عمقاً، في محاولة لتقليل كلفته على مستقبل الأجيال القادمة وعلى القضية والمشروع الوطني.

فإسرائيل انفصلت عن غزة، وفصلتها عن وحدتها السياسية، كي لا تسمح لها، ولباقي الأراضي المحتلة، بالتوحد مجدداً، بل بتعميق انفصالهما نظرياً وتطبيقا، فعلاً وممارسة، علاوة على ذلك، فإن إسرائيل راهنت ونجحت إلى حد كبير في جعل الانقسام ذي الديناميت العالية والخطيرة يُعيد إنتاج نفسه بفعل عاملي الزمن والتفتيت القائم، في تعظيم للانقسام ذاته، وخلق حقائقه المأساوية على الأرض، بوعي من الفلسطينيين أو من دونه، تبدو أنها ستكون بلا رجعة، أو على أقل تقدير سيكون من الصعب تجاوز تأثيراتها بزوال أسبابها.

إن كل يوم من الانقسام يمر على فلسطين يكلف الفلسطينيين فجوراً من الشظية والفتيت، وتهديداً حقيقياً لوحدة هويتهم الوطنية الجامعة، ويسجل نجاحاً للمشروع الصهيوني، وابتعاداً أخر عن إنجاز المشروع الوطني.

إن إنجاز المصالحة، كفعل كفاحي يجب النظر إليه في ذاته كانتصار بالنقاط للفلسطينيين على المشروع الصهيوني، فمقاومة الانقسام تصبح مثل مقاومة الاستيطان والجدار وتهويد القدس، وجزءاً من عملية كفاحية على الشعب الفلسطيني أن يخوضها، وأن تتوافر لها أسباب النجاح، مهما كانت كلفتها، وليس انتظار ضوء أخضر من أي طرف كان.

يشير الواقع المأساوي في فلسطين المحتلة، عشية اكتمال ملامح نظاميين سياسيين أحدهما في الضفة، وآخر في غزة، إلى أن الأولوية يجب أن تكون بالفعل لا بمواصلة بيع المواطنين هموهم واعادة اجترار التوصيف من جهة، والبحث في كل الممكنات، وليس الاستكانة إلى قدرية الظروف كمفعول وليس كفاعل من جهة ثانية، بما يجنب الفلسطينيين شعباً وأفراداً مزيداً من الكوارث والفرقة والتفتيت، ما يؤكد حيويته كشعب جدير بالحرية.

تكمن خطورةالانقسام في أنه ليس فقط يخلق وعياً زائفاً به، بل لحقيقة أنه يُعيد إنتاج نفسه كقدر لا فكاك منه، وبالتسليم بأن غزة والضفة لم تكونا سابقاً وحدة واحدة لنجهد أنفسنا في توحيدهما الآن، وهما اللتان تطورتا في سياقات تاريخية مختلفة نسبياً، وأن وحدتهما تشكل عبئاً كلاً على الآخر.

لا يمكن أن تكون حياة المجتمعات مشروعاً مع وقف التنفيذ، أو مؤجلاً، أو أن يجري إخضاع مستقبل أجيالها لقدرية مفرطة تحكمها الرغبات والتوظيف النفعي السياسي، بل العمل على كسر حدة الإقصاء والاغتراب في المجتمع، الذي باستمراره لا يمكن تعزيز صمود أبنائه، ولا انجاز المشروع الوطني.

إن توسيع هوامش الفعل أمام المواطنين لممارسة حرياتهم وحقوقهم الأساسية من جهة، وإنجاز المشروع الوطني من جهة ثانية، يرتبطان معا ارتباطا عضويا لا انفصال فيه، فلا يمكن لمن يسعى إلى الحرية ويتوق إليها أن يكون مشروع فرد حر مؤجل أو مع وقف التنفيذ، فالأحرار فقط هم من يصنعون الحرية.

لا خيار أمام الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال إلا بتعظيم كفاحهم ضد الاحتلال وتعزيز قدرتهم على الصمود فوق أرضهم، كل يوم يمر على الفلسطينيين في حالة انقسام يسلبهم ممكنات الانعتاق والتحرر، ويساهم في تفتيت الهوية الوطنية الجامعة ووحدة التراب الوطني. إن الانقسام وما يترتب عليه يخدم الرؤية الاستراتيجية

قطع الطريق أمام الفلسطينيين لانتزاع دولتهم وحقهم في تقرير مصيرهم، وهو ما يجعل خلاصة القول بأن المنتصر فينا، هو مهزوم حتما.

مداخلات

مداخلات الجلسة الأولى

➢ أ.صابر منصور :

هل ما تم طرحه من قبل الدكتور احمد يوسف كان من وجهة نظرة شخصية أم وجهة نظر حركة حماس الإسلامية ،وهل يمكن أن يحدث الانفصال بين حركتي حماس وفتح أو تشكيل لجنة مشتركة لحل المشاكل القائمة فيما بينهم.

➢ أ. منصور أبو كريم

تشكل تحولات الساحة الفلسطينية انعكاسا على الساحة العربية حيث أنها شهدت تغيرات سياسية مباشرة على المشهد المحلي والإقليمي والسؤال للدكتور أحمد يوسف الذي تحدث عن التطور الفكري السياسي لحركة حماس من الميثاق للوثيقة، حتى أن هذه الوثيقة التي طرحتها حركة حماس وأعلنت عنها على أنها رؤية جديدة لحركة حماس لم تنعكس على خطابها السياسي على أرض الواقع، بقيت الوثيقة بمفرداتها ومصطلحاتها مجرد حبر على الورق، لم تأت من القاع إلى القمة وأتت من القمة إلى القاع ، وما جاءت نتيجة التطور في النهج السياسي الفكري لقادة هذه الحركة الإسلامية فما مدى ملائمة الخطاب السياسي لحركة حماس في ضوء الوثيقة الجديدة؟

➢ د. "أماني القرم "

كان حديث الجلسة يدور في ثلاث نقاط رئيسة أثرت في النهج السياسي الفلسطيني متضمنة متغيرات أثرت في القضية الفلسطينية وأهم هذه المتغيرات هي المتغير الداخلي وهو الانقسام بين الضفة وغزة وهل نحتاج إلى مجلس الحكماء الفلسطيني لعمل مراجعة شاملة فعلية للنهج الفلسطيني وإعادة صياغته من جديد، والجميع ضد الانقسام لذا نحن بحاجة إلى مراجعة فكرية لجميع الأفكار السياسية لدى الأحزاب السياسية ،والمتغير الثاني هو الإقليمي الذي يتعلق بدول العالم وأهمهم الدول المساندة للقضية الفلسطينية مثل: إيران وتركيا والعراق حيث أصبحت القضية الفلسطينية الآن مجرد قضية عابرة وتم الاستغناء عنها من قبل العرب، ويمكن هذا التنازل وعدم لفت النظر للقضية الفلسطينية جراء الظروف

والمعطيات، والمتغير الثالث هو المتغير الخارجي المختص بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وصفقة القرن لم تأت من فراغ وهناك معطيات عربية وفلسطينية ودولية أدت لنضوج هذه الصفقة واعتبر إسرائيل المتغير الرئيسي وجميع الإدارات الأمريكية منذ أن تدخلت في الصراع العربي الإسرائيلي لم تأت بجديد وجميع المبادرات كلها مسميات مختلفة تحمل نفس الأفكار ونفس الرؤية، وأن إسرائيل هي الموجه الأساسي لدولة أمريكيا الكبرى.

والسؤال موجه للدكتور "عاطف أبو سيف " ومضمونه هل توجد نية لدى حركة فتح لتطور خطابها السياسي ونهجها الفكري ؟

➢ مهران المجبر

"أين نحن ذاهبون وكذلك بالنسبة للانقسام يجب إنهاؤه وإدارة الانقسام مرفوضة ومؤلمة للشعب الفلسطيني وتأكيد على حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي باتت فاشلة في قطاع غزة نظرا لوجود مئات من المنتجات الإسرائيلية في السوق المحلي، مساندة دور الرئيس الفلسطيني محمود عباس على إدارة رئاسة دولة فلسطين وحقوقه الشرعية.

➢ د.مازن العجلة

مداخلة على ورقة الدكتور أحمد يوسف حول سيناريوهات الوضع الفلسطيني سواء كانت شخصية أو حزبية فهي مرفوضة، أيهما أسهل التفاوض مع الاحتلال أم التفاهم مع السلطة وتسليم قطاع غزة، ويمكن أن تفهم تعزيز هذا الانقسام وسلطة حماس لا يمكن أن تمثل هذا الإطار السياسي أنها فشلت في حكمها 11 سنة وانحيازها لفكرة الجباية الاقتصادية وأضرارها بسبب تراجع الاقتصاد بالتالي السلطة الوطنية الفلسطينية هي الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بحمل أعباء غزة، وما الذي قدمته حماس من أجل المصالحة وما قامت به هو الحد من دوائر وأقسام ووزارات بكافة المؤسسات الحكومية ولا يقوموا بإدارة الانشطار الاقتصادي والحكم وإحلال 1500 موظفا ليس لهم عمل من أصل 50 ألف موظف وتسليم المعابر وهذا يشكل 4% من الحكم المحلي .

تعقيب الدكتور أحمد يوسف

ردا على تساؤل الضيف صابر منصور "الصحيح أن القرار أو الرؤية يمكن إسقاطه من فوق حتى ينفذ، السؤال الأهم هل خطاب الوثيقة الجديدة حول أراء القادة يجيب بالنفي وبالفعل موجود وأقرب مثال مسيرات العودة هي مجهود فصائل فلسطينية وحماس هي الركن الرئيسي لتنظيم هذه المسيرات السلمية على حدود قطاع غزة والتي هدفها هو إعادة تفعيل القضية الفلسطينية للمشهد الإقليمي والدولي من جديد، و موقف حماس من الشراكة السياسية وجهودها على أرض الواقع، وقواسم مشتركة وتعايش مع الأفكار الموجودة والمطروحة في النهج السياسي مع فصائل الوطن.

وقضايا سيناريوهات سنبقى بها أسرى الفعل وعلينا أن نفكر ونجد الحلول والنخب السياسية تتكلم ويرد على كلام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن غزة الإقليم المتمرد وعلى النخب السياسية للتفكير وإيجاد الحلول المناسبة وأطالب بتسريع تنفيذ المصالحة الوطنية بأقرب وقت ممكن، وإعادة النظر بالوضع الحالي. ومؤكدا على استمرارية مسيرات العودة وضرورة إسماع صوتنا للمجتمع الدولي، ويرد على الاتهامات التي وجهت لحركة حماس بأنها مخطئة لعدم تسليمها قطاع غزة، أنه يجب علينا إعادة النظر فمن هو على الصواب و ومن هو على الخطأ ؟

ومؤكد بأن غزة لن تركع ولن ترضى لكرامتها أن تكون مسخرة تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني .

تعقيب الدكتور عاطف أبو سيف

الحق واضح وأنادي بضرورة فض النزاع الفلسطيني مستندا بأن حكومة الرئيس الفلسطيني محمود عباس هي عبارة عن حكومة مؤقتة حتى يتم إجراء الانتخابات وأؤكد على دور الإعلام الفلسطيني في الترويج لمسيرات العودة وأحداثها في قطاع غزة متغافلين دور بقية الشعب في الوطن الحبيب وذلك لحساسية الوضع، وأكد على إنهاء الانقسام ويجب أن يزول، وأمن بمدى فعالية حركة فتح وعدم اقتصارها لحل قضايا سياسية محلية صغيرة بل هي أكبر من ذلك ؛ لذا على الحكومة أن تحكم والانتخابات أن تقام وتذهب إلى نهاية المطاف وينفض الانقسام.

و حركة فتح هي أكثر الحركات الوطنية التي تحدث تطوراً في النهج السياسي وخطابها الفكري ومواقفها السياسية، والحزب السياسي ليس هدفا أو وسيلة للوصول والأحزاب السياسية ليست مقدسة بل تقديس لفلسطين وحدها، ونسعى جاهدين على تأكيد هويتها الإسلامية وعروبتها والعمل على استقلاليتها.

مداخلات الجلسة الثانية

➢ د. جمال أبو نحل

الشكر والعرفان لمركز التخطيط الفلسطيني ومؤسسة فريد ريش ايبرت الألمانية لتنفيذ مثل هذه المنتديات السياسية، أن للاحتلال الصهيوني دور وظيفي زرعته أوروبا وتولى تثبيته الولايات المتحدة الأمريكية ونكبة الشعب الفلسطيني هي استمرار الانقسام وما زال الشعب يتذوق المآسي من الوريد حتى الرأس والسبب في دمار وعذاب الفلسطينيين هو الاحتلال الإسرائيلي وجبروته عليهم و الاختلاف الناتج من داخل البيت الفلسطيني لا من خارجه، وأدعو إلى ضرورة العودة لقراءة تاريخ القضية الفلسطينية من جذورها وتوحيد الخطاب السياسي الإعلامي الفلسطيني ومطالبة باستقلال دولة فلسطين والتوجه وطلب العون من محكمة الجنايات الدولية لمحاسبة ومعاقبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه بحق الشعب المغلوب على أمره وأطالب حركة حماس بإنهاء الانقسام وتسليم الحكومة من باب الرحمة بالشعب الفلسطيني.

➢ د."أحمد حلس"

الشكر والعرفان لمركز التخطيط الفلسطيني و مؤسسة فريد ريش ايبرت الألمانية لاحتضان المبادرات السياسية ودعمها المادي والمعنوي لمؤسسات العمل الوطني، أُلفت الانتباه لضرورة وجود أوراق بحثية مختصة بمدى تأثير السياسة على الواقع البيئي بناء على أن الوضع السياسي يؤثر سلبا على الواقع العام وخاصة المشكلات الصحية التي تعرض حياة المواطنين للخطر حيث تم تخفيض نسبة الخدمات الصحية لـ50% وعدم صلاحية المياه للشرب بنسبة عالية جدا 97% من المياه لا تصلح للشرب، لذا لا يمكن خلق البيئة الصحية الجيدة إلى 2 مليون شخص بدون توفير مناخ سياسي محترم، وإعطاء الجانب الصحي أهمية بالغة واهتمام به بشكل ملموس ودعمه، واعترض على عدم سير العملية الانتخابية لأنه من حق المواطن إعطاء حقه ومنح الفرصة لكي يجرب كافة النخب السياسية .

➢ أ. "محسن أبو رمضان "

إن المسار السياسي الجديد لا يسير دون المقاومة وباستعادة مقومات الهوية الفلسطينية الجامعة المنظمة لكافة الأحزاب السياسية وتجديد الأسس المنظمة التحرير الفلسطينية وتكوين لمرحلة الصمود والكفاح وإعادة تشكيل مجلس وطني مبنى على الشراكة السياسية .

➢ الأستاذ "منصور أبو كريم "

استمعت لكافة رؤى ووجهات النظر البحثية التي تم عرضها من قبل الباحثين بالجلسة الثانية من المؤتمر العاشر وتكمن الأزمة الحقيقية بالانقسام الفلسطيني هو عقدة المشاكل الداخلية والخارجية ولابد من فض النزاع بالوحدة الوطنية من كافة الفصائل الفلسطينية لأجل الوطن متناسين الخلافات الحزبية، وأكثر التحديات التي يواجه الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية على مستوى الداخل والخارج هو تمسك حركة حماس بالحكم في قطاع غزة واستمرارية الانقسام، والسؤال أين نحن ذاهبون ؟

ما الرؤية المستقبلية للخروج من هذه الأزمة وما هي الخطوة القادمة لانتهاء الانقسام الفلسطيني ؟

➢ د. عبدالله عياش

الشكر والعرفان لمركز التخطيط الفلسطيني ومؤسسة فريد ريش ايبرت الألمانية لتنفيذها مثل هذه الفعاليات الوطنية، سؤاله بمختصر (هل تم تقييم النهج السياسي سابقا دون دراسة النهج السياسي الجديد؟)

➢ أ. عبد العزيز قديح

نحن بحاجة لوحدة الموقف ولا يتم لذلك إلا بالتنازل من حركة حماس عن الحكم في قطاع غزة وإنهاء الانقسام الفلسطيني وبتجديد من دور المؤسسات السياسية بشكل أوسع مما هي عليه الآن وتمكين مسيرات العودة حتى لا تكون هروبا من القضايا الداخلية بل تكون خيارا سياسيا وحلا جذريا للقضية الفلسطينية.

➢ د. حسن السعدون

من الذي يسعى لإفشال المصالحة، والرئيس الفلسطيني محمود عباس هو الممثل الأساسي لدولة فلسطين وعلى حماس توقيع اتفاقية السلام والوحدة الوطنية يجب أن يكون من ضمن التوصيات الجديدة كيفية تعامل الرئيس مع إقليم غزة كإقليم موحد وتحت حكم السلطة الوطنية .

➢ أ. نهال ثابت

سؤاله موجه للدكتور ابراهيم ابراش "ما موقف الفصائل الفلسطينية من الحراك السياسي كالجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي وما مدى معارضتها لتشكيل مجلس وطني مشترك؟

والسؤال الثاني موجه للدكتور "مازن العجلة "

ما مدى تأثير السياسة على البنية التحتية بحيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بالقضاء على مصادر الدخل القومي بتدمير المصانع وتجريف الأراضي الزراعية وخلق أزمة اقتصادية ؟

➢ مجدي البردويل

أؤكد على ضرورة الوحدة الوطنية والتذكير على مضامين الخلاف السياسي وأن عقد المجلس الوطني نهاية الشهر الحالي بعد عقدين من الانقطاع ما هي إلا محاولة للسلطة الفلسطينية لإظهار أنها بحالة جيدة عدا عن قطع كل الجسور المصالحة وزيادة الشرخ بالحالة الفلسطينية، وإعادة لمأسسة القرار السياسي الفلسطيني وربما تكون محاولة إلتفافية لفتح الطريق أمام صفقة القرن، رفض حماس والجهاد حضور اجتماعات المجلس عائد إلى خرق السلطة الفلسطينية تفاهمات بيروت التي أكدت على ضرورة عقد اجتماعات المجلس خارج حدود الوطن وبمشاركة الكل الفلسطيني، وبالتالي فإن خرق السلطة الفلسطينية لتلك البنود لا يضع امامنا الا خيار واحد وهو رغبتها في جعل ملف الانقسام أمر مبتوت فيه وغير قابل للمراجعة والنقاش طالما بقيت حركة حماس على اصرارها بعدم تسليم القطاع، وبالتالي فإن الحالة الفلسطينية الأن في أوجها"، بالرغم من ان ذلك يخرجنا

من حالة الجمود السياسي والذي فرضته مسيرة العودة الكبرى بإبقاء الساحة السياسية حية سواء بنشر جرائم الاحتلال او التأكيد على الحق الفلسطيني، التحضير لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في ذروته، على اعتبار بأن القرارات التي ستتخذ ستحدث تغير سواء على لغة الخطاب السياسي، أو من ناحية الاحداث الجارية (ملف الانقسام).

- **د. أحمد يوسف**

على الجميع الرجوع لقراءة تاريخ القضية الفلسطينية منذ البداية حتى وقتنا الحالي وملاحظة مدى تنازلات التي دفعتها حركة حماس لأجل تخفيف وطأة الوضع الراهن الذي يضج بالخلاف السياسي وتفعيل مبدأ الشراكة الوطنية.

ردود الباحثين

الدكتور إبراهيم أبراش:

القضية الفلسطينية هي قضية عادلة وعدد الفلسطينيين في أنحاء العالم يبلغ 12 مليون موزعين في دول العالم الغربي والعربي والشتات وفي الضفة الغربية وغزة والأراضي المحتلة، الذين يسكنون فلسطين هم 6 مليون وهؤلاء من المسؤول عن توفير أبسط حقوقهم الأساسية، والعمل السياسي يعطينا رؤية مستقبلية لإنقاذهم من الضياع والتشرد والأمل بحياة جديدة خالية من الصعاب، مؤكدا بأن الفشل في تجارب السياسية هو أساس العمل السياسي بدون الفشل لن نصل إلى ما نريده ويجب عدم ربط مصير قضيتنا بالأحزاب السياسية حيث فشلت حركة حماس الإسلامية في حكمها وفي طريقة التواصل مع الناس بمعنى أنها لم تنجح في الداخل والخارج والحكومة الربانية من غير الممكن إن تعترف بالخطأ مهما حصل، عليها تسليم قطاع غزة للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى تكمل عملها وتخرج غزة مما هي عليها الآن من دمار شامل.

موقف الفصائل الفلسطينية من الحراك السياسي غير ملحوظ وعلى الجبهة الشعبية إصلاح نفسها من الداخل أولا ومن ثم توضيح موقفها بالعمل السياسي.

الدكتور مازن العجلة:

رداً على تساؤلات الضيوف الذين اعتبروا بأن السياسية تؤثر بشكل كبير على البنية التحتية حيث أوضح بأن ورقته بحثية شملت على إحصائيات وتقارير تبين مدى تأثير السياسة على الوضع الاقتصادي ولم يذكرها لضيق الوقت ومن الصعب وجود نموذج تنموي جيد لقطاع غزة في ظل وجود الانقسام والاحتلال الصهيوني وطالما ابتعدت غزة عن سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية وتقع تحت حكم حركة حماس، هناك إحصائية صدرت عن مركز الإحصاء الفلسطيني تنص على أن ما تأخذها السلطة الفلسطينية من قطاع غزة لا يساوى 9% من تصرف عليه وهذا يشكل عجز مالي.

أ.عصام يونس:

ليس بالضرورة إجراء الانتخابات، فالانتخابات هي الشكل الوحيد الذي يؤكد على شرعية الحكومة الفائزة ولن تحدث دون الاتفاق على وحدة وطنية مع وجود الانقسام الوطني.

ومنظمة التحرير الفلسطينية هي العنوان الأساسي ويجب الإيمان بها وإعطائها أحقية لتنفيذ مهامها في قطاع غزة لأن جميع الأحزاب قد مرت بتجارب فاشلة وأثرت على الشعب الفلسطيني بشكل ملموس ومازلنا موجودين على أرضنا ونحارب ظاهرة تهجير الشباب.

جلسة تقييمية

د.خالد شعبان

الأخوة الباحثون والضيوف الأعزاء

استكمالا للنقاشات التي طرحت أثناء عقد منتدى غزة العاشر للدراسات السياسية والاستراتيجية، فإننا من خلال المتغيرات المحلية المرتبطة بعقد المجلس الوطني واستمرار مسيرات العودة، والمتغيرات الإقليمية المقرونة بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والدولية من خلال التلويح بطرح صفقة القرن، نفتح باب النقاش مرة أخرى أمام العديد من الأفكار والأسئلة التي طرحها المشاركون، والتي يكمن أهمها فيما يلي :

1- لن تتوقف الإدارة الأمريكية عند نقل السفارة والتلويح بصفقة القرن، بل وستواصل تقديم الغطاء السياسي والدبلوماسي والدعم لحكومة الاحتلال الإسرائيلي لفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض، عبر الاستيطان وتهويد القدس كأداة مركزية لفرض الحل الأحادي الجانب.

2- هل القيادة السياسية للمنظمة مستعدة لتفعيل منظمة التحرير كعنوان لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، ومستعدة لوضع برنامج نضالي فعال، أم ما زالت تراهن على التسوية السياسية والشرعية الدولية كخيار وحيد للوصول للدولة ؟ وما هي إمكانية التحول إلى دولة تحت الاحتلال؟

3- هل حركة حماس مستعدة لأن تكون جزءا من الحالة الوطنية، أم ما زالت مشدودة للإخوان المسلمين وللمشروع الإسلامي الذي يرى البعض أنه يتعارض

مع المشروع الوطني ؟ وما هي أدوات حركة حماس المستقبلية في ظل هذه الأوضاع البالغة التأزيم والتعقيد؟

4- يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى الانطلاق من قاعدة إنتاجية لتوليد معدلات نمو اقتصادي حقيقية تستطيع تخفيف معدلات البطالة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي.

5- الوحدة والصمود هي كلمة السر الوحيدة لإحباط الخطة الأمريكية الإسرائيلية في ظل الانهيار العربي ولخوض معركة دبلوماسية وسياسية واسعة في مؤسسات القانون الدولي وفي المجتمع الأمريكي

➢ د. إبراهيم أبراش:

الواضح أن المتغيرات تشير باتجاه سلبي وليس إيجابي، فالواضح أن المتغيرات المحلية تراجعت عقد جلسة المجلس الوطني لكن لم تحسم قضية إدراج القوى الفصائلية الأخرى، ولم يحل الإشكال المطروح، والواضح أن الانقسام ازداد تعمقاً ووقف الحديث عن المصالحة، والواضح أن المصالحة لم تعد شأنا فلسطينياً خالصاً، يجب البحث عن شكل جديد للمصالحة وهناك قناعة عند الجميع (إقليمية، عربية) من الصعب توحيد قطاع غزة والضفة الغربية ضمن اطار واحد، هناك واقع انقسام.

والإشكالية أننا نبحث عن طريق إيجاد حلول لغزة بمعزل عن الضفة الغربية إيجاد حل لأوضاع قطاع غزة وكأن السلطة ليس لها علاقة، وأن الواردات التي تجبيها حماس وقوى أخرى بطرق مباشرة أو غير مباشرة يصب باتجاه دولة غزة أو كيان غزة، والواضح أن إسرائيل وضعت المخطط لدولة غزة وشاركت فيه أطراف فلسطينية وعربية. حماس دخلت إلى المخطط متأخرة بوعي أو بدون وعي، الأمور صعبة ومعقدة بالإضافة إلى حالة فكرية ثقافية متغيرة، ولكن الكل يجب أن يشارك في الحكم والمخرج والنهاية أنه يجب العودة إلى الانتخابات.

- **د.غازي حمد:**

في اعتقادي أن البدايات الخاطئة أعطت نتائج خاطئة، برنامج المنظمة بداياته خاطئة، وهناك حالة فشل على جميع المستويات، منظمة التحرير الفلسطينية، واجتماع المجلس الوطني والمصالحة والمقاومة، بسبب أن البدايات كانت خاطئة وهنا ممكن الخطأ، فمثلا المقاومة البدايات كانت خطأ لأنها كانت دون برنامج سياسي. الانتخابات ستؤدي إلى أن نقيم سلطة تحت الاحتلال، وهو الأمر الذي أدى إلى أزمات، فالسلطة تحت الاحتلال هي عبء على المشروع الوطني، وهل يمكن القول أن سلطة تحت الاحتلال مكسب استراتيجي، ولكن يجب القول أنها تجربة ليست ناجحة.

الوضع الحالية بحاجة إلى التفكير فأزمة الثقة بين فتح وحماس أعاقت الوصول إلى برنامج موحد، يجب أن ننطلق من تجربة الفترة السابقة وليس من الفراغ، يجب أن يكون لدينا مشروع وطني واضح، ويجب تحديد الآن المرحلة التي نعيشها، مع العلم أن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بقيام دولة فلسطينية، ولذلك لابد من التفكير في المشروع الذي نحارب فيه الاحتلال، ما هو المشروع؟ نحن بحاجة إلى مشروع وطني، نحن بحاجة إلى وحدة وطنية، نحن يجب أن نتفق على الهدف ماذا نريد؟ فلابد من توافق وطني بين حماس وفتح على بلورة استراتيجية وطنية.

- **أ.محمود الزق:**

كان هناك حديث طويل حول انعقاد المجلس الوطني، وأهم سبب لعقد المجلس الوطني كانت حالة إدارية لمعالجة تجديد الهيئات لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس له علاقة بالمصالحة. أي السبب إجراء تنظيمي.

أما بالنسبة للمشروع الأمريكي فإنه يرتكز على إيجاد كيان سياسي فلسطيني في غزة (أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي) ولذلك هناك سعي لفصل قطاع غزة في الاستراتيجيات الإسرائيلية وجعله كيان منفرد مع العمل على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق والسيادة الكاملة لإسرائيل.

معظم المؤشرات التي يتم عقدها في الخارج لإنقاذ غزة أو دعم غزة تكون توصياتها التعامل مع قطاع غزة تحت غطاء إنساني خارج نطاق السلطة، والسؤال

الـذي يجـب أن يعمـل مـن أجلـه الكـل الفلسـطيني وهـو كيـف يمكـن أن نواجـه هـذا المشروع؟

- **د.عاطف أبو سيف:**

إن عـدم التوافـق الفلسـطيني علـى أوسـلو هـو مـن أفشـل أوسـلو، بـل أن جـزءاً مـن الشـعب الفلسـطيني كـان يعمـل ضـد السـلطة، والأن الواضـح مـن التغيـرات المحليـة والإقليميـة والدوليـة أن المشـروع الأمريكـي هـو غـزة منـذ البدايـة، حيـث كانـت هنـاك خطـة متكاملـة لايجـاد الاقتتـال الـداخلي بـين الفلسـطيني (حمـاس/ فـتح) منـذ البدايـة فـي السـبعينات والثمانينـات، والمشـروع الأمريكـي الحـالي لـن تكـون حمـاس الحاليـة طرفـا فيـه، والحـل الوحيـد الـذي يجـب العمـل عليـه هـو الصـمود علـى الأرض وإقامـة علاقـات مع الفلسطينيين (في الخارج، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية.

- **د.أحمد يوسف:**

عنـد الحـديث عـن الإخـوان وفلسـطين، فهنـاك تـاريخ طويـل مـع أن اخـوان الخـارج أو التنظـيم العـالمي نصـح حمـاس بعـدم خـوض الانتخابـات أو تشـكيل حكومـة، ولكـن مـن حسـم الأمـور فـي هـذه القضـية هـم حمـاس غـزة، ولكـن الواقـع يـدل علـى أن حمـاس تطـورت كثيـرا، فحمـاس الآن ليسـت حمـاس فـي البـدايات، لكـن الصـعوبات كثيرة ومتعددة، والواضح الآن توجهها كبير نحو المصالحة.

- **أ.جمال البابا**

مـن خـلال مـا ورد فـي الأوراق المقدمـة فـي المنتـدى يتجلـى الظـرف الـدقيق الـذي تمـر بـه القضـية الفلسـطينية وحجـم التحـديات التـي تواجههـا النخبـة السياسـية، الأمـر الـذي يتطلـب توظيـف كـل طاقـات الشـعب الفلسـطيني بكـل مكوناتـه للتصـدي للمخطـط الأمريكـي الإسـرائيلي الهـادف إلـى تصـفية القضـية الفلسـطينية التـي بـدأت خطواتهـا العمليـة علـى الأرض مـن خـلال ملفـي القـدس واللاجئـين، كـل ذلـك يتطلـب وضـع اسـتراتيجية فلسـطينية مضـادة قائمـة علـى أقـل تقـدير علـى برنـامج نضـالي موحـد مرجعيته منظمة تحرير جامعة وفاعلة.

➢ **د. خالد شعبان**

أشكركم الأخوة الباحثين والأكاديميين الأعزاء على مشاركتكم وأفكاركم لتفعيل النقاش، وبناء على جلسة المنتدى وما جرى فيها من نقاش وحوارات جلسة اليوم يمكننا إيجاز نتائج المنتدى بعدة نقاط تتمثل بالتالي:

نتائج المنتدى :

1- ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي يؤثر سلبا على آليات العمل السياسي الفلسطيني والعمل على ضرورة تحقيق المصالحة وتمكين الحكومة من ممارسة عملها في قطاع غزة. إن إنجاز المصالحة كفعل كفاحي يجب النظر إليه في ذاته كانتصار بالنقاط للفلسطينيين على المشروع الصهيوني، فمقاومة الانقسام تصبح مثل مقاومة الاستيطان والجدار وتهويد القدس، وجزءاً من عملية كفاحية على الشعب الفلسطيني أن يخوضها، وأن تتوافر لها أسباب النجاح، مهما كانت كلفتها، وليس انتظار ضوء أخضر من أي طرف كان.

2- الدعوة إلى إيجاد برنامج عمل وطني فلسطيني موحد يتم التوافق عليه بين الفصائل الفلسطينية على قاعدة الوحدة الوطنية ضمن اطار م.ت.ف.

3- لا بد من تعزيز التواصل الفلسطيني للمركبات العربية والفلسطينية سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة من أجل زيادة التأثير في الضغط على قيادات هذه الدول.

4- تفعيل العمل الدبلوماسي من خلال السفارات وتبني برنامج وطني واسع (ترويجي) لمواجهة الدعاية الصهيونية وكسب حلفاء جدد للقضية الفلسطينية.

5- تعزيز اقتصاد الصمود لمواجهة لتردي الوضع الاقتصادي ومستويات المعيشة، في ذات الوقت الذي لا بد أن تسعى السلطة لوضع خطة متوسطة المدى التخلص من أعباء اتفاق باريس – أوسلو للتحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وبناء اقتصاد فلسطيني مستقل .

technical relations between Palestinian banks and their Israeli counterparts, through the so-called correspondent banks responsible for receiving Palestinian bank transfers from abroad to be transferred to Palestine.

Israeli actions:

- Stop dealing with Palestinian laws and regulations and adopt military orders for occupation, especially in the economic sector.
- New customs and tax system based on randomness in raising tax rates and methods of collection, to achieve the largest possible increase in revenues.
- A significant reduction in public spending. The Israeli authorities will most likely restructure the administrative system and cancel the ministries, turning them into smaller departments in size and number in order to employ a limited number of staff for vital services such as education, health and civil affairs.

The Palestinian national project in all its stages has been negatively and positively affected by the economic situation. Without conscious and rational handling of these challenges, it is difficult to achieve special political accomplishments. The political division and its difficult consequences on political and economic developments are also major factors.

because this solution hasn't been extensively studied. The question is whether Israel will accept a return to the administration of the Palestinian territories currently administered by the Palestinian National Authority. What is the position of the international community? What is the fate of the existing agreements?

The answer to these questions helps outline the repercussions of dissolving the PA from an economic point of view. It should be noted that economic aspects are often dependent on their legal and administrative counterparts.

In all cases, the PA will find itself obliged to do the following:

- Evacuate all government institutions and dismantle security services.
- Stop providing public services to citizens, except for some vital ministries such as education and health
- The automatic cancelation of contracts for thousands of public employees
- Suspend all arrangements agreed to in the Paris Agreement

These consequences for dissolving power entail:

- Loss of gains made in infrastructure, environment, trade agreements, and institutional buildings.
- The salaries of the majority of public servants who support hundreds of thousands of families will be suspended
- High unemployment, poverty, food insecurity and inequality
- The weakening of the private sector due to the regulatory and legal vacuum of exports and imports, and the decline in the purchasing power of citizens, especially employees. Not to mention the loss of their largest customer, the PA and its institutions.
- The banking sector will be affected by its loss to the government as a large borrower, the inability of employees to repay their loan installments, and a significant decline in their ability to borrow. More importantly, the cancellation of

The paper reviewed the most important economic challenges, starting with the low rates of economic growth, which fell from 8.8% on average during the period 2008-2011 to 3.2% on average during the period 2012-2017. The fragility of the financial situation due to the decline in foreign aid and the increase in the volume of domestic debt, as well as, the arrears of the Ministry of Finance. Domestic debt has increased from $1,385 million in 2012 to $1,500 million in 2017. The contribution of the productive sectors to GDP has also fallen from about 20% in 2012 to 15.8% in 2017. This is in addition to the distortions of the financial system, the labor market (the unemployment rate increased from 23% in 2012 to 27.4% in 2017), and the predominance of the Palestinian economy to rely on increasing consumer needs, or dependence on foreign aid.

The paper also reviews the social challenges through several indicators, the most important of which is the decline in the GDP per capita which was recorded during the period of study as negative growth from 2013-2014, with very modest growth rates for the other years. This is combined with increased unemployment rates as explained above. The poverty level reached 26%, and more than a quarter of households are food insecure. There is also the matter of inequality and a high economic dependency of about 5 persons per worker (6.4 in the Gaza Strip). This is linked to several interrelated causes, especially unemployment of young people, and specifically university graduates. Moreover, low wages is a major challenge. Even those who work are receiving relatively low wages that do not cover the high cost of living (75% of the workers in the private sector receive less than the minimum wage; an average of NIS 800 per month). There also the issue of reliance on the public sector to create new jobs. The private sector is weak and hence is inefficient at creating job due to economic instability and rising production costs.

Despite the frequent calls to dissolve the Palestinian Authority, the legal and administrative frameworks are still vague. This is

the International Criminal Court (May 2015). The last of which lasts for four months. Not to mention the continued confiscation of land, the expansion of settlements, and the increasing number of settlers during the period (2012-2016) by 16%. It is strange that the percentage of increase in the number of settlers in the West Bank is greater than that of Jerusalem, reaching 20.6%, while in Jerusalem it reached 8.4%. Moreover, Israel blocks benefits for Palestinians in Area C, deducts electricity, water, and medicine revenues from clearance duties without prior agreement, approves a law to deduct the salaries of prisoners and ex-prisoners, and continues besieging Gaza and isolating it from the rest of Palestine and the world.

All this, while USA issued a resolution reducing or preventing its assistance to the Palestinians either directly to the PA, to UNRWA, or to support projects through the United States Agency for Development (USAID). In fact, US aid has decreased from $417 million in 2016 to $285 million by 2017. UNRWA has averaged $350 million over the past five years. UNRWA is expected to lose an important part of this support if America carries out its threats.

At the same time, the volume of foreign aid has declined by about half over the past few years. Current transfers (free of charge) decreased from $1,750 million in 2012 (36.7% to the PA) to $1,447 million on average over the period (2013-2017). Budget assistance has been declining since 2010 from $1,146 million to $944 million in 2012, and despite its rise in 2013-2014, it has fallen back from 2015-2017 to $798, $765, and $776 million dollars respectively.

This paper discusses a number of economic challenges, foremost of which is the challenge of subordination, which leads to the following challenges. The danger stems from its roots in the Palestinian economic structure after decades of occupation and its policies, which continued after the establishment of the Palestinian Authority through the Paris Economic Agreement. As a result, this relationship (dependency relationship / control) has become a system with its components, tools, and mechanisms.

Socio-Economic Challenges Facing the Palestinian in Case of Dissolution the Palestinian Authority

Dr. Mazen Salah Alijla*

Executive Summary:

This paper attempts to analyze the social and economic challenges resulting from the recent developments in the political situation related to the positions and actions of the main parties, especially Israeli and American actions. It is no secret that the main issue of this topic is subject to the methodology of political economy, as it is the most appropriate tool for a matter moved and determined by politics in all its dimensions.

To achieve this goal, this paper outlined the most important features of the political context in which the economy has developed in the past five years. This political context produced a series of local, regional and international actions that contributed to the intensification of economic problems and challenges. The current Palestinian political stance rejecting negotiations that do not have a time limit to end the occupation, and the sharp Palestinian reaction to the American decisions on Jerusalem, has resulted in a set of measures that weakened the economic conditions.

The Israelis froze the clearance revenues three times during the period (2011-2017). First, following the reconciliation efforts (May 2011), then the recourse to the United Nations (November 2011), and a day after the submission of Palestine's application to

* Economic Researcher

participate in the assembly's works. In this case, the PA can remain strong and be able to face the attempts of dissolving it. The possible outcome is:

- The PA remains strong, unified, and armed with the legitimacy to be able to resist, build, and develop in all fields of national work.
- Unity and resistance to defeat the American-Israeli plan, to stop the collapse of the Arabs, and to fight a wide political and diplomatic battle at the international law organization and at the level of American society where many strategic changes are turning for the benefit of the Palestinian cause.

If we consider that these attributes are objective because all matters concerning Palestine are objective since they develop and influence Palestinian societies without the Palestinians having any say in the matter due to our lack of capabilities, there are other internal Palestinian attributes to consider.

First: The failure to reconcile amongst the political factions. This includes the failure to end the unilateral representation of Palestinians, as well as, the failure to end the political mandate on the entire Palestinian territories by way of American and Israeli projects aimed at ending the Palestinian cause. The existence of two authorities, one in the Gaza Strip and the other in the West Bank, means that due to the occupation, the Palestinian Authority would be dissolved, and the state would be declared to be under occupation. A state under occupation may be something questionable to some, and to some may even be doubtful, even if it was legally binding. This will cause a major debate with the Americans and the Israelis as to whether the announcement is realistic or just legally theoretical.

Hence, the future of the Palestinian Authority faces a number of scenarios, most importantly:

- The situation remains as it is without reconciliation. The PLO and the PA renew their legitimacy in the next round of the National Council, and the fight for representation and political mandate remains as is without any major changes. This scenario is what Israel and US are hoping for and is the likely option if the political factions don't reconcile.
- The creation of a new alternative national council that aims to keep the political divide until a unified national council is held. This, in effect, means the creation of a state in Gaza, and a new government in the West Bank. This is also what Israel is hoping for and has been working towards for a number of years.
- The sole national scenario is for Hamas to be invited as an observer to the coming national council and for it to

Judaification of Palestine. They do not recognize any rights of the Palestinian people apart from their daily living needs. The Palestinian people are merely a marginalized group in need of administration as far as they are concerned. On the other hand, they only consider full rights of Israelis. In other words, Palestinians have no partner with whom they can discuss a political solution based on International Law or at least on justice and equality.

The second attribute: A new American-Israeli alliance

With the rise of the new American right-wing, represented by Trump's administration, the alliance between US and Israel has developed into an unprecedented level of exclusivity. One can say that the existence of the US right-wing is dependent on the existence of the Israeli right-wing, and vice-versa. Israel has now clearly become an influencing force in the US administration, as well as a necessity for the American right-wing to be able to continue facing their internal challenges.

This is considered a danger for the Palestinian people because this right-wing, American-Israeli, alliance is actively attempting to end the Palestinian cause.

The third attribute: The destruction and marginalization of the Arabs

Whether we agree or not on the outcomes of the Arab spring, it is clear that the Arab spring has been hijacked by political Islamic groups. The result of which has led to the sacrifice of state and nation in a number of Arab countries. This has further led to the marginalization of the social infrastructure due to the rise of sectarianism and ethnicism, which caused major changes to the traditional regional priorities. As a result, the Palestinian cause has become a sidelined issue with new American-Arab alliances being formed that require the partnership of Israel in all new agreements. This is being implemented gradually, as well as, imposing new political demographics that are in essence contradictive to the Palestinian cause, and which have to be accepted by the Arab states.

Political Consequences of Going Back on the Oslo Accords – Avoiding the Crisis

Dr. Abdulmajeed Swaylem*

I don't consider what we are currently going through a crisis exactly. This is because the theoretical definition of a crisis has an intellectual dimension (including political thought). It is impossible to fully understand a crisis when facing any specific predicament, no matter how complex it is. This is especially true if the predicament is a result of difficulties and complexities of a specific political phase. Nor does the predicament turn into a crisis if the notion was comprehensive, profound, and inclusive of a complete and total blockage of the political domain and ideology which direct the social behavior in a specific time period.

We are in a national predicament of a completely different nature to the highlighted crisis. This predicament has three defining attributes, each of which, has its own influencing factors and elements.

The first attribute: The profound changes in Israeli society

The existing ruling coalition in Israel is the result of a quantitative accumulation that has only recently been development. It can be said that the Israeli society has exploited all efforts in their attempt to stop the rise of the right wing. The opposition has been sidelined along with their action or influence. The right wing today is a strong, religiously-extreme, and active member of the settlement expansions project and the

* Academic Researcher

Integration challenges related to security matters

If Hamas and Islamic Jihad are integrated into the PLO, there will rise a number of issues related to armed militia groups and private security forces. Hamas has a security force, armed militia groups, and a large number of armed forces. This is also true of Islamic Jihad. In Gaza, there are thousands of fighters and tons of weapons between the two parties, who both have a publicly disclosed military ideology that is hostile to Israel. Fatah on the other hand oversees the security forces in the West Bank which is committed to a security agreement with Israel, highlighted by the security coordination efforts as stipulated in the Oslo Accords.

Conclusion

The Palestinian cause must revert back to the call for national liberation by developing a new strategy headed by the PLO. This is because the Palestinian cause is larger than the Palestinian political parties, which doesn't comply with the existing power shifts. This is also because Palestine is under occupation and the world has become more understanding and aware of the legitimacy of the Palestinian cause.

If the reconciliation efforts don't become a part of the rebuilding strategy of the PLO, under which all parties must come to an agreement, then the political system will spiral down towards more division, and the Palestinian cause, in its entirety, towards more misguidance and demise.

Hence, the national strategic program must attempt to surpass all existing preconditions and programs. There may be some overlaps with the existing programs, but this is due to potential complexities and difficulties that make complete discontinuations impossible. The idea is to move from the preconception of a reconciliation effort between Fatah and Hamas, to a unified nation. The elections and their timeline, the organization of security systems, and the reconciliations efforts, all are not the main issue, just as forming a consensual government isn't the solution. The solution is based in the restoration and reactivation of the role of the PLO with a new vision and a new program.

Political participation in the PLO on the basis of Palestinian nationalism

Recalling the establishment of the PLO is important to try to alleviate the feelings of hopelessness and frustration which some may feel with regard to the possibility of rebuilding the Palestinian national program whether it is named the PLO or some other title. The 1968/1969 second attempt at creating the PLO, all the way to the agreements and arrangements between Fatah and Hamas which was agreed to by most of the political parties, including the assumption that Hamas and Islamic Jihad have a serious desire to join the PLO, lead us to present the following methodology to include both Hamas and Islamic Jihad into the PLO.

Consensus and agreement are an alternative to elections:

Although elections are an integral part of democracy, and is the main source of legitimacy for whomever has power and authority in stable democratic systems, it is certainly not the only way to resolve political differences for a nation under occupation and is divided geographically and ideologically.

A foundational council that oversees the process of integrating Hamas and Islamic Jihad in the event of failure of the elections as stipulated in the reconciliation agreements. Other ways of renewing the National Assembly can be innovatively developed

leave any room for the continuation of the state of political misguidance and institutional vacuum (the absence of a single and unified reference to the people). This will be true until the Palestinian reconciliation is successful and there is an end to the division; especially since the division is not purely Palestinian.

Israeli prejudice and refusal for peace has moved the Palestinian cause back to the first square where the PLO defined the struggle between Israel and Palestinians living within the 1948 borders, Gaza, the West Bank, and abroad.

The failure of Hamas and all Islamist groups from formed an alternative to the PLO, especially after Hamas's plans came to dead-end.

The loss of all institutional and political references associated with the PA for its legitimacy and comprehensive characteristics, and the creation of a strategic institutional vacuum.

Towards a strategic vision to restore the PLO :

Taking into consideration all the calls for restoring the active role of the PLO, it must be clear that going back to how the PLO operated prior to 1994 is not possible. It must also be clear that reverting back to the PLO isn't as simple as issuing a new resolution that says so by the PLO. The matter involves many elements present in the Palestinian arena. Hence, the restoration becomes a part of a new national strategy.

Any attempt at developing a national strategy program or a comprehensive vision for the coming phase must be based off of, and started by, the existing situation which we aim to fix or to find an alternative to. The national program isn't a governmental program, nor is it the reconciliation effort, but rather a comprehensive Palestinian program aimed at facing the Israeli occupation and achieving complete independence.

Palestinian people, and doing everything that would undermine its authority and policies.

Second: Although the National Authority was formed via a resolution issued by the PLO's Central Council, where the leadership of the organization aimed at moving the Palestinian cause from the PLO to the PA as a base for the Palestinian State, the PA later turned on the organization. This has led to the marginalization of the PLO so that the PA can implement its obligations in accordance with the Oslo Accords. Hence, the PA's institutions replaced the PLO's in the hope that one day they may become institutions of the Palestinian's state.

Third: Although the PLO remains the legal representative of the Palestinian people, the international community deal with the PA and the developing Palestinian state more than they do with the PLO

Forth: The regional and international changes do not incentivize the return to the PLO as it is considered a national liberation movement. This is especially true for Arab countries that host millions of Palestinians.

Fifth: The political division which saw two political party elites fighting for power, and are interested in maintaining the division due to their own benefits, do not allow for a unified reference and leadership.

Steps required to restore the PLO:

The PLO, until today, is the sole legal representative of the Palestinian people as is recognized by most countries worldwide. If it is shut prior to the rise of the Palestinian State, the Palestinians will have no designation.

The deterioration of the PA, the withdrawal of the two-state solution, the failure of the PA as a substitute for the PLO, and all conspiracies facing the Palestinian people does not

and after the political division of 2007. The matter calls for the revamp of the organization as it currently is, prior to the inclusion of Hamas and Islamic Jihad.

We must re-examine the correlation and the requirement between rebuilding and activating the organization, and ending the division. We must also stop all calls aimed at placing any requirements to rebuild and activate the organization in order to be able hold elections for the national council, the legislative council, and presidential council. This is especially with regard to the fact that never in the PLO's history has there been elections for the National Council while the status of the Palestinians and the Arabs were this bad. We must also think about whether our priority is to rebuild and activate the PLO, or to work on transforming the UN resolution to recognize Palestine as an observer state to actual implementation on the ground through direct engagement with the occupation.

The reasons and conditions which led to the marginalization of the PLO

Conspiring against the PLO began with the creation of the organization itself. This was supported by all groups and nations which opposed the national Palestinian identity and the independence of a Palestinian state, each for their own specific reasons and purposes. Although the first groups to oppose the PLO were external groups such as Israel, Jordan, some Arab states, and some Islamic movements, lately, the danger has come from within the PLO. This has presented a number of challenges to the PLO such as:

First: The emergence of external political factions that have received wide public support like Hamas and Islamic Jihad. The issue here isn't with increasing the number of political parties, but rather with the rise of different political and ideological ideas that contradict that of the PLO and its political program. This went as far as for Hamas to present itself as an alternative to the PLO, bring hostile to it, questioning its representativeness of the

The possibility of consensus on a unified Palestinian political program within the PLO's framework

Dr. Ibrahim Abrash*

Special attention must be given to maintain and gather around the PLO for it was previously able to unify the Palestinian people and is also considered by many Arab and International bodies as a representative organization for the Palestinian people. Moreover, the PLO is not a political party, nor is it a monopoly for a single political party. It is a national organization for all Palestinians needed as long as the Israeli occupation exists. This is why the PLO should be excluded from all attempts to steer it with a politically driven agenda, especially during these days leading to the National Assembly in May of 2018.

In the face of all challenges facing the PLO, it is still possible to reactivate its role to create a national program agreed by all parties, but with an innovative and new approach that take the recent internal and external changes and variables into consideration. We can make use of the example set forth by the PLO in 1968.

The loss of PLO's role and ability to guide and control the Palestinian scene, as well as, the representation of the Palestinian people, wasn't only a result of the emergence of new external political parties attempting to take away its role for themselves, but was also a result of a structural and operational faults developed within the PLO after the creation of the PA in 1994

* (Academic and Ex-Minister of Culture)

possible to evaluate each scenario separately, give insight, and allow for assertions to be made.
Realistically based on Hamas's current movements, as well as, the improbability of a number of paths they can take, the following scenarios are the most likely to occur:
Hamas will remain onboard with the rest of the national and Islamic factions in their support for peaceful demonstrations on the borders until other, better, options for lifting the siege on Gaza become available.
Hamas will adamantly continue the reconciliation efforts, release all control of civil governance in Gaza while maintaining the security situation, and start coordinating with all other factions, UNRWA, and the EU to secure a decent living standard for the Gazan population.
Hamas will coordinate with Egypt to prepare a deal with the Israelis regarding the collection of border duties and transfer to a national body within Gaza, since this is a financial requirement for Gaza's internal budget.
The creation of a national coordination council that has all factions as members, including the Mohammad Dahlan faction, to oversee the living conditions of Gazans and to secure funding from Arab and Islamic counties, as well as, international humanitarian support for Gaza.

In summary: These scenarios are mere assumptions. If the reconciliation is stuck at a standstill and some action becomes required to bypass the current challenges, which are ambiguous due to the series of punishments imposed on Gaza by the PA, then one of the noted scenarios will have to be adopted by way of necessity.

to harmonize with the changing regional and internationals changes and developments. The new charter also outlined Hamas's new vision and take on many core issues, presenting answers about Hamas's point of view on all such matters.

Hamas Internal Direction

The core element of the new charter called for political partnership and national unity, as well as, coordinating with other Palestinian parties regarding shared internal matters. For example, clause 28 of the new charter states that "Hamas believes in managing its relations with all Palestinian factions on the basis of inclusion, democracy, national partnership, tolerance, and civil negotiations, in the hopes of unification for the cause and to achieve the national goals for the Palestinian people." This was also elaborated on by Dr. Ghazi Hamad, a Hamas Leader, when he stated that "What we (Hamas) hope to achieve through our partnerships is the empowerment of the Palestinian institutions towards the greater good. We hope to do this be way of partnering with all the competent individuals from all different political views in order to excel the Palestinian society in all fields. We hope to open the doors for all to be able to participate and build our nation rather than having segregated political roles based on division and exclusion. This shall be applied to all national institutions and organizations in Palestine".

Hamas Political Vision

In light of the recent troubles facing the regional and international countries, including Israel's upper military hand, the question arises of Hamas's future capacity in dealing with the complicated challenges to come.

There is no doubt that the answers now will not suffice because we face an uncertain and gloomy future. It is difficult to describe the current situation logically, hence, to avoid a logical fallacy, it is not wise to come up with definitive answers. We can, however, establish a number of scenarios where we can provide analysis based on certain assumptions in each scenario. This way it can be

government which was created as a result of the Oslo Accord, which they have objected to since it was signed in 1993. This also meant that they have accepted the creation of a Palestinian state on the boarders of 1967, as well as, started to consider options put forth by the international community, and having to open up to the regional partners' governments, with whom Hamas has had many reservations.

It is important to note that since Hamas ascended to power, its consultative institution had continuously saw the need to revisit their 1988 charter, especially after the painful events of 2007 where Hamas found itself facing great challenges requiring it to restructure and remodel itself to avoid the accusations it was facing of terrorism, extremism, prejudice, and anti-semitism.

The Muslim nations had much to deal with internally between the failure of the Arab Spring, the preoccupation of Islamists groups healing their wounds from it, the explosion of sectarian fighting in Syria and Iraq, and the expansion of fighting with Daesh (Islamic State) in Libya and the Sinai Peninsula. All of this has led to the reduction of support for the Palestinian cause and for Hamas. Hamas found itself stuck in all these issues where it had to take sides and broker unsolicited alliances, all while trying to carefully tread with the sensitive topic of Palestine; a core issue to the Muslim Nations. Any step out of line with a certain Arab of Islamic nation, and Hamas would find itself under much unwanted scrutiny.

The new charter: The vision and the strategy

The increasingly tense political and security situations of the Arab and Muslim worlds has created a massive problem for Hamas. This called for a new political position to be adopted by Hamas to be able to adjust internally in Palestine and with the regional Arab countries.

Hence, in June of 2017, and after numerous political discussions, Hamas presented its new political vision drafted in a document called "The Charter of Principals and General Policy". The new charter aimed at developing Hamas's political ideology to be able

An overview of Hamas's new political charter
Differences of vision between two charters

Dr. Ahmad Saleh*

Preface

When Hamas was created as a resistance movement to the occupation in December of 1987, it was successful in gathering public support in the face of Israeli aggression. It was also able to resist the Israeli occupation in a brave and bloody first intifada. During that time, it had to pen a narrative for its ideological jihad project that could round the masses around them, as well as, give their ground leadership the necessary tools to gather the crowds to be able to continue with the confrontations. The narrative also included the appreciation for martyrs, injured, and the sacrifice of those who were imprisoned. It also included the broad lines which were needed to guide the future generations in their struggle against the occupation. This is how their charter was innovatively created.

After the Oslo Accords were signed in 1993, and the PA created in 1994, Yasser Arafat tried at the time to include all Palestinian factions. He invited Hamas to be a partner in leadership, as well as, a part of the institutions of the PA. However, Hamas, at the time, wasn't prepared to be flexible in order to face the challenges; although they tried to create the National Islamic Salvation Party for that purpose.

It is safe to say that Hamas's participation in the elections for the legislative council and their majority win in 2006 is already a partial transgression to their 1988 charter. In other words, their participation meant that they are taking a part in a national

* Academic Researcher

be more solid. The Council's session, along with the internal organizational issues related to PLO's bodies, will seek to develop the Palestinian political situation in light of the huge existing challenges. This will form an important session that will be a turning point in the Palestinian political efforts.

Administration in the near future. President Abu Mazen visited the world's most important capitals and spoke to the UN Security Council, the European Parliament, the African Summit, and met the Russian leadership. Furthermore, his consultations in Ramallah with European and Asian leaders, and his constant consultations with the Arab leaders. All these efforts were made in order not to pass this unfair deal, which is called “the deal of the century”. Palestine led the free world in the face of Washington’s tyranny, who wanted to steal and falsify the history of a people who are rooted in Jerusalem, and baptized by the Canaanite Arabs.

Future political action:

In light of all challenges, the Palestinian leadership will continue its efforts to make the state of Palestine a full member at the United Nations General Assembly. Surly, it is not an easy task due to the unjustly behavior of Trump administration. Nevertheless, the leadership is determined to move forward in the second half of the year. It is important to increase the efforts in order to secure the necessary votes. The Arab position is supportive and constitutes an important part of the process. The leadership will continue joining all international conventions and organizations to improve the Palestinian position in international institutions, in order to get more opportunities to besiege Israel politically.

Nationally*:*

The PLO leadership is going to hold the Palestinian National Council (PNC) at the end of April. The holding and reforming of the PLO structures are an entitlement duty. The legitimacy will be renewed and the political system and political approach will be defined. The PLO leadership wants to rebuild the “moral” to

3. What is required?

Regarding division and reconciliation:

It is inconceivable that the division will continue further. Now, it has been 11 years and there isn't even a dismal sign that this may not continue for another ten years. This nightmare for all Palestinians must end. In this context, Fatah does not want to manage the division or to find consensual formulas for its sustainability. Fatah believes that Hamas wants to sustain the division, and Hamas's demands indicate this desire. In this regards, Hamas must choose between restoring the national unity, or keeping the division. Managing the division or finding compromise formulas in order to keep the status quo as-is forever, is not accepted at all. The unity national government must be empowered to be able to govern in the Gaza Strip. The government's demands for empowerment are realistic and necessary. If the Palestinians want to build their state institutions properly, the government must be committed and respected.

In principle, according to the new charter of Hamas of May 2017, Hamas is no longer talking politically different from other PLO factions. Hamas is in favor of a state in the Gaza Strip and the West Bank, including East-Jerusalem as a capital. Even though there are some differences of descriptions and requirements, but overall, the charter calls for a state in Gaza Strip and the West Bank. Fatah does not make any obstacles, and does not ask for its empowerment, but asks for empowerment of the unity government, which is considered by all other Palestinian factions as legitimate demands. So the government must be allowed to govern all Palestinian territory.

Regarding the peace process:

The Palestinian leadership has made huge efforts to refuse the "deal of the century" that should be presented by the US-

and integral part of Fatah's strategy. Since the revolution of Al-Buraq until the first Intifada, Palestinians have provided important lessons in this field. Therefore, Fatah calls the "return marches" to be part of a philosophy of collective popular struggle, not a as reaction for an annual event. It must be part of a comprehensive national strategy. The issue of the "return marches" is an important step because it is an issue of national consensus, and is considered to be a common point to be built upon it. We are pleased to see the all factions, including Hamas, working on the same track. This is what Fatah has been calling for spanning a decade and a half. President Abu Mazen made the popular resistance option clear during his election campaign for the presidential elections. At that time, many people criticized him. It is hence important to document all the crimes of the occupation against peaceful demonstrators in order to criminalize the Zionist state. Furthermore, it requires an economic boycott of Israeli goods in Gaza Strip.

Restoring the National Unity :

Without restoring the national unity, the Palestinians will not move one millimeter forward. This is a sacred task that must be fulfilled. Time is not in the favor of the Palestinians. The world does not fully understand the complexity of the situation. The Palestinian population is living under occupation and has two governments. There is a chance that should not be lost. The national unity government led by Hamdallah, which includes some ministers appointed by Hamas, should do its tasks in the Gaza Strip freely. If the government fails after its empowerment, all Palestinians have to bring it down. It is unreasonable what is going on. All are talking about reconciliation, but in fact, all are working on prolonging the age of division.

2. Opportunities

Continuation of the Arab solidarity :

Despite the weakening of Arab solidarity towards the Palestinian issue due to domestic concerns, efforts must be intensified to influence Arab politics. Israel is working hard to make a political breakthrough in Arab capitals. There are some secret meetings between Arab officials and Israelis at international conferences, talking about consensus on international issues, especially with regard to the external security threats. Nevertheless, the recent Arab summit in Saudi Arabia has resulting in an unexpected success for the Palestinians. It required hard work by the Palestinian leadership. The decisions of the summit supported the Palestinian rejection of all Trump's new political agenda towards the Palestinian issue. This rejection was a blow to Tel Aviv and allies, who expected the collapse of Arab support to the Palestinian cause. King Salman's speech was strong, and his financial donation to the Palestinian people in Jerusalem and to UNRWA was a clear message; that he rejects all that Washington does in their attempt to weaken UNRWA, and by extension, exasperate the Palestinian refugee crisis.

Peaceful Popular Resistance :

Fatah put "peaceful popular resistance" as one of its strategies in the Sixth General Assembly, and it was again emphasized as one of the outputs of the Seventh General Assembly. The popular resistance has since manifested in the minds, and in action, by Fatah for the past number of years. One of the leaders of the Popular Resistance, Minister Ziad Abu Ayin, was martyred during a peaceful protest against the wall in West Bank. For ten years, Fatah had formed popular resistance committees in all villages adjacent to the Apartheid Wall, and developed the culture of popular resistance. In the Seventh General Assembly, there was a committee formed which discussed the promotion of the concept of peaceful popular resistance. It is now a structured

Fatah's Political Stances - Is There A New Strategy?

By Dr. Atef Abu Saif *

1. What are the risks for us as Palestinians?

First: The continued occupation and the failure of the liberation project as planned and desired.

Second: Jerusalem was never in danger as it is these days. The "Judaification" of the Arab-part of Jerusalem has increased and the life of the Jerusalemites has clamped down. There is an ongoing separation of the holy city with a ring of settlements in order to isolate it from the Palestinian population.

Third: The Palestinian political division, which is considered the most intolerable issue in the entire Palestinian scene.

Fourth: Stalling the peace process and the new American approach, especially the deal of the century and the US insistence on it. The normalization of the Arab world with Israel is a condition and not a result of the process of political appeasement.

Fifthly: The regional and international context. One of the most important results of the "Arab spring", or to be more precise, the internal "Arab explosion" is the chaos created in the Arab world, so that the interest of the average citizen shifted to their internal tribulations.

Sixth: The Palestinians in Diaspora. There are many issues that can be raised on this topic, but special attention must be given to the suffering of Palestinians in diaspora. There is a central absence of the common goal, and solving the crisis must be within our vision for the future.

Seventh: The growth of Israeli diplomatic activity in the neglected areas in the world such as the poor heart of Africa.

---

* Academic Researcher

Peace times without peace. Peaceful struggles are a tool to confront settlements and Judaification of Jerusalem

We have the utmost appreciation for the popular movement which began on April 30th, 2018, marking Land Day. This movement, which was led by political and civil society actors, including the participation of all people of different age groups in Gaza, the West Bank, and Palestinians living abroad.

This movement strengthens the political approach; to use peaceful methods that can achieve the goals of the Palestinian people at high cost to the Israeli occupation.

In conclusion, I can say that we are at a historic milestone with regard to the Palestinian cause. The US administration will not stop only at the declaration of Jerusalem as the capital of Israel, but will also continue to provide the necessary political and diplomatic covers for the Israeli government to impose the politics of fait accompli with the expansion of settlements and Judaification of Jerusalem as tools for enforcing a unilateral solution.

We do not expect the US administration to put forth any initiative, nor will they progress with the "deal of the century" after the steadfast Palestinian political response to the plan, which ruined all efforts to acquire Arab, Islamic, or regional approval for it.

What I would like to say at the close is that the struggle now is a struggle of will with the US administration. Either the Palestinian resolve prevails due to changing regional dynamics, or due to Israeli internal political issues concerning Netanyahu's government, or, the political process is frozen for a period of time during which the US administration will attempt to maintain peace by conducting a simulated peace process that has no real or serious implications on the ground.

We planned that this initiative would be adopted at the 29th Arab League Summit and to become an integral part of the summit's final resolutions as a part of the comprehensive Arab Peace Initiative. This was required to face the shifting American policy towards the Palestinian cause, and this was done in four paths:

One: Political: This is discussed thoroughly above.

Two: Diplomatic: Led by President Abbas, this path aims at acquiring recognition of Palestine as a full member state at the United Nations by way of continuous coordination and communication at the Security Council, UN General Assembly, and other international organizations. This will also include acquiring new recognitions, the promotion of diplomatic representation, and joining new organizations; all aimed at strengthening the legal status of the State of Palestine.

Three: Legal: Referral of all settlement, prisoners, and aggression on Gaza cases to the Prosecutor at the International Criminal Court

Four: Strengthening the internal frontier by ending the political division in an effort to improve the conditions with which we hope to face the US project of ending the Palestinian cause. This shall entail the development of peaceful resistance methods aimed at creating public pressure against the US administration's plans, as well as, strengthen the Palestinian position and the official Palestinian political movement.

Political path considering that there was a strategic shift on two levels:

The first level: The Palestinian-American relations could no longer be maintained since the US administration considers the PLO, the sole legitimate representative of the Palestinian people, a terrorist organization. The US administration must repeal this unjust decision, which does not represent the reality of the relation that began and was maintained from 1994 to 2017.

The second level: Although there weren't any tangible actions taken, the Obama administration has at least, in recent years, recognized the PLO and the two-state solution. This previous administration always opposed settlements and always considered that Jerusalem was an end issue matter. The new strategic shift is that the US is no longer a trustworthy partner. Hence, they can no longer be considered the sole broker for the political process, which calls for new methods in progressing said process. Our rejection of the US brokerage does not mean that we are abandoning, or pulling out of, the political peace process, as the US administration and the Israeli government are accusing us. Hence, it was important that we "create a new Palestinian political initiative" that showcases our willingness and readiness to continue the political process. An initiative that is designed to stop what is called "the deal of the century", which is an American-Israeli attempt at eliminating the Palestinian cause.

The Palestinian peace initiative and confronting the shifting American policy

The Palestinian political initiative was announced by President Abbas on February 20th, 2018, to the International Security Council. There are current efforts aimed at acquiring widespread support for this peace initiative at the Arab, Islamic, and International levels.

who, including others, saw that this was a hasty decision by President Abbas. They didn't expect that anyone would dare oppose President Trump and his administration.

A New Palestinian Path; US is a biased broker. A multilateral international peace conference.

Since then, and until this day, official communication with the US administration is cut off. This has caused the realization of a new Palestinian vision to counter the US *policies summarized as follows:

Firstly, the US administration has shifted its role from a biased political peace broker to complete partner to the Israeli occupation. Hence, this US administration is no longer considered a broker for the political peace process. It is no longer possible to continue the political negotiations as previously conducted.

The Palestinian leadership has put forth an "alternative vision" that calls for organizing a multilateral international peace conference. A conference that includes the participation of all concerned parties. The results of this conference shall include a multilateral international mechanism as was done to discuss the Iranian nuclear program with the Iranians (5+1) or any similar form (5+5). This form includes the US as a member but the sole member that controls this mechanism.

We have confirmed a number of times that going back to the Quartet form is not acceptable any longer. This is because the US has completely paralyzed the system and caused it to fail; it was also an impractical and ineffective method. Thus, the Palestinian leadership took a different

joint-committee shall be formed (five Palestinians and five Americans) to review the previous negotiations in their entirety. However, Trump's convoy withdrew from this agreement, and started to reiterate the same Israeli demands as mentioned above.

On November 17th, 2017, as agreed, the Palestinian leadership was expecting to receive a number of ideas from the US administration for review, prior to the announcement of the US administration's initiative, "the deal of the century". However, and instead, the US Minister of Foreign affairs refused to sign an exemption request allowing the PLO to keep their offices open in Washington. An official letter was sent to President Abbas that day, noting that the US administration will not approve an exemption request pertaining to the resolution of the American Congress of 1975, which considered = PLO a terrorist organization. Hence, PLO's offices in Washington could not remain open.

The US administration used President Abbas's comments at the UN General Assembly, stating that he will turn to the International Criminal Court, as an excuse. After that statement, events began to unfold one after the other. Only a few days after the statement was made, the Congress submitted for a resolution, called Taylor Forest, to cease all assistance to the PA. After which, a series of penalties were imposed on the Palestinian people and the PA, all leading to President Trump's announcement on December 6th, 2017, that the Congress has decided to recognize that Jerusalem is the capital of Israel, and that the US will relocate its consulate there.

President Abbas then informed all decision makers at all political levels in the PLO and the PA to stop all communications with the US administration. He also halted the security coordination with the Israeli authorities. This was a shock to the US administration

obstruction to the peace process. They used to criticize Israeli governments when they expanded settlements, and sometimes they would issue warnings of sanctions to the Israelis. The new administration however, has a number of representatives who openly support the expansion of settlements.

In our 21 or so meetings with the US administration's convoys, which included four meetings between President Abbas and President Trump, not once was there a mention of the core issues facing the peace process. In other words, there weren't any discussions about settlement withdrawals or the implementation of international resolutions pertaining to them. Kushner kept repeating in all meetings that the US administration is still researching, exploring, and planning because this is a new administration that needs time.

During the last meeting with President Abbas in August 2017, which was similar to all previous meetings, the focus was on three topics; cutting the salaries of the Palestinian prisoners in Israeli jails as this was considered support for terrorism, stopping all forms of incitement because it was seen by the new administration that the Palestinian Authority (PA) was inciting terror, and discussing the possibility of the PA's recognition of Israel as a Jewish state.

The US administration's peace convoy did not discuss any core topics pertaining to the political process. They merely discussed Israeli demands, translated from Hebrew to English, to become US demands.

In the last meeting noted above, President Abbas gave the convoy a time schedule for the US administration to decide its position and to define the joint work mechanism.

It is also interesting to note that during the meeting with President Trump in Bethlehem, it was agreed that a ten-member

The Political Position of the Palestinian Liberation Organization after Trump's Declaration that Jerusalem is the Capital of Israel and the Consequences for the Two-State Solution

Dr. Ahmed Majdalani*

In all honesty, President Trump's declaration was not a surprise to us. During our discussions and meetings that were held with the US administration, it was very clear that this new team refrained from reaffirming the classical US position pertaining to two fundamental issues which defined America's vision for the peace process.

The first is the administration's refusal to confirm the classical US position regarding the "Two-State Solution". In fact, the two peace envoys, Jared Kushner and Jason Greenblatt, did not even address this classical US position.

The second is the administration's refusal to commit to the previous US position regarding the settlements, which traditionally considered them illegal, illegitimate, and an

*Member of the Executive Committee of the Palestinian Liberation Organization (PLO)
President of the Palestinian Planning Center

Contents

Abstract

Dr. Ahmed Majdalani

The Political Position of the Palestinian Liberation Organization after Trump's 3

Dr. Atef Abu Saif

Fatah's Political Stances - Is There A New Strategy? 10

Dr. Ahmad Saleh

An overview of Hamas's new political charter
Differences of vision between two charters 16

Prof. Dr. Ibrahim Abrash

The possibility of consensus on a unified Palestinian political program within the PLO's framework 20

Dr. Abdulmajeed Swaylem

Political Consequences of Going Back on the Oslo Accords. Avoiding the Crisis 26

Dr. Mazen Salah Alijla

Socio-Economic Challenges Facing the Palestinian in Case of Dissolution the Palestinian Authority 30

The Palestinian Planning Center

Tenth
Gaza Forum of Strategic Policies in Palestine

Changing of Palestinian Political Approaches

In Cooperation with Friedrich Ebert Stiftung

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Gaza - 2018